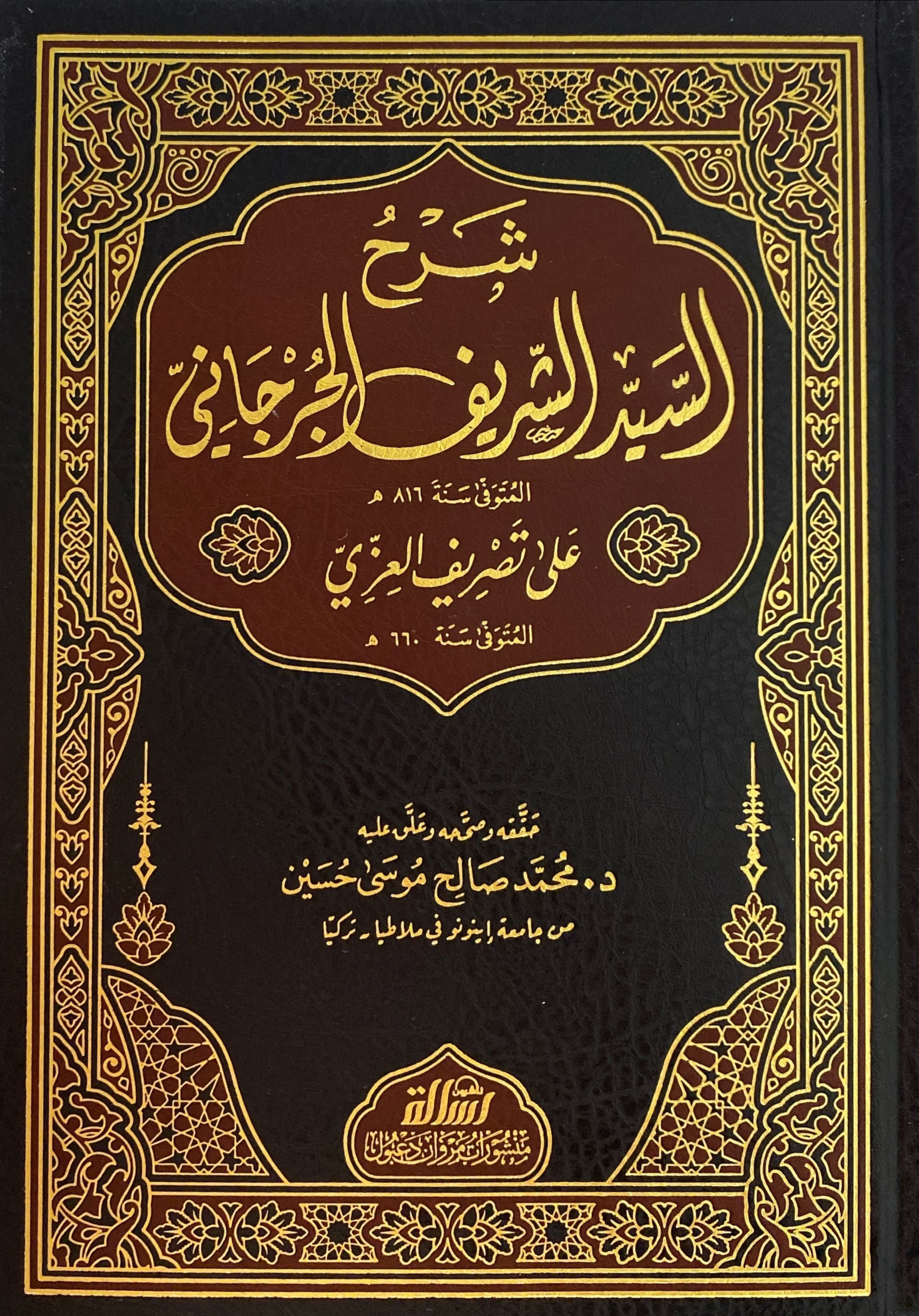
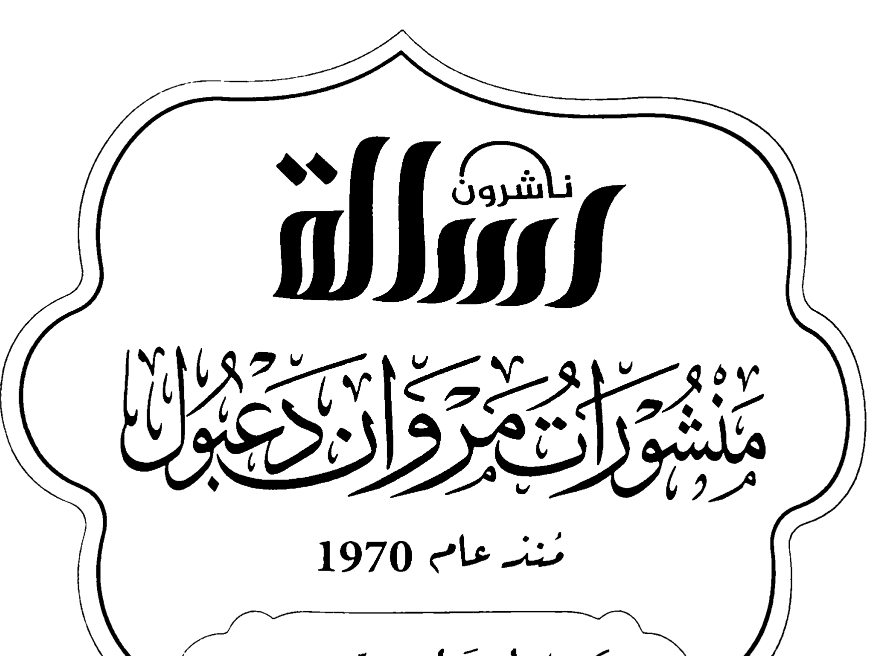

شرح
السيد الشريف الجرجاني
المتوفى سنة ٨١٦ هـ
على تصريف العزي
المتوفى سنة ٦٦٠ هـ
حققه وصححه وعلق عليه
د. محمد صالح موسى حسين
من جامعة إينونو في ملاطية - تركيا
منشورات مروان دعبول



منذ عام 1970

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

Beirut – Lebanon	بيروت - لبنان
Tel: (961) 1 700 302	هاتف : ٣٠٢ ٧٠٠ ١ (٩٦١)
(961) 1 700 304	٣٠٤ ٧٠٠ ١ (٩٦١)
P.O.Box: 117460	ص.ب : ١١٧٤٦٠

Resalah Publishers

Marwan Daboul Publications

111 Clear Meadows Dr.
Ballwin, MO 63011
USA

+1 (636) 497-2864
resalah@resalah.com
resalah.com

ISBN : 978-9-95332-079-3







المتوفى سنة ٨١٦ هـ

على تصريف العزي

المتوفى سنة ٦٦٠ هـ

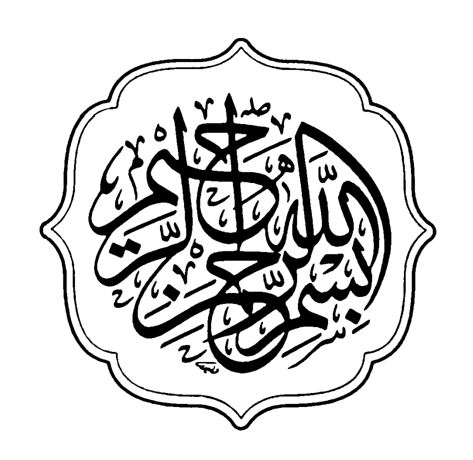
حققه وصححه وعلق عليه

د. محمد صالح موسى حسين

من جامعة إينونو في ملاطيا - تركيا

الرسالة ناشرون

منشورات مروان دعبول



Book information | معلومات الكتاب

Book name: Sharh Al Sayyed Al Sharif Al Jurjani Ala Tasrif Al Uzzi \ Al Jurjani Comentary on Al Uzzi Matn in Morphology.

Author: Sharif Al Jurjani.

Book Subject: Arabic Language.

اسم الكتاب: شرح السيد الشريف الجرجاني على تصريف العزي.

المؤلف: الشريف الجُرجاني.

الموضوع: اللغة العربية وآدابها.

نبذة عن الكتاب

علم الصّرف: هو أحد علوم الآلة التي يستعان بها على فهم كتاب الله وسنة رسوله ، ولا يمكن فهم اللغة العربية وإدارك معانيها وتراكيبها إلا بها ك علم النحو والبلاغة، كما وسمه العلماء ب "**أم العلوم**".

ويعتبر هذا الكتاب مفيدًا للطلبة والدارسين حيث **حوى معظم مسائل الصّرف** فكانت العناية به **وتحقيقه على ثلاث نسخ خطية** إضافة إلى نسخة " العامرة" المطبوعة باستانبول ١٢٩٢هـ. كما صدّر المحقق الكتاب بمقدمة وافية عن علم الصرف ، وأهميته، وأهم المصنّفات فيه قديمًا وحديثًا ، ثم تحدث عن " **متن العزي**" وشروحه وحواشيه، **وترجم لصاحبي المتن والشّرح**.

About the book

Arabic morphology is undeniably the foundation of all Arabic sciences. Without a thorough knowledge of Arabic morphology, it is impossible to understand the Quran, Hadith, and the Arabic language. This book is an indispensable resource for students and researchers seeking to enhance their understanding of Arabic morphology. This edition has been meticulously prepared by verifying the text with three manuscripts and a printed Amera copy from Istanbul in 1292 H. It presents an introduction to morphology with all the necessary resources. By empowering you with a deep understanding of Arabic morphology, this book will enable you to master the Arabic language and unlock the mysteries of the Quran and Hadith.



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي الصادق الأمين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن علمَ الصَّرف هو أحد العلوم التي يُستعان بها على فهم كتاب الله وسنّةِ رسوله ﷺ؛ وهو أحد علومِ الآلة التي لا يمكنُ فهم اللغة العربية وإدراك معانيها وتراكيبها إلّا بها كعلم النحو والبلاغة والبيان ونحوها؛ ولذلك انصرف علماء المسلمين إلى دراستها وشجعوا أتباعهم على تعلّمها والتمكّن منها، وهذا هو الإمام الشافعي رضي الله عنه أحد الأئمة الأربعة المجتهدين لم يَخُضْ في الاجتهاد وفي استنباط الأحكام من النصوص إلا بعد فهم اللغة العربية الفصيحة فهماً صحيحاً، وتتبُّعِ أساليب العرب في محاوراتهم ومخاطباتهم، وقد بقي في قبيلة هُذيل -إحدى قبائل العرب الذين سكنوا البادية- سبعة عشر عاماً يتعلّم منهم ويأخذ اللغة العربية من أفواههم، فأتقنها وبلغ الغاية فيها حتى قال علماء العربية: إن الشافعي حجة في اللغة يستشهد بكلامه كما يستشهد بمن يحتج بكلامهم من شعراء العرب وفصحائهم في اللغة والنحو، والصرف، وغيرها.

وإذا كان للصرف هذه الأهمية باعتباره فرعاً من فروع اللغة العربية فما هو علم الصرف؟ وما موضوعه؟ وما غايته؟ وما منزلته بين علوم العربية وكيف نشأ هذا العلم؟ ومن وضعه؟ وما هو أهم مؤلفاته؟

هذا ما سنتحدث عنه في هذه المقدمة.

التَّصريف في اللغة: التغيير، ومنه تصريف الرياح أي تغييرها شمالاً وجنوباً، وشرقاً وغرباً، ومنه قوله: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾ [البقرة: ١٦٤].

وقوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [الإسراء: ٤١]، أي غيّرنا فيه من الأساليب من أمر ونهي وخبر، وترغيب وترهيب ونحوها.

وفي الاصطلاح: علم بأصول يعرف بها صيغُ الكلمات العربية، وأحوالُها التي ليست بإعراب ولا بناء، وعرّفه الزّنجاني -كما سيأتي- بقوله: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها. وسيأتي شرح هذا التعريف بالتفصيل أثناء كلام الشارح الجرجاني في هذا الصدد.

أما **موضوع علم الصرف** فهو يتناول أحكام الكلمة من حيث الإفراد، أي حال كونها خارج التركيب.

وقسموا تلك الأحكام إلى قسمين رئيسين:

١- قسم يدرس ما طرأ على بنية الكلمة من تغييرات، لِضُروبٍ من المعاني، كأن تُغَيَّرَ صيغة المصدر مثلاً إلى الفعل الماضي أو المضارع أو الأمر، أو إلى صيغة أخرى تتحمل دلالة جديدة كالمشتقات بأنواعها، وجموع التكسير، والمصغّر والمنسوب، وهذا النوع من التغييرات جرت عادة النحويين بذكره قبل علم الصرف وإن كان منه.

٢- وقسم يدرس ما طرأ على البنية من تغييراتٍ لا تكون دالة على معان جديدةٍ كالإبدال، والقلب، والإدغام.

والغاية منه: صون اللّسان عن الخطأ في المفردات، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة.

وأما **منزلته بين العلوم** فقد قال في ذلك الشيخ أحمد بن علي بن مسعود في مقدمة كتابه الموسوم بـ «مراح الأرواح»: «اعلم أن الصرف أم العلوم والنحو أبوها» قال شارح الكتاب الدنقوزي في قوله: «أم العلوم»: أي أصلها تسمية للدال باسم المدلول، شبهه بالأم من حيث الولادة، فكما أن الأم تلد الأولاد، كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي دوالّ العلوم وقوالبها.

ولما اختلج في صدر السامع ماذا أبوها؟ بيَّنَهُ بقوله: «والنحو أبوها» أي مصلح العلوم، شبهه بالأب من حيث الإصلاح، فكما أن الأب يصلح الأولادَ كذلك هذا العلمُ يصلح الألفاظَ التي هي أوعية العلوم»[١].

وأما منزلتُه بين علوم العربية، وبيانُ مرتبته فقد قال في ذلك ابن عصفور الإشبيلي في مقدمة كتابه: «الممتع الكبير في التصريف»: «الذي يبين شرفه احتياجُ جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيّما حاجة؛ لأنه ميزانُ العربية؛ ألا ترى أنه قد يؤخذُ جزءٌ كبيرٌ من اللّغة بالقياسِ، ولا يوصل إلى ذلكَ إلا من طريق التصريف نحو قولهم:

«كلُّ اسمٍ في أوّله ميمٌ زائدةٌ مما يُعْمَل به ويُنقَلُ فهو مكسور الأول نحو قولهم: مِطْرقة، ومِرْوحة» إلا ما استثني من ذلك، فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يُعْلَمُ ذلك إلا من جهة التصريف، ونحو قولهم: إن المصدر من الماضي إذا كان على وزن أفْعَلَ يكون مُفْعَلاً بضم الميم وفتح العين نحو: أدخَلْتُه مُدْخَلاً، ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمتُه على هذا الحد لقلت: مُكرَماً، قياساً، ولم تحتج فيه إلى السماع، إذا علمت أن «أكْرَمَ»: «أَفْعَلَ» ألا ترى أنّ ذلك كله لا يعرف إلا بالتصريف، وأشباه ذلك كثير.

ومما يبين شرفه أيضاً أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، ألا ترى أن جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله بـ «حَنَّان» أنه من الحنين، والحَنّة من صفات البشر الخاصة بهم، تعالى الله عن ذلك؟ وكذلك امتنعوا أيضاً من وصفه بـ «سخيّ» لأن أصله من الأرض السَّخاويّة وهي الرِّخوة[٢]. بل وصفوه بـ «جواد»؛ لأنه أوسع في معنى العطاء، وأدخل في صفة العلاء»[٣].

---

(١) شرح الدنقوزي لمراح الأرواح. مقدمة الكتاب.

(٢) الرخوة: بتثليث الراء: اللينة.

(٣) مقدمة كتاب «الممتع الكبير في التصريف».

نشأته وواضعه: لم يكن علم الصرف قائماً بذاته مستقلاً عن غيره أول الأمر، وإنما كانت الدراسة الصرفية ضمنَ الدراسات النحوية؛ لأن علومَ العربية لم تنفصل في بادئ أمرها، ولم تتَّحد فصولها ومباحثها؛ وبعد أن نشِطَتْ حياةُ التأليف، والحركة العلمية عند العرب اتجهت الدراسات نحو التخصص، فأخذت علوم العربية ينفصل بعضها عن بعضٍ ويستقلُّ عن غيره، فنشأت الدراساتُ النحوية الصرفيةُ، والدراساتُ الصرفية البَحْتَةُ الخالصة على مرِّ الأيام.

وقد جمع سيبويه مباحثَ الصرف في سياق ضبطه لعلوم العربية، ووضع قوانينها دون تفرقة بين نحوٍ وصرف وقراءاتٍ، وأصوات، وغير ذلك، وإن كان يمكن أن يقال: إن سيبويه جمعَ مسائل الصرف في مكان متميّز وذلك يدل على تمييز مواد الصرف عنده عن مواد النحو.

ويمكن تقسيمُ تاريخ نشأةِ الصرف إلى دورين:

الأول يبدأ قبل أن يؤلّف سيبويه كتابَه، وينتهي بصدور الكتاب، والثاني يبدأ من سيبويه.

فالدور الأول كل ما ذكرتْه الروايات أن أوّلَ من تكلم في الصرف، الإمامُ علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرّم وجهه، وذكرت رواياتٌ أخرى أن أولَ من بحث فيه مُعاذُ بن مُسْلم الهرّاء.

ويذكر بعض المحدثين أن علي بن أبي طالب أول من فَطِنَ إلى الخطأ في بعض أبنية الكلمة وهيئتها عند بعض المتكلمين، فوضع في البناء باباً أو بابين، هما أساس علم الصرف.

ويذكر آخرون أن معاذ بن مسلم الهرّاء هو واضع علم الصرف، وهو ما يوافقُ روايةَ السيوطي، وقد ولد معاذ في زمن عبد الملك بن مروان، وتوفي سنة ١٨٧هـ.

ولكن بعضهم يشكّك في كون معاذ واضعَ علم الصرف معتمدين على عدم وجود تلاميذ له وعدم وجود كتب له، وعدم ذكره في كتب غيره.

أهم مؤلفاته: ذكرنا آنفاً أنه لم يكن علم الصرف في بداية الأمر مستقلّاً عن النحو بل كان جزءاً منه كما في كتاب سيبويه، و «المُقْتَضَب» للمبرّد، وقد حذا حذوهما كثير من النحويين والصرفيين كما فعله ابن مالك في كتابيه: «الألفية»، و«الكافية الشافية» وكما فعله ابن هشام في كتابه: «شرح القطر» وغيرهما. وأوّل من ألّف فيه منفصلاً عن النحو المازني المتوفى سنة ٢٤٩هـ في كتابه: «التصريف» وبقي كثير من العلماء يدمجونهما حتى عهد قريب.

ومن المؤلّفات المشهورة الكتب الآتية:

١) التصريف لأبي عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٩هـ. وصل إلينا بشرح ابن جني المسمّى «المنصف».

٢) التّكملة لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ. وهو الجزء الثاني من كتاب «الإيضاح».

٣) التصريف الملوكي لابن جِنّي المتوفى سنة ٣٩٢هـ.

٤) المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ.

٥) الوجيز في علم التصريف لأبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ.

٦) التتمّة في التصريف لابن القَبيصي توفي في أوائل القرن السابع.

٧) نزهة الطرف في علم الصرف للميداني المتوفى سنة ٥١٨هـ.

٨) المُمتِع لابن عصفور الإشبيلي المتوفى سنة ٦٦٩هـ.

٩) الشافية لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ. وعليه شروح كثيرة من أحسنها شرح الرضي الإستراباذي وهو مشهور ومطبوع.

١٠) مراح الأرواح السابق ذكره وعليه شروح كثيرة.

١١) تصريف الزَّنجاني، وهو المشهور بين الناس بالعزي، وهو موضوع بحثنا.

١٢) بناء الأفعال لعبد الله الدنقوزي، ومن شروحه شرح لـ محمد الكفوي، فرغ منه سنة ١٠٤٦هـ.

١٣) البسط والتعريف في علم التصريف، منظومة في التصريف للشيخ عبد الرحمن بن صالح المكودي الفاسي المتوفى سنة ٨٠١هـ. وقد شرحتها بحمد الله شرحاً وجيزاً مفيداً، وطبع في مؤسسة الرسالة ناشرون سنة ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م.

ومن الكتب الحديثة في علم الصرف:

١) المغني في تصريف الأفعال لـ (محمد عبد الخالق عضيمة).

٢) دراسات في علم الصرف للدكتور (عبد الله الدرويش).

٣) المهذب في علم الصرف للدكتور (هاشم طه شلاش) وآخَرَيْنِ.

٤) أوزان الفعل ومعانيها للدكتور (هاشم طه شلاش).

٥) التطبيق الصرفي للدكتور (عبده الراجحي).

ومن الملاحظ أن لغير العرب كالكرد والترك والفرس وغيرهم من الاهتمام بعلم الصرف ما لا نجده عند العرب، فهؤلاء - أي غير العرب - يدرّسون تلاميذهم كتب الصرف قبل البدء بالعلوم الأخرى، ونذكر ونحن صغار كيف بدأنا أول دراستنا بكتاب «البناء» ثم «العزي» و«مراح الأرواح» و«الأمثلة» وكلها كتب متداولة في الصرف، ثم درسنا بعد ذلك كتب النحو والمنطق والعلوم الأخرى.

هذا وبعد أن تحدثنا عن أهم مؤلفات الصرف نأتي إلى الكتاب الذي هو موضوع بحثنا وهو كتاب «**العزي في التصريف**» وشروحه، وترجمة مؤلّفه.

جاء في كتاب «كشف الظنون- باب العين»: «العزي في التصريف للشيخ عز الدين، أبي الفضائل إبراهيم بن عبد الوهاب[1] بن عماد الدين بن إبراهيم الزنجاني المتوفى بعد سنة ٦٥٥هـ. وهو مختصر متداول نافع».

وعلى العزي شروح كثيرة، ومن شروحه التي ذكرها كشف الظنون:

١- شرح العلامة سعد الدين مسعود بن عمر القاضي التفتازاني.

٢- ومن شروح التصريف شرح لأحمد بن محمد المعروف بابن الملّا الحلبي المتوفى في حدود سنة ٩٩٠هـ.

٣- وشرح عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الله بن جماعة الكناني المتوفى سنة ٨٦١هـ.

٤- وشرح الإمام الملقب بالمعظم يحيى بن إبراهيم بن عبد السّلام الزنجاني، وهو شرح مجرد بالقول أوله: «الحمد لله على جزيل نعمائه السابغة».

٥ -وشرح المولى مصطفى بن يوسف المعروف بخواجه زاده البرسوي المتوفى سنة ٨٩٣هـ لمّا صار معلّماً للسلطان محمد الفاتح وقرأ عليه المتن.

٦- وشرح الشيخ محمد الشربيني الخطيب المفسّر والفقيه المشهور، والمتوفى سنة ٩٧٧هـ وهو شرح ممزوج أوله: «نحمدك يا مَنْ منَّ بالفضل على من يشاء من عباده».

ذكر فيه أنه شرح عند قبر الشافعيّ، وسماه «الفتح الرباني في حل ألفاظ تصريف عز الدين الزنجاني» وقد طبع وحقق هذا الشرح في مصر مؤخراً.

٧و٨- وشرحا أحمد بن محمد الجيلي الأصفهيدي الكبير والصغير.

---

(١) هذا خلاف ما ذكره العلماء أن اسمه عبد الوهاب بن إبراهيم كما سيأتي.

وأول الصغير: «الحمد لله الذي هو مصدر الكائنات» اختصره من شرحه الكبير بالقول.

٩- وشرح محمد بن عمر الحلبي المتوفى سنة ٨٥٠هـ.

هذا ما جاء في كشف الظنون.

١٠ -ومن شروحه التي لم تذكر فيه شرح ملا علي ابن الشيخ حامد الأشنوي الكردي، وعليه حاشيتان للشيخ عمر بن محمد أمين القره داغي، والشيخ علي القزلجي، وهو شرح ممزوج مختصر مفيد، وطبع في مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٥٤هـ.

هذا وقد اعتنى جماعة من العلماء بنظم العزي:

١- فنظمه الإمام يوسف بن أحمد بن داود العيني المعروف بالشُّغري المتوفى سنة ٨٨٥هـ، وله شرح على هذا النظم.

٢- ونظمه الإمام حسين بن علي الحصيني المتوفى سنة ٩٧١هـ.

٣- ونظمه الإمام زين الدين بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد السلام البتروني المتوفى سنة ٩٧٧هـ.

٤- ونظمه الإمام عبد الله بن سعيد بن عبد الله باقشير المتوفى سنة ١٠٧٦هـ وله شرح على هذا النظم.

٥- ونظمه الإمام محمد بن مصطفى بن أحمد الشهير بمعروف البرزنجي المتوفى سنة ١٢٥٤هـ، سماه تصريف المباني في نظم تصريف الزنجاني.

وقد لقي شرح التفتازاني على العزي من بين شروح التصريف الاهتمام الكبير من العلماء والطلبة والإقبال عليه بشكل كبير شرحاً وتحشيةً وتعليقاً، حتى رأينا بعضاً من العلماء كتب على مقدمته فقط تعليقاً من عدة صفحات سماه «السطور» وقد قرأناه في صغرنا على مشايخنا.

فمن شروحه:

١ -شرح لسعْدِ الدين الطّبلاويّ المتوفَّى سنة ١٠١٤هـ، وسماه: «طالع السعد» أوله: «إن أحلى ما رمقتْه عيونُ العُيونِ».

٢ -وشرح بالقول للحاج إبراهيم بن عكاشة الجيلي أوله: «الحمد لله المنزه عن الحذف والإبدال».

٣- وشرح «نزهة الناظر بالطَّرْف في شرح علم الصَّرف» لشمس الدين محمد ابن الشيخ قاسم بن علي الغَزّي المتوفى سنة ٩١٨هـ، وهو شرح ممزوج أوله: «الحمد لله الذي صرّفَ الرِّياح بإرادته».

قال: هذا شرح وضعته على شرح الإمام سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني.

٤- هذا ما جاء في كشف الظنون، ونضيف إلى ذكر شروح السعد شرحاً آخر سهل العبارة قريب المأخذ ذا فائدة لطلبة العلم وهو: «تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزّنجاني» لمؤلفه الشيخ عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني، وطبع في مصر سنة ١٣٤٨هـ بدار إحياء الكتب العربية.

ومن حواشيه:

١- حاشية للسيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ سماها «الترصيف على شرح التصريف».

٢- وللمولى محمد بن إبراهيم الحلبي المعروف بابن الحنبلي المتوفى سنة ٩٧١هـ حاشية سماها: «التعريف على تغليط التطريف».

٣- وله حاشية سماها: «مستوجبة التشريف بتوضيح شرح التصريف» أولها: «نحمد من بتوفيقه تصريف المعاني على النحو الصحيح».

٤ -حاشية للشيخ ناصر الدين أبي عبد الله المتوفى سنة ٩٥٨هـ.

٥- وعلى هذه الحاشية حاشية لتلميذه الشيخ شهاب الدين أحمد بن قاسم

العبّادي المتوفى سنة ٩٩٤هـ، جمعها تلميذه أحمد بن محمد الخفاجي الخطيب.

٦- حاشية للشيخ ناصر الدين إبراهيم اللقاني المالكي المتوفى سنة ١٠٤١هـ سماها «خلاصة التعريف بدقائق شرح التصريف».

٧- حاشية دده جنكي كمال الدين المعروف بقره دده، وهي مجموعة لطيفة مفيدة يقال لها: «دده جنكي» وقد توفي المؤلف سنة ٩٧٣هـ.

٨- حاشية لسعد الله البردعي صاحب كتاب «حدائق الدقائق» في شرح الأنموذج للزمخشري.

٩- حاشية لقاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة ٨٧٩هـ.

١٠- حاشية للشيخ جمال الدين بن صدر الدين بن عصام المتوفى سنة ١٠٤٩هـ.

١١- حاشية للشيخ عبد الحكيم بن محمد شمس الدين السيالكوتي الهندي المتوفى سنة ١٠٦٧هـ.

١٢- حاشية للشيخ إسحاق أفندي صدقي بن إسلام الجركسي المتوفى بعد سنة ١٣١٣هـ.

هذا ومن المستغرب أنه لم يرد في كتاب كشف الظنون شرح السيد الجرجاني الذي بين أيدينا مع اشتهاره وشهادة العلماء له بقولهم: إن شرح السعد وشرح السيد للتصريف هما أحسن شروحه. وربما يكون ذلك من قبيل النّسيان الذي طبع عليه الإنسان وجلّ من لا ينسَى.

وعندما نقارن بين هذين الشرحين شرح السعد، وشرح السيد نجد أن شرح السعد شرح ممزوج بالمتن كما هي العادة التي اتبعها معظم المؤلفين السابقين في شروحهم، ويمتاز بتنقيح العبارة ودقتها كما أن له مقدمة تحدث فيها عن أسباب تأليفه لهذا الكتاب.

أما شرح السيد فهو شرح بالقول أي أنه يذكر عبارة المتن بكامله في الموضوع الواحد ثم يبدأ بالشرح مفتتحاً بـ «أقول» إلى أن ينتهي منه.

ويمتاز شرحه بسهولة العبارة وبسط الكلام حتى يعطي الموضوع حقه من البحث والتمحيص. ويورد كثيراً من الاعتراضات، ثم يجيب عن أغلبها بقوله: فإن قيل، قلنا.

وليس لهذا الشرح مقدمة ولا خاتمة باستثناء قوله في آخر الكتاب:

وهذا آخر الكلام في شرح الكتاب بعون الله وحسن توفيقه، كما جاء في بعض النسخ المخطوطة.

والغريب أن المؤلف لم يذكر اسمه في أول الشرح، ولا في آخره. كما لم يذكر تاريخ الشرح، ولعل ذلك تواضعٌ منه رحمه الله وهَضْمٌ للنفس وابتعاد عن الشهرة كما هي العادة عند كثير من المؤلفين السابقين الذين لا يذكرون أسماءهم في كتبهم.

وقد اطّلعتُ على هذا الكتاب وأمعنتُ النظر فيه فوجدته كتاباً مفيداً للطلبة وللدارسين، ويحتوي على معظم مسائل الصرف مما يحتاج إليه طالب هذا العلم، فدفعني هذا إلى العناية به وتحقيقه، وضبط النص فيما يُحتاج إليه.

وقد توفر لديّ لهذا العمل ثلاث نسخ خطية ظفِرْتُ بصورها بمساعدة بعض أصدقائي من أهْلِ العلم جزاهم الله خيراً إضافة إلى نسخة مطبوعة بدار الطباعة العامرة في إستانبول سنة ١٢٩٢هـ، وهي وإن كانت فيها أخطاء إلا أنها ساعدتني في تحقيق النص.

أما النسخ الخطية الثلاث فهي:

١- نسخة مكتبة السليمانية بإستانبول تحت رقم ٦١٣ وتاريخ نسخها ٩٤٢هـ وهي نسخة مكتوبة بخط فارسي كبير وجميل، ويوجد في بعض أطراف صفحاتها بلل أدى إلى محو بعض الحروف وصعوبة قراءتها.

وعدد أوراقها ٨٩ ورقة وفي كل ورقة صفحتان، تحتوي كل صفحة على ٢٣ سطراً، وفي كل سطر ما يقارب ١١ كلمة. ولم يكتب فيها اسم ناسخها. وقد رمزت لها بحرف (س).

٢- نسخة قونية ورمزت لها بحرف (ق) لم يكتب فيها تاريخ نسخها، وهي أيضاً مكتوبة بخط فارسي صغير واسم ناسخها محمد بن ترون (هكذا قرأت) وتقع في ٤٨ ورقة في كل ورقة صفحتان، وفي كل صفحة ٢٥ سطراً، ويحتوي السطر الواحد على قرابة ١٢ كلمة.

٣ -نسخة جامع المخطوطات الإسلامية ورمزت لها بحرف (ج) أخذت صورة منها من الإنترنت ورقمها ١٤٢٢/٩٧٣٩٨ كتبت أيضاً بخط فارسي متوسط، وكانت وقفاً على رواق المغاربة في مصر، وكثيرٌ من كلماتها خالية من النقط، وتاريخ كتابتها ثمانمئة وكسور لم أتبين قراءة تلك الكسور بدقة، وربما تكون هذه النسخة أقدم النسخ السابقة وقريبة من عصر المؤلف.

وقد بذلت جهدي في ضبط النص ضبطاً صحيحاً حسب طاقتي، ووجدت عند المقابلة اختلافاً بين النسخ الخطية، وبينها وبين النسخة المطبوعة، فاجتهدت في تحري الصحيح منها حسب فهمي القاصر، ولا أدعي الكمال في هذا الشأن، فللّه الكمال وحده.

وقد تجلّى عملي في تحقيق الكتاب فيما يلي:

١- كتابة مقدمة وافية عن علم الصرف، وأهميته، وأهم الكتب المؤلفة فيه قديماً وحديثاً.

٢- الحديث عن متن العزي ومؤلفه وشروحه.

٣- التركيز على أهم شرحين وهما شرحا السعد والسيد.

٤- ترجمة صاحب الشرح السّيّد الشريف ومؤلفاته.

٥- ضبط متن العزي ضبطاً صحيحاً، ووضعه بين قوسين تمييزاً له عن الشرح.

٦- عزو الآيات القرآنية إلى أماكنها من السور مع رقم الآية.

٧- عزو الأبيات الواردة إلى قائليها وشرح معانيها باختصار.

٨- ترجمة موجزة لبعض الأعلام التي وردت في الشرح.

٩- بيان اختلاف النسخ بعضها عن بعض، والتعليق على بعض الجمل الغامضة التي تحتاج إلى بيان.

وبعد الحديث عن الخطة التي اتبعتها في تحقيق هذا الكتاب يحسن بنا ترجمة لصاحب المتن الزنجاني وصاحب الشرح الجرجاني فنقول:

لم يحظ الزنجاني رحمه الله بترجمة حافلة ولم يحظ بالاشتهار كما اشتهر كتابه «العزي» ولعل ذلك لعدم ميل الزنجاني للاشتهار وإيثاره جانب التواضع والعزوف عن الخلق إلى الحق عز وجل.

وقد ترجم له العلماء بإيجاز فقالوا: هو العالم الأديب عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني الشافعي والمعروف بالعزي.

وزنجان بلدة مشهورة على حد أذْرَبيجان من بلاد الجبال منها كانت تفترق القوافل إلى الرَّيّ، وقَزْوين، وهمَذان، وأصبهان. والعجم يقولون لها «زنكان» بالكاف الأعجمية.

ووالد الزنجاني فقيه شافعي له أثره في المذهب، ترجم له ابن السبكي في طبقاته وذكر شيئاً من أقواله[1].

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: (٨/ ١١٩).

وقد استوطن الزنجاني تَبْريز، وأقام بالموصل، وسكن في أخريات حياته ببغداد.

كان أديباً عالماً بالنحو واللغة والتصريف، والمعاني، والبيان، والعروض، مشاركاً في غيرها من العلوم النقليّةِ والعقليةِ، صاحبَ أثر طيب في التأليف يظهر أثره الأدبي جلياً في كتابه «المضنون به على غير أهله»؛ إذ انتخب أشعاراً من شعراء الجاهلية إلى عصره، وكذا باعتنائه بعلوم الشعر؛ كالعروض والقوافي والبديعِ في كتابه: «معيار النظار في علوم الأشعار» وكتاب «تصحيح القياس في تفسير القسطاس» ولكن أثره في علم الصرف كان أبرز سمة تُمَيِّزُهُ فقد اعتنى علماء الصرف بعده بالنقل من كتبه.

قال الحافظ السيوطي في ترجمته: «صاحب شرح «الهادي» المشهور، أَكثَر الجاربرديُّ من النقل عنه في شرح الشافية، وقفتُ عليه بخطه، وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة أربع وخمسين وستمئة، ومتن «الهادي» له أيضاً، وله: «التَّصريف» المشهور بـ «تصريف العزي» ومؤلفات في العروض والقوافي، وخطُّهُ في غايةِ الجَودَةِ، تكرر ذكره في جمع الجوامع»[1].

والسيوطي نفسه نقل عن الزنجاني في كتابه «همع الهوامع» ناقداً أو موافقاً.

مؤلفاته: من أشهر ما خلّفه الزنجاني رحمه الله في العلم:

١- «تصحيح القياس في تفسير القسطاس» شرح فيه «القسطاس» للزمخشري في علم العروض.

٢- تصريف العزي، وهو متن كتابنا هذا.

٣- «عمدة الحساب».

٤- «فتح الفتَّاح في شرح مَراح الأرواح» السابق ذكره في الصرف.

---

(١) بغية الوعاة: (٢/ ١٢٢)

٥- «الكافي في شرح الهادي» وهو في النحو والصرف.

٦- «المضنون به على غير أهله» وهو كتاب الشعر المشار إليه آنفاً.

٧- «المُعرِب عما في الصّحاح والمُغرِب» وهو في اللغة، أتمَّه في صفر سنة ٦٣٧هـ في المدرسة القاهرية بالموصل.

٨- «معيار النّظار في علوم الأشعار».

٩- «الهادي» وهو متن «الكافي».

وفاته: توفي رحمه الله في بغداد سنة ٦٦٠هـ على أصح الروايات، وقيل: سنة ٦٥٥هـ، وكان فراغه من تأليف «الكافي» سنة ٦٥٤هـ كما وجد ذلك بخط يده.

هذا وبعد أن تحدثنا عن ترجمة صاحب المتن الزنجاني، لا بد لنا من الحديث عن ترجمة الشارح الجرجاني رحمهما الله تعالى، فنقول:

هو الإمام الفاضل العلامة السيد الشريف أبو الحسن، علي بن محمد بن علي الجرجاني الحُسَينِي المحقِّق الحنفي، ولد في سنة ٧٤٠هـ الموافق سنة ١٣٤٠م بمدينة «تاكو» التابعة لولاية إستراباذ بجرجان، ويعرف بالسيد الشريف لأنه من أولاد محمد بن يزيد الداعي المتوفى سنة ٢٨٧هـ، والذي هو من سُلالةِ الرّسول ﷺ، بينه وبينه ثلاثة عشر أباً.

تلقى مبادئَ العلوم في بلاده ثم رَحلَ قبل سنة ٧٦٢هـ على أغلب الظن إلى «هراةَ» حيث يُقيم قطب الدين الرازي التحتاني ليقرأ عليه كتابيه في المنطق، فاعتذر له الشيخ بعد مدة لكبر سنه، وأوصاه بأن يذهب إلى مصر حيث يقيم تلميذه مبارك شاه المبرِّز في علم المنطق ليقرأ عليه.

وفي طريقه إلى مصر مرَّ ببلاد الأناضول، ورامَ الأخذ عن الشيخ جمال الدين الأقسرائي الذي سمع بصيته وثناءِ الناس عليه بأنه أنجحُ في التدريس منه في

التأليف، فلما بلغ أقسراي وجده قد توفي، فواصل سيره إلى مصر مع الملّا فناري تلميذ الأقسرائي، ومكث بمصر قُرَابةَ عشرِ سنوات حيث تلقى العلوم العقليَّة عن مبارك شاه، والعلوم النقلية عن أكمل الدين البابرتي، وكان من زملائه هناك الشيخ بدر الدين السيماوي، والشاعر أحمدي، والطبيب حاجي باشا. وفي تلك الأثناء ألّف حاشيةً على «مطالع الأنوار» لقطب الدين الرازي، وبعد أن كمّل دراسته عاد إلى بلاده مروراً بمدينة «بروسة» مركز الدولة العثمانية في ذلك الزمان، وبعد رجوعه إلى بلاده قدّمه في «شيراز» الشيخ الإمام سعد الدين التفتازاني السابق ذكره إلى سلطان البلاد «شاه شجاع» فعيَّنه مدرِّساً في مدرسة «دار الشِّفاء» وهناك تصدَّى للإقراء والإفتاء إلى جانب التأليف لمدة عشر سنوات، واشتهر ذكره جدّاً في بلاد العجم خاصَّةً في العلوم العقلية.

ولما استولى تيمورلنك على «شيراز» حمله معه رغماً عنه سنة ٧٨٩هـ إلى «سَمَرْقَنْد» حيث لبث ثمانية عشر عاماً رئيساً للمدرّسين، وصنّف عدداً كبيراً من المؤلفات، وجرت بينه وبين علماء ما وراء النهر وبخاصة التفتازاني مباحثاتٌ ومحاوراتٌ، وزاد نجاحَه فيها اعتباره لدى تيمورلنك والعلماء، ولقي في سمرقند الشيخ الخوجة علاء الدين العطار البخاري، وهو من خلفاء الشيخ الولي بهاء الدين نقشبند قدّس الله روحه، وأثار فيه هذا اللقاء ميلاً إلى التَّصوُّف فانتسب للطريقة النقشبندية، ونشأت صداقة بينه وبين مولانا نظام الدين خاموش، واشترك في مجالسه التصوفيةِ.

ولما مات تيمورلنك عام ٨٠٧هـ سادت الفوضى والفتن في سمرقند، فعاد السيد الشريف إلى شيراز، وقضى بقية عمره فيها بنشاطات علمية.

كان السيد الشريف من العلماء القلائل الذين تركوا بصماتهم في عهودهم، واستمرّ تأثيرهم فيمن بعدهم، لما أسهموا فيه من تقدم العلوم، وقد صنّف تأليفاً وشرحاً وتحشيةً في علوم شتّى في المعقول والمنقول، وعلى رأسها علم

الكلام وعلوم العربية، وفي الفلسفة والمنطق والفلك والرياضيات، وتاريخ المذاهب، والفقه، والحديث، والتفسير، والتصوف مما أهَّله للقب «العلَّامة» بجدارة.

ووصفه أصحاب التراجم بأنه كان ذكيّاً مدقّقاً محقِّقاً، ذا بصيرة وفصاحة وبلاغة، ماهراً في المناظرة، وصارت مؤلفاته، ولا سيما في اللغة العربية، والفرائض وعلم الكلام هي المراجعَ المعتمدة للدرس في معاهد العلم جيلاً بعد جيل، وصار هو المرجعَ المعتمدَ الموثوق بين العلماء، وقد تصدى للإقراء والفتيا، وتخرج به أئمة نَحارير، وكثر أتباعه وطلبته، واشتهر ذكره وبَعُدَ صِيتُه، وكان سلطانَ العلماء العاملين، ذا خلق وتواضعٍ مع الفقراء، وكانت لآرائه مكانة ممتازة في الحياة العلمية والفكرية على مرّ العصور. يؤيّد هذا أن علماء بلادِ الأناضول والكرد، وعلماء إيران وتركستان والهند ينتهي سند إجازة البعض منهم إلى الجرجاني، والبعض الآخر إلى التفتازاني، الأمر الذي يؤكد أن الجرجاني كانت له مكانة هامة في تاريخ الفكر الإسلامي منذ القرن التاسع الهجري، ومع أن أكثر تآليفه-كما سنرى-كانت شروحاً وحواشي فإن العلماء قد اهتموا بها اهتماماً بالغاً مثل اهتمامهم بالمتون الأصلية، ومما يجدر ذكره أن الجرجاني يُعَدُّ من اللّغويين المنتسبين إلى مدرسة البصريين لتأثره بالزمخشري وابن الحاجب، وقد لجأ في مؤلفاته إلى أسلوب بعيدٍ عن السجع والمجاز والاستعارة.

هذا وقد تتلمذ عليه عدد كبير من طلبة العلم نبغ منهم:

١- الرّياضي الشهير قاضي زاده الرومي.

٢- فتح الله الشِّرواني.

٣- فخر الدين العجمي.

أما عن مصنفاته فَقد ألف الجرجاني قرابة مئة مؤَلف بين كبير الحجم

وصغيره في علوم المعقول، والمنقول كعلم الكلام، والتصوف، والفلسفة، والمنطق، والفلك، والرياضيات، والمناظرة، والصرف، والنحو، واللغة، والبلاغة، والتفسير، والحديث، والفقه، وأهمها:

١- شرح المواقف، وهو أشهر الشروح على كتاب «المواقف» لعضد الدين الإيجي شيخ التفتازاني، وطبع بإستانبول سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، ثم طبع بمصر بمطبعة السعادة عام ١٣٢٥هـ.

٢- حاشية على شرح مختصر المنتهى، وهي حاشية على شرح عضد الدين الإيجي على مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، طبع في بولاق عام ١٣١٦هـ.

٣- شرح العقائد العضدية.

٤- شرح الأسماء الحسنى.

٥- الأجوبة لأسئلة الإسكندر من ملوك تبريز.

٦- التعريفات، وهو قاموس شهير للمصطلحات، وطبع مرات عدة.

٧- ألفيّة في المعمّى والألغاز.

٨- تعليقة على عوارف المعارف للسهروردي.

٩ -تفسير الزهراوين «البقرة وآل عمران».

١٠- حاشية على المشكاة في علوم الحديث، وهي تلخيص من حاشية الطيبي على مشكاة المصابيح.

١١- حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي.

١٢- حاشية على تشييد القواعد شرح تجريد العقائد للأصبهاني، وهي حاشيته على شرح شمس الدين الأصفهاني لكتاب تجريد العقائد لنصير الدين الطوسي.

١٣- حاشية على شرح حكمة العين، وهي حاشية على شرح القطب لكتاب

حكمة العين لعلي بن عمر الكاتبي. طبع أولاً بكلكتا عام ١٨٤٥م ثم بقازان عام ١٣١٩-١٣٢٤هـ.

١٤- حاشية على الكشاف، تناول فيها سورة الفاتحة، وأول سورة البقرة، حتى وصل فيها إلى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا﴾، وطبعت في هامش الكشاف.

١٥- حاشية على شرح الوقاية لصدر الشريعة.

١٦- حاشية على لوامع الأسرار شرح مطالع الأنوار، وهي حاشية على شرح قطب الدين الرازي على كتاب سراج الدين الأرموي: مطالع الأنوار في المنطق والحكمة، طبع بإستانبول عام ١٢٧٦هـ، ثم بالآستانة عام ١٣٠٦هـ.

١٧- حاشية على المرشح من شروح الكافية، ألّفها على شرح رضيّ الدين الإستراباذي على كتاب الكافية لابن الحاجب. طبع بإستانبول عام ١٢٧٥هـ.

١٨- حاشية على المطوّل في المعاني والبيان والبديع، وهي حاشية على شرح التفتازاني المسمّى بالمطوّل على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني. طبع بإستانبول عام ١٢٤١هـ.

١٩- حاشية على شرح الشمسية، وهي حاشية على شرح قطب الدين الرازي المسمى «تحرير القواعد المنطقية على متن الشمسية» في المنطق لنجم الدين الكاتبي القزويني. طبع بالمطبعة الوهبية بمصر عام ١٢٩٣هـ، ثم بالمطبعة الميمنية ١٣٠٧هـ.

٢٠- رسالة في تفسير قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ﴾.

٢١- رسالة في تقسيم العلوم.

٢٢- رسالة الصغرى والكبرى في المنطق بالفارسية، ثم عربهما ابنه محمد وسماهما الغرة والدرة، وطبعت بإستانبول عام ١٢٨٨هـ.

٢٣- رسالة القدر.

٢٤- رسالة في الوجود. بيان مراتب الموجودات.

٢٥- رسالة في الوضع.

٢٦- شرح الآداب لعضد الدين الإيجي.

٢٧- شرح التَّذكِرة النَّصِيرِيّة في الهيئة.

٢٨- شرح الفرائض السراجية، المشهور بالشريفية شرح السراجية، وهو شرح لكتاب سراج الدين أبي طاهر السجاوندي في الفرائض، طبع بالمطبع اليوسفي بالهند عام ١٣٠٤هـ، ثم بمطبعة فرج الله الكردي بالقاهرة مع حواش أخر.

٢٩- شرح قصيدة بانت سعاد.

٣٠- شرح كنز الدقائق في الفروع.

٣١- شرح الهداية للمرغيناني.

٣٢- الشّريفية في شرح الكافية، بالفارسية. طبع بإستانبول عام ١٣١١هـ.

٣٣- الكلّيّات في ماهيات الأشياء.

٣٤- المصباح في شرح المفتاح، وهو شرح لكتاب مفتاح العلوم للسكاكي في البلاغة، وقد حقق في رسالة علمية للدكتور فريد النكلاوي عام ١٩٧٧م.

٣٥- مقدمة في الصرف، بالفارسية.

٣٦- رسالة في الفرقة الناجية في المذاهب.

٣٧- حاشية على شرح هداية الحكمة، وهي حاشية على شرح محمد بن مبارك شاه على كتاب أثير الدين الأبهري في الحكمة.

٣٨- شرح العزي -وهو كتابنا هذا- طبع بإستانبول عام ١٢٦٦هـ، ثم تكرر طبعه بمصر.

٣٩- حاشية على التلويح، وهي حاشية على حاشية السعد التفتازاني على

تنقيح الأصول لصدر الشريعة عبيد الله بن مسعود البخاري، طبع بإستانبول وبمصر عدة طبعات.

٤٠- الرسالة الشوقية، رسالة تحتوي على أصول للصوفية، وهي بالفارسية.

٤١- الرسالة البهائية، في مناقب الشيخ بهاء الدين النقشبندي.

٤٢- ترجمان القرآن، ترجمات بعض الكلمات في القرآن إلى اللغة الفارسية، طبع بطهران عام **١٣٣٣**هـ.

٤٣- الديباج المذهَّب. ويعرف أيضاً بمختصر في أصول الحديث، وقد اختصره من كتاب: الخلاصة في أصول الحديث للطيبي، ومن مقدمة حاشيته على المشكاة المسماة: الكاشف عن حقائق السنن. وقد طبع الكتاب بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، كما شرحه الشيخ اللكنوي شرحاً ماتِعاً في كتابه: ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني.

وفاته: توفي السيد الشريف يوم الأربعاء في ٦ من ربيع الآخر سنة **٨١٦**هـ الموافق ١٤ من يوليو(تموز) **١٤١٣**م في شيراز ودفن بتربة «وقب» بالقرب من الجامع العتيق، وكثر التأسف على فقده وعم الحزن عليه، رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته[١].



(١) مصادر هذه الترجمة:
١- الضوء اللامع: (٣/ ٣٢٨-٣٣٠)
٢- البدر الطالع: (١/ ٤٨٨. ٤٩٠)
٣- معجم المؤلفين: (٧/ ٢١٦)
٤- الأعلام: (٥/ ١٥٩/ ١٦٠)
٥- هدية العارفين: (١/ ٧٢٨-٧٢٩)
٦ -كشف الظنون: (١/ ٧٢٠/ ٨٥١)
٧- رشحات عين الحياة: (١٢٨).

[illegible]

(١) [illegible]

١- [illegible] (٦/٨٢٦-٨٢٧)

٢- [illegible] (٦/٨٨١، ٣٩٤)

٣- [illegible]

٤- [illegible]

٥- [illegible] (٨/٨٢٧-٨٢٨)

٦- [illegible]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

[تعريف التصريف]

قال: «اعلم أن التصريف في اللغة: التغييرُ، وفي الصِّناعةِ: تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ، لا تحصلُ إلا بها».

[تعريف التصريف]

أقول: اعلم أن من جملة العلوم الأدبيَّة علم التصريف، وللتصريف معنيان: لغويٌّ وصناعيٌّ.

فالتّصريف في اللّغة: التغييرُ، ومنه: تصريفُ الرّياح وهو تحويلها[1] من حال إلى حال، جَنوباً وشمالاً وصباءً[2] ودبوراً.

و«**اعلَم**» أمر من عَلِم يعلَم، وفيه ضمير مستتر فاعل له، وهو من أفعال القلوب يستدعي المفعولين.

و«**أنَّ**» حرف من الحروف المشبهة بالفعل[3]، والحروف المشبهة بالفعل ستة إحداها: «أنّ» وهي تدخل على المبتدأ والخبر فيسمى المبتدأ اسماً لها، والخبر خبراً لها. و«أنّ» مع اسمها وخبرها سادٌّ مسدَّ المفعولين لـ «اعلمْ».

و«**التصريف**»: تفعيل من الصرف، واختار التصريف دون الصّرف؛ لأن علمَ التصريف علمٌ شريف، وفيه تصرفات كثيرة؛ فذكر لفظاً فيه مبالغة.

و«**اللّغةُ**» في الاصطلاح: ما يُعبّرُ بها كل قومٍ عن أغراضهم.

و«**التغيير**»: إحداث شيء لم يكن قبله.

---

(١) في (س): تحوّلها. وما هنا أنسب لمعنى التصريف.

(٢) هكذا فيما بين أيدينا من النسخ، والظاهر وصباً، لأنه مقصور.

(٣) في (ق): من حروف المشبهة بالفعل. وهو خطأ لوجوب المطابقة بين الصفة والموصوف.

و «في» في قوله: «**في اللغة**»(١) متعلقة بمقدّر، تقديره: التصريف كائن في اللغة التغيير.

«**وفي الصِّناعةِ**» أي في اصطلاح أهل هذا الفن عبارة عن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لا تحصل تلك المعاني المقصودة إلا بتلك الأمثلة المختلفة.

واعلم أن التصريف في أصل الوضع مصدر جعل علماً لهذا العلم؛ لما بينهما من المناسبة وهي أن التصريف تغيير، وهذا العلم علم يعرف(٢) به تغييرات الكلمة.

و«الصِّناعةِ» في اللغة: الحرفة، وفي الاصطلاح بمعناه(٣) وهو: اتفاق جماعةٍ على تخصيص شيء بشيء يناسبه معنىً كاتفاق أهل هذا الفنّ على كونه عَلَماً لهذا الفنّ لما بينهما من المناسبة كما مرّ(٤).

و«**التَّحويل**» تفعيلٌ من حالَ يحولُ إذا تغيّر وتبدّل، ومنه الحَوْل وهو العام، سمي به لتحوّله من حال إلى حال، ومن زمان إلى زمان من الفصول الأربعة.

والفرق بين التغيير والتحويل: أن التغيير لا يكون إلا متعدّياً، والتحويل يكون لازماً ومتعدّياً. وقيل: إن التحويل يستعمل في الذوات. كما يقال: حوّلَ فلان من مكان كذا، والتغيير يستعمل في الصفات. وقيل: إن التحويل أخصّ من التغيير.

و«**الأصْل**» ما يبنى عليه غيره. والمراد بالأصل الواحد ههنا المصدر، وهو

---

(١) في (ق) و(ج) و(المطبوعة): وفي قوله: في اللغة. وهو غير ظاهر.

(٢) في (س): تعرف.

(٣) في (المطبوعة): بمعنى. وهو مخالف لسائر النسخ المخطوطة.

(٤) عرَّف التفتازاني الصناعة بقوله: العمل الحاصلُ من التّمرّن على العمل.

الاسم الذي يشتق منه الفعل. والمصدر أصل عند البصريين، وفرع عند الكوفيين.

وتقولُ: قاولَ مقاولةً، فيصحُّ المصدر لصحَّةِ فعله.

وقالوا أيضاً: الفعل عاملٌ في المصدر، ورتبةُ العامل أن يكونَ قبلَ المعمول ومقدَّماً عليه.

ويمكن أن يجاب عن مذهب الكوفيين ناصراً لمذهب البصريين[١] بأن ما ذكروه لا حجة لهم فيه. أمّا قولُهم: إنَّه يعتلّ باعتلال الفعل، ويصحّ بصحّته فلا يدلّ على أن المصدرَ فرعٌ، لجواز أن اعتلالَ المصدر بالفعل لما بينهما من المناسبة طلباً للتشاكل، ولا يدلّ على أنه أصل. ألا يُرى أن بعض الأفعال قد يعتلّ باعتلال الآخر، ولا يدل على أن بعضها أصل لبعضها، كما أن المضارع يعتلّ باعتلال الماضي نحو قام يقوم، ويصحّ بصحته، نحو: عَوِرَ يَعْوَر، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر.

وأما قولهم: إن الأفعال تكون عاملة في المصدر، فنقول: يجوز أن تكونَ عاملةً فيها ولا تكون أصلاً لها، وذلك لأنا قد أجمعنا[٢] على أن الأفعال والحروف عاملة في الأسماء، ولم يقل أحدٌ: إنها أصل لها. كذلك ههنا.

و«**الواحد**» اسم فاعل بمعنى المتوحد، وقد يطلق على الواحد الذي هو مبدأ العدد[٣]، والواحد اسم لمن لا يشاركه شيء في ذاته، وبهذا تبيّن[٤] الفرق بين الواحد والأحد.

---

(١) هكذا في (س) و(ج) والمطبوعة. وفي (ق): ويمكن أن يجاب عنه أي عن المذهب الكوفيين ناصر مذهب البصريين.

(٢) في (ق) و (س): قد جمعنا. وهو سهو، وما أثبتناه من ج والمطبوعة.

(٣) في (ق) و (ج) و (س): الذي مبدأ العدد. وهو مخالف لقواعد النحو.

(٤) في (ق) والمطبوعة: بين.

و«**الأمثلة**» جمع مثال وهي جمع قلة. والمراد بالأمثلة المختلفة الماضي والمضارع، والأمر والنهي، واسم الفاعل واسم المفعول.

و«**المعاني**» جمع المَعنَى على صيغة منتهى الجموع. والمعنى والفحوى في اللغة: عبارة عن مقصود الكلام، وفي الاصطلاح: عبارة عما يستفاد من اللفظ.

و«**المقصود**» اسم مفعول من القصد وهو عبارة عن عزيمة القلب نحو المطلوب. والمراد بالمعاني المقصودة معنى الماضي والمضارع والأمر والنهي وغيرها، وهذه المعاني مخفية في الذهن، فإذا أردت إظهارها لم يكن إلا بتلك الأمثلة. مثلاً: إذا أردت أن تخبر عن شخص بضرب وقع، أو يقع لم يكن إلا بقولك: ضرَبَ زيدٌ، أو يَضْرِبُ، فوضعت هذه الأمثلة بإزائها ليعبر بها عنها عند الاحتياج[1].

والمراد بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة: أن تحول صيغة المصدر إلى الماضي والمضارع وغيرهما، أي إلى ما يشتق منه الماضي وغيره ليكون كلمة أخرى.

واختلفوا في تعريف الاشتقاق، قال بعضهم: ردُّ لفظ إلى آخر لموافقته في الحروف الأصلية، ومناسبته في المعنى. وإنما قال: «ردّ لفظ إلى آخر» ليكون التعريف شاملاً لمذهب البصريين والكوفيين في كون المصدر مشتقًّا من الفعل وعكسه؛ لأنه لو قال: رد اسم اختص بمذهب البصريين، ولو قال: ردّ فعل اختص بمذهب الكوفيين.

فقوله: «ردُّ لفظ إلى آخر» يشعر بوجوب التغاير بين المشتق والمشتق منه وهو كالجنس، والباقي كالفصل. وقوله: «لموافقته» احتراز عما لا يوافقه

(١) في (س) و (ق): ليعبّر بها عند الاحتياج، وما أثبتناه من (ج) والمطبوعة.

أصلاً. وقوله: «في حروفه الأصلية» احتراز عما لا يوافقه فيها، بل في المعنى كمنع وحبس، فلا يقال: إن أحدهما مشتقٌّ من الآخر.

وقيد الحروف بالأصلية ليعرف أن الموافقة في غيرها لا تجب، كدخل فإنه مشتق من الدخول مع أنه غير موافق لمصدره في الواو التي هي زيادة.

وقوله: «لمناسبته في المعنى» احتراز عن الموافقة لفظاً دون المعنى، فلا يكون ضرب بمعنى دقّ مشتقاً من الضرب بمعنى الذهاب. وفيه إشعار بتغاير المعنيين، إذ الشيء لا يناسب نفسه، ولا بد من تغيير في اللفظ، والتغيير المعتبر عند الأدباء إما بالزيادة أو النقصان، وكل منهما إما في الحروف أو الحركة، فغايته أربعة أوجه. ثم في كل مشتق إما أن يقع فيه وجه واحد منها أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة.

أما القسم الأول: وهو وجه واحدٌ من التغيير فأنواعه أربعة، لأن ذلك إما أن يكون بزيادة حرف نحو كاذب، فإنه مشتق من الكذب، زيدت فيه الألف، أو بزيادة حركة نحو نَصَر؛ فإنه مشتق من النصر، زيدت فيه حركة وهي فتحة الصاد، وإما أن يكون بنقصان حرف كخفْ، فإنه مشتق من الخوف، نقص منه حرف واحد وهو الواو، أو بنقصان حركة نحو الضَّرْب، فإنه مشتق من ضَرَب على مذهب الكوفيين، فقد نقصت منه حركة وهي فتحة الراء.

أما القسم الثاني: وهو ما يقع فيه من وجوه التغيير اثنان فأنواعه ستة؛ لأن التغيير إما بزيادة حرف وحركة نحو ضارب؛ فإنه مشتق من الضرب، زيد فيه حرف[1] وهو الألف، وزيد فيه حركة وهي كسرة الراء، أو بنقصان حرفين وحركة نحو: غلَى؛ فإنه مشتق من الغليان، نقص منه الحرفان[2] وهما[3]

(١) في المطبوعة: زيدت. وهو خلاف الظاهر.

(٢) في (س) و (ج): نقص منه الحرف، وهو سهو.

(٣) في (ق) و (ج) والمطبوعة: وهو الألف والنون، وهو سهو.

الألف والنون، ونقصت منه حركة وهي حركة الياء، أو بزيادة حرف ونقصان حرف نحو: مسلمات؛ فإنه مشتق من مسلمة، زيد فيه الحرف وهو الألف وتاء الجمع، ونقص منه حرف وهو تاء الواحدة، أو بزيادة حركة ونقصان حركة نحو: حَذِرٌ، فإنه مشتق من الحَذَر، زيدت فيه حركة وهي كسرة الذال، ونقصت منه حركة وهي فتحة الذال، أو بزيادة الحرف ونقصان الحركة نحو: عادّ؛ فإنه مشتقّ من العدد، زيد فيه حرف وهو الألف، ونقصت منه حركة وهي فتحة الدال الأولى، أو بزيادة الحركة ونقصان الحرف نحو: نبت؛ فإنه من النبات، زيدت فيه حركة وهي فتحة التاء، ونقص منه حرف وهو الألف.

وأما القسم الثالث: وهو ما يقع فيه من وجوه التغيير ثلاثة، فأنواعه أربعة؛ لأن التغيير إما أن يكون بزيادة حرف وحركة، ونقصان حركة نحو: اضرب؛ فإنه مشتق من الضرب، زيد فيه حرف وهي همزة الوصل(١)، وزيد فيه حركة وهي كسرة الراء، ونقصت منه حركة، وهي فتحة الضاد، أو بزيادة الحركة وزيادة الحرف، ونقصان الحرف نحو: خاف؛ فإنه مشتق من الخوف، زيد فيه حركة وهي فتحة الفاء، وحرف وهو الألف، ونقص منه حرف وهو الواو، أو بنقصان الحرف مع زيادة الحركة ونقصان الحركة نحو: عِدْ؛ فإنه مشتق من وَعَدَ، نقص منه حرف وهو الواو، ونقصت منه حركة وهي فتحة العين، وزيدت فيه حركة وهي كسرة العين، أو بنقصان الحركة مع زيادة الحرف ونقصان الحرف، نحو كالّ اسم فاعل؛ فإنه مشتق من الكلال، نقصت من حركة اللام الأولى، ونقص منه حرف وهو الألف بعد اللام الأولى، وزيد فيه حرف وهو الألف قبل اللام الأولى.

وأما القسم الرابع: وهو ما يقع فيه جميع وجوه التغيير، فهو نوع واحد

(١) هكذا في (ق) والمطبوعة، والظاهر: وهو همزة الوصل. وفي (ج): وهي الهمزة الوصل. وهو خطأ.

نحو: ارم؛ فإنه مشتق من الرمي، زيد فيه حرف وهو همزة الوصل، وزيدت فيه حركة وهي كسرة الميم، ونقص منه حرف وهو الياء، ونقصت منه حركة وهي فتحة الراء، فيكون مجموع الأنواع خمسة عشر نوعاً، أربعة للقسم الأول، وستة للقسم الثاني، وأربعة للقسم الثالث، وواحد للقسم الرابع.

وقيل(١): إخراج لفظ من لفظ بتغيير مّا، والمشتق: ما له أصل يناسبه لفظاً ومعنى بخلاف المشتق منه.

قوله: «**لا تحصل إلا بها**» أي لا تحصل تلك المعاني المقصودة إلا بتلك الأمثلة المختلفة بأن تُحَوِّلَ وتصرف الأصل الواحد الذي هو المصدر إلى الأمثلة المختلفة.

إذا عرفت هذا فاعلم أن قوله: «وفي الصناعة» عطف على قوله: «في اللغة»، و«في» في قوله: «في الصناعة» متعلق بمقدر تقديره: التصريف كائن في الصناعة تحويل الأصل الواحد، والواحد صفة الأصل، وقوله: «إلى أمثلة مختلفة» متعلق بالتحويل تعلق المفعول به، والجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول به للتحويل المفعول الثاني بواسطة «إلى». والتحويل مصدر أضيف إلى المفعول الأول الذي هو «الأصل الواحد» و«مختلفة» في قوله: «إلى أمثلة مختلفة» صفة «الأمثلة» واللام في قوله: «لمعان» متعلق بالتحويل تعلق المفعول له، أو اللام مع مدخولها في محل النصب بأنه مفعول له للتحويل.

وأحسن التعريفات أن يكون مشتملاً على العلل الأربع، والتعريف الذي ذكره المصنف مشتمل على العلل الأربع، أعني المادية، والصورية، والفاعلية، والغائية، فالأصل الواحد إشارة إلى العلة المادية، وتحويله إلى

(١) معطوف على قوله في تعريف الاشتقاق: ردّ لفظ إلى آخر لموافقته في الحروف الأصلية، ومناسبته في المعنى.

أمثلة مختلفة إشارة إلى العلة الصورية، ولابد للتحويل من مُحَوِّل وهو الفاعل، و«لمعان مقصودة» إشارة إلى العلة الغائية.

ولقائل أن يقول: قوله: «وفي الصناعة: تحويلُ الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة» أي تحويل المصدر إلى الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، واسم المفعول، ليس بصواب؛ لأن المصدر لم يحوّل إلى الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول، بل المصدر يحول إلى الماضي، والماضي إلى المضارع، والمضارع إلى الأمر والنهي واسم الفاعل والمفعول، فلا يستقيم أن يقول: «وفي الصناعة: تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة».

ويمكن أن يجاب عنه بوجهين:

الأول: أنه لما كان معنى المصدر موجوداً وملاحظاً في كل واحد من الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول، فكأنه حول إلى كل واحد منها.

الثاني: أنه لما كان الماضي مشتقاً من المصدر على مذهب البصريين ومأخوذاً منه، والمضارع مأخوذاً من الماضي، والأمر، والنهي وغيرها، واسم الفاعل والمفعول مأخوذات من المضارع، والمأخوذ من المأخوذ من الشيء مأخوذ من ذلك الشيء، فيصح أن يقال: «تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفَةٍ».

وفيه نظر: وهو أن المأخوذ من المأخوذ من الشيء كالمأخوذ من ذلك الشيء لا أنه مأخوذ منه[1].

---

(١) قوله: «لا أنه مأخوذ منه» زيادة من (س) و (ج)، وليس في (ق) والمطبوعة.

ولقائل أن يقول: التصريف علم، وهو من قبيل الإدراكات والانفعالات للنفس، وتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة فعل، والانفعال ليس فعلاً، فكيف جَعَلَ ما هو من قبيل الإدراكات والانفعالات فعلاً؟ حيث قال: «التّصْريفُ في الصِّناعةِ: تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ».

ويمكن أن يجاب عنه: بأنه سلمنا أن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة فعل، لكن تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لا ينفكّ عن العلم، إذ تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة موقوف على العلم بالأصل الواحد، والأمثلة المختلفة، إذ ما لم يعلم المحوَّل والمحوَّل إليها والتحويلَ لم يتمكنْ من تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ، فإذا قال: «وفي الصِّناعةِ: تحويلُ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ» فكأنه قال: وفي الصناعة: علم بتحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة، وعلم بالأصل الواحد[1] وعلم بالأمثلة المختلفة، وعلم بأحوال المجموع، فحذف المضاف الذي هو علم، وأقيم المضاف إليه مُقامه.

وفي الجواب نظر؛ لأنه يلزم منه الإضمار في الحد، وهو مختلف فيه في التعريفات.



(١) في (ق) و (س): بأصل الواحد، والصواب ما أثبتناه من (ج) والمطبوعة.

[أقسام الفعل]

قال: «ثم الفعلُ إما ثلاثيٌّ، وإما رباعيٌّ، وكلٌّ واحدٍ منهما إما مجرّدٌ وإما مزيدٌ فيه، وكل واحد منها إما سالمٌ أو غير سالمٍ».

[أقسام الفعل]

أقول: اعلم أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، والاسم أصل بالنسبة إليهما كما تقرر في علم النحو، فينبغي أن يقدم الاسم، والبَدْءُ بمباحثه[1]، لأن الأصل أولى بالتقديم، لكنه قدّم الفعل وبدأ بمباحثه، بناء على أن مباحث الفعل في هذا المختصر أكثر من مباحث الاسم، وما كان مباحثه أكثر أولى بالتقديم[2]، فلهذا قدّمه، وبدأ بمباحثه[3]، وإنما لم يذكر الحرف في هذا المختصر بناء على أن التصريف لا يتطرق إلى الحرف[4] كما يتطرق إلى الاسم والفعل، وقدم الثلاثي على الرباعي؛ لأن الثلاثي مقدم على الرباعي طبعاً، فقدمه عليه وضعاً ليوافق الوضع الطبع، وقدم المجرد من الثلاثي والرباعي على مزيدهما؛ لأن المجرد أصل بالنسبة إلى المزيد، والأصل أولى بالتقديم.

إذا عرفت هذه المقدمة فاعلم أن الفعل إما ثلاثي وإما رباعي؛ لأن الحروف الأصلية إن كانت ثلاثةً فثلاثي، وإن كانت أربعةً فرباعي، وكل منهما - أي من الثلاثي والرباعي- إما مجرّد أو مزيد فيه؛ لأنه لا يخلو إما أن يزيد فيه شيء أو لا، فإن لم يزد فيه شيء فهو مجرد، وإن زيد فيه شيء فهو المزيد، والزائد فيه

---

(١) في (س): وبذكر المباحثة. وهو خطأ.

(٢) في (س): بالتقدم.

(٣) في (ق): وبدأ المباحثة. وفي المطبوعة: لمباحثه. وما أثبتناه من (س) و (ج) أولى.

(٤) في (س) و (ق) و (ج): لا يتطرق الحرف. وما أثبتناه من المطبوعة.

إما حرف واحد، أو حرفان، أو ثلاثة أحرف، وفي الرباعي حرف أو حرفان لا غير؛ لئلّا يلزم الثِّقلُ، وكل واحد منها -أي من الأقسام الأربعة- إما سالم أو غير سالم؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون لواحدٍ من الأقسام الأربعة حرف من حروف العلة أو الهمزة أو التضعيف أو لا، فإن كان فهو غير سالم، وإلا فهو سالم، فإذا ضربت الاثنين في الأربعة يبلغ ثمانية.

مثال الثلاثي المجرد السالم: كرم، ومزيده: أكرم. ومثال الرباعي المجرد السالم: دحرج، ومزيده: تدحرج. ومثال الثلاثي المجرد غير السالم: وعَد، ومزيده: أوعد. مثال الرباعي المجرد غير السالم: وسوسَ، ومزيده، توسوس.

فإن قيل: لم لا يكون أصله أقل من ثلاثة، أو أكثر من أربعة؟

ويمكن أن يجاب عنه بوجوه:

أما عدم الزيادة فمن وجوه:

أما أولاً؛ فلأن الغرض من الزيادة على ثلاثة توسع في الكلام، وهو يحصل بالرباعي.

وأما ثانياً: فلأن الفعل ثقيل من حيث المعنى؛ إذ الفعل يدل على الحدث بجوهره، وعلى الزمان بصيغته، فلو زيد على أربعة لزم الثقل لفظاً ومعنىً فيخرج عن حد الاعتدال[1].

وأما ثالثاً: فلأنه فرع الاسم، وهو يخمّس، فلو خمّس الفعل لزم المساواة بين الأصل والفرع، وهي مستكرهة؛ إذ الفرع ينبغي أن يكون منحطّاً عن الأصل بدرجة.

وأما عدم القلّة من الثلاثي سواء كان اسماً أو فعلاً؛ فلأنه لا بدّ فيهما من

(١) في (س): عن الاعتلال.

حرف يبتدأ به، ومن حرف يوقف عليه، ومن حرف يفرق به بين الابتداء والوقف ليكونَ حاجزاً بين المبتدأ به والموقوف عليه؛ لوجوب أن يكون الحرف المبتدأ به متحركاً؛ لامتناع الابتداء بالساكن، ولوجوب أن يكون الحرف الموقوف عليه ساكناً؛ لأن من عادتهم أنّهم لا يقفون إلا على الساكن، كما أنهم لا يبتدئون إلا بالمتحرك، فلمّا تنافيا-أي الحرف المبتدأ به، والموقوف عليه- في الصفة لكون المبتدأ به موصوفاً بصفة متحركة، والموقوف عليه بصفة السكون، استكرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما بحرف متوسط؛ لئلا يلزم الجمع بين المتنافيين.

ولقائل أن يقول: فنقل الكلام إلى الحرف الحاجز المتوسط، بأن نقول: الحرف المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركاً أو ساكناً، وعلى كلا التقديرين يلزم التنافي المذكور مع أحدهما؛ لأنه إن كان المتوسط متحركاً يلزم التنافي بينه وبين الموقوف عليه، وإن كان ساكناً يلزم التنافي بينه وبين المبتدأ به.

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالحرف المتوسط نفسه وجوهره مع قطع النظر عن حركته وسكونه.

فإن قيل: يجوز أن يكون كل واحد من الاسم والفعل ثنائيّاً، لأنه واقع[1] ووقوع الشيء دليل على جوازه.

أما وقوعه في الفعل نحو: صُنْ، وبِعْ وأمثالهما؛ فإن كل واحد منهما فعل أمر مع أنه ثنائيّ.

وأما وقوعه في الاسم نحو: أخ، وأب، ودم.

ويجاب عن الأول بوجهين:

الأول: أن المراد من قولنا: «إن الفعل لا يجوز أن يكون ثنائيّاً» الفعل

(١) في المطبوعة: واقع في كلام العرب.

الماضي والمضارع دون الأمر؛ فإن الأمر يجوز أن يكون على حرف واحدٍ نحو: قِ[1] فضلاً من أن يكون على حرفين.

الثاني: أن أصل صُن اصْوُنْ، وأصل بعْ ابْيعْ، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين، فالمحذوف منهما في حكم الباقي بناءً على أن المحذوف بالإعلال في حكم الثابت عندهم، والمراد من قولنا: «إن الفعل لا يجوز أن يكون ثنائيًا» بحسب الوضع، فلا يرد النقض.

وعن الثاني: بأن أصل أب أبوٌ، وأخ أخوٌ، ويد يديٌ، ودم دموٌ، فحذف من كل واحد منها حرف علة، والمراد من قولنا: «إن الاسم لا يجوز أن يكون ثنائيّاً» بحسب الوضع، وكل واحد منهما ليس ثنائيّاً في الوضع الأصلي، فلا يرد النقض.



(١) قِ: فعل أمر من وقى يقي، أي حَفِظ يَحْفَظ.

[الفعل السالم]

قال: «ونعني بالسَّالِم ما سَلِمَتْ حروفُه الأصليّةُ التي تُقَابَلُ بالفاءِ والعينِ واللام من حروف العلّة والهمز والتَّضعيف».

[الفعل السالم]

أقول: المراد بالسالم عند الصرفيين ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة، والهمزة، والتضعيف، بأن لم تكن حروفه الأصلية شيئاً من حروف العلة، وهي الياء، والواو، والألف، والهمزة، والتضعيف.

والحروف الأصلية: هي التي تقابل بالفاء والعين واللام.

والمراد بالمقابلة: الموازنة وهي أن تقابل حروف الموزون بحروف الميزان، مثل أن تقابل النون بالفاء والصادُ بالعين والراءُ باللام، فيسمى النون فاء الفعل، والصاد عين الفعل، والراء لام الفعل، وإذا أردت أن تزيد في الموزون شيئاً زد[1] له أيضاً في الزنة، فتقول: يَنصُر على وزن يَفعُل بزيادة الياء في يَفْعُل، وقاتَل على وزن فَاعَل بزيادة الألف في فاعل، وأكرم على وزن أفعَل بزيادة الهمزة في أوله، وناصر ومنصور على وزن فاعل ومفعول، بزيادة الألف والواو فيهما.

وكذلك تقول في الرباعي: دَحرَجَ على وزن فَعلَلَ بتكرير اللام، فيسمى الدالُ فاءَ الفعل، والحاءُ عينَ الفعل، والراءُ لامَ الفعل الأولى، والجيمُ لامَ الفعل الثانية، وعلى هذا القياس سائر الأفعال[2]، فيعبّر عن الزائد بلفظ ذلك

---

(١) في س: زدتَ.

(٢) في المطبوعة: في سائر الأفعال.

الزائد، إلا المبدل في تاء الافتعال، فإنه يعبر به بتاء الافتعال الذي هو المبدل منه، لا بالطاء الذي هو المبدل، فلا يقال: اضطرب، واطرد، واصطلح، على وزن افطعل، بل يقال: على وزن افتعل، لمجيء افتعل في كلامهم وعدم مجيء افطعل، ولأن افتعل أخف من افتطعل، والمصير إلى ما هو أخف أولى من العكس. وإذا حذفت من الموزون حرفاً أسقطت من الزنة أيضاً ذلك الحرف في ذلك الموضع، فتقول في وزن: خُذ: عُل بحذف الفاء، وفي وزن قُل: فُل بحذف العين، وفي وزن: ارمِ: افعِ بحذف اللام.

وحاصله: أنّك إذا أردت أن تعرف السالم عن غيره فقابِل بفعل، فإن وجدت في حروفه الأصلية حرفاً من حروف العلة والهمزة والتضعيف فاحكم عليه أنه غير سالم، فإن لم تجد فيها شيئاً من هذا فاحكم عليه بأنه سالم. مثلاً: إذا قابلت نَصَرَ بفَعَلَ، فنون نصر في مقابلة فاء فعل، وصاده في مقابلة عينه، وراؤه في مقابلة لامه، فاحكم على نصر بأنه سالم، إذ ليس في حروفه الأصلية التي قابلتها بفَعَلَ شيء من حروف العلة، ولا من الهمزة والتضعيف، وكذلك: ضَرَبَ، وقتلَ، وجلسَ. وإذا قابلتَ: وَعَد، وأَكَل، وصدَّ، فاحكم على كل واحد منها بأنه غير سالم. وكذلك الكلام في الرباعي، مثلاً: إذا قابلت دَحرَجَ بفَعلَلَ فاحكم عليه بأنه سالم، وإذا قابلت: بَيطَرَ[1] فاحكم عليه بأنه غير سالم.

وإنما قال: «**ونعني بالسالم**» بإسناد الفعل إلى التَّصريفيين، ولم يقل: السالم ليعلم أن السالم عند التَّصريفيين غير ما عند النحويين؛ لأن السالم عند التصريفيين ما ذكرناه، وعند النحويين: ما ليس في آخره حرف علة سواء كان في غيره أو لا، فيكون نَصَرَ سالماً عند الطائفتين، ورمى غير سالم عندهما،

---

(١) يقال: بَيطَرَ الدابة إذا شق حافرها ليعالجها.

وباع غير سالم عند التّصريفيين، وسالماً عند النحويين[1]، واسلنقى[2] سالماً عند التّصريفيين، وغير سالم عند النحويين.

وإنما قال: «**ما سلمت**» دون «ما صحت»؛ ليعلم أن الصحيح ليس بمعناه؛ لأن الصحيح ما ليس أحد أصوله حرف علة، وإن كان فيه الهمزة والتضعيف، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فيكون كل سالم صحيحاً، من غير عكس، ومنهم من لم يفرق بينهما. فأرادوا بالصحيح ما أرادوا بالسالم.

وإنما وصف الحروف بالأصلية؛ ليعلم أن الزائد لم يخرج الفعل عن السلامة؛ لأن السالم ما سلم عن الإعلال فلما سلمت أصوله المعتبرة كان سالماً، فيكون قاتل، وأكرم، وفَرَّح سالماً بزيادة الألف والهمزة والتضعيف.

وإنما قال: «**بالفاء والعين واللام**» لا بالباء والتاء والثاء ليعلم اختصاص «فَعَل» بالميزان، وذلك لعمومه لفظاً، لشمول مخارج حروفه على مخارج غيره، ومعنًى، لشمول الأفعال كلها، لكون كل فعل في معناه، وإنما فك تركيب حروفه؛ ليعلم عدم اختصاص الصيغة؛ لأنه لو قال: بفعل بالفتح، احتمل أن يتوهم الاختصاص فلم يمكن مقابلةُ مثل عَلِم وحَسُنَ.



(١) في (س) و(ج): وسالم عند النحويين، وهو خطأ.

(٢) اسْلَنْقَى: أي نام على ظهره.

[الفعل الثلاثي المجرد السالم]

قال: «أما الثلاثي المجرّد السَّالم فإن كان ماضيه فعَلَ مفتوح العين فمضارعه يَفْعِلُ بضم العين أو كسرها، نحو: نصَرَ يَنصُر، وضَرَب يَضرِب».

[الفعل الثلاثي المجرد السالم]

أقول: لما فرغ من تقسيم الفعل شرع في بيان أقسامه بقوله: «**أما الثلاثي المجرد**» فمنها[1] المجردات أولى بالتقديم، ثم الثلاثيات لكثرتها عدداً واستعمالاً كما مرّ بيانه. فنقول: الثلاثي المجرد الماضي على ثلاثة أوزان؛ لأن اعتبارها بحركات عينه؛ لأن سكونه ممتنع لالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك، وكذلك سكون الفاء؛ لتعذر الابتداء بالساكن، والحركة المعتبرة في فاء الفعل هي الفتحة؛ لأن الفعل ثقيل، والضمة والكسرة أيضاً، والابتداء بالضمة والكسرة في الفعل الثقيل مستكره، وتنفر عنه الطبائع، فلا يناسب اعتبارُ غير الفتحة، ولأنها[2] أخف الحركات والطبائع تميل إليها، ولا يُشكل بناءُ المفعول على الضّمِّ؛ لأنه للفرق بين بناء الفاعل وبناء المفعول، ولا يُشكلُ «شِهِدَ» بكسر الشين؛ لأنه ليس بأصل، بل فرع «شَهِدَ» بفتح الشين وكسر الهاء. وأحوال اللام غير معتد بها؛ لأن لام الفعل محل التغيير والتبديل لسكونه مع التاء، وانضمامه مع الواو، وانفتاحه إذا تجرد عنهما. وحركات العين ثلاثة: فتحة أو ضمة أو كسرة فتكون أُوزانه ثلاثة، والقسمة تقتضي أن يكون أوزان مضارع كل باب ثلاثة؛ لأن تحريك عينه واجب؛ فتكون حركته فتحة أو ضمة أو كسرة، فيكون المجموع تسعة، لكنه ما جاء في مضارع فَعُلَ الفتح والكسر، وفي مضارع فَعِلَ الضم، فبقيت ستة،

---

(١) في (س): فنبه المجردات، ولعلها: فنبه أن المجردات.

(٢) في (ق): فلأنها.

والقياس يقتضي أن يكون أوزان مضارع كلّ باب بابين؛ لأن معنى الماضي لما خالف معنى المضارع اقتضت مخالفة المعنى مخالفة في اللفظ للمطابقة، فيكون ستة، لكن لم يجيء الضم، والفتح والكسر في مضارع فَعِلَ وفَعُلَ[(١)]، بقيت ثلاثة، لكن الواقعة ست، بعضها على القياس، وبعضها على غيره، وهذا عِلمٌ لبيان ما وقع[(٢)] فنقول:

إن كان الثلاثي المجرد على وزن فَعَل مفتوح العين، فمضارعه على وزن يَفعُل-بضم العين- نحو: نَصَر يَنصُر، أو يفْعِل-بكسر العين- نحو: ضرَب يضْرِبُ على القياس؛ لأنّ بين الماضي والمضارع مغايرةً من حيث المعنى؛ إذ الماضي يدل على الحدث الواقع في الزمان السابق، والمضارع يدل على الحدث الذي يقع في الزمان اللاحق، فأرادوا أن يكون بين عين الماضي والمضارع مغايرة في الحركة من حيث اللفظ؛ ليكون مطابقاً للمعنى. وفيه نظر؛ لأن المغايرة تحصل بحرف المضارع فلم يكن للحركة فيها مدخل؛ وإلا لانتفت مخالفةُ المعنى عند انتفاء مخالفةِ اللّفظِ، وإن سُلِّم أنها قياسية فخصوصيتها سماعية؛ بدليل عدم جواز الكسرة في ينصُر، والضمة في يضرِب مع حصولها.

قال: «ويجيءُ على يفْعَلُ- بفتح العين - إذا كان عين فِعله، أو لامُ فعله حرفاً من حروف الحلق وهي: الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء نحو: سأَل يسأَل، ومنع يمنع».

أقول: ويجيء مضارعه أيضاً على وزن يَفعَل-بفتح العين- إذا كان عين فعله ولامه حرفاً من حروف الحلق. والحلقية التي تقع إحداها هي الستة المذكورة

(١) أي لا يأتي الضم في مضارع فعل مكسور العين ولا يأتي في مضارع فعل مضموم العين إلا الضم.
(٢) في (ق) والمطبوعة: وهذه المعاني لبيان ما وقع، وما أثبتناه من (س) و(ج).

في المتن. وإنما اشترط أن يكون عين فعله أو لامه حرفاً من حروف الحلق؛ لأن القياس يقتضي أن يكون بين الماضي والمضارع مغايرة في الحركة كما مرّ، فالعدول عن ذلك لا يجوز إلا لعذر، وهو أنه إذا كان عينُ فعله أو لامُه حرفاً من حروف الحلق؛ إذ حروف الحلق ثقيلة؛ لخروجها من أقصى الحلق، والضم والكسر ثقيلان، فلو جاء مضارعه على يَفعُل، أو يفعِل-بضم العين أو كسرها- حال كون عينِ فعله أو لامه حرفاً من حروف الحلق لأدى إلى الجمع بين الثّقيلين، فيجيء مضارعه على يفعَل-بفتح العين- إذ الفتح[1] أخف الحركات لحصوله بتحريك هواء الفم من غير عمل عضو؛ لتكون خفة الفتحة في مقابلة ثقل حروف الحلق، ويحصلَ الاعتدال.

وقد يجيء مضارع ما كان عينُ فعله ولامه حرفاً من حروف الحلق على يَفعُلُ، ويَفعِلُ-بضم العين وكسرها- نحو: دخلَ يَدخُلُ ونكَح يَنكِح، لأنه لم يقل: إنّ كل ما كان عين فعله أو لامه حرفاً من حروف الحلق يجب أن يكون مضارعه على وزن يَفعَل، بل إنما قال: إن الثلاثي المجرد إذا كان على وزن فَعَل-بفتح العين- فمضارعه على وزن يفعَل-بفتح العين- إذا كان عين فعله أو لامه حرفاً من حروف الحلق، وإنما لم يعتبر الفاء؛ لأن الفاء يكون ساكناً في مضارعه، وسكونه فيه يدفع ثقله، ولأن الساكن كالميّت فلم يعدل له عن الأصل.

واعلم أن مخرج الهمزة أول مخارج حروفٍ مما يلي الصدر، ثم بعده مخرج الهاء، ثم العين، ثم الحاء، ثم الغين، ثم الخاء، فالخاء أقربها إلى الفم وأبعدها إلى الصدر. وإنما سميت هذه الحروف الستة حروف الحلق؛ لأن مخرجها الحلق، ومخرج الحرف: هو المكان الذي يخرج منه الحرف.

---

(١) في (ق): الفتحة. والصواب ما أثبتناه لقوله بعد ذلك: لحصوله، بتذكير الضمير.

قال: «وأَبَى يأبَى شاذٌّ».

أقول: هذا جواب عن سؤال مقدّر، تقدير السؤال: أنتم قلتم: إن مجيء يَفعَل-بفتح العين-مشروط بكون عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق، ويجيء عين أبَى يأبَى مفتوحاً، وليس عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق.

أجاب المصنف عنه: بأنه شاذ، أي مجيء أبَى يأبَى على يفعَل-بفتح العين- من غير كون عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق شاذ.

ويمكن أن يجاب عنه بوجه آخر، وهو: أنه لما كان أبَى يأبَى بمعنى: مَنَعَ يمْنَع في جواز مجيء مضارعه على يفعَل-بفتح العين- وإن لم يوجد فيه حرف من حروف الحلق[1] لكونه بمعنى: مَنَع يمنَع، وقد تحقَّق[2] حرف الحلق فيه، كما حمل يَذَرُ على يَدَعُ في العدول منه من الكسر إلى الفتح لأجل حرف الحلق، وإن لم يوجد في يَذَرُ حرف الحلق؛ لكون يَذَرُ في معنى يَدَعُ كما سيجيء في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما ركَن يركَن - بفتح العين في الماضي والمضارع- فمن اللغة المتداخلة. يعني: أنّه جاء ركَن يركُن-بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع- ورَكِنَ يَرْكَنُ - بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع - فأخذ الماضي من اللغة الأولى، والمضارع من اللغة الثانية فقال: ركَنَ يرْكَنُ، بالفتح فيهما.

واعلم أن الشاذّ في كلامهم: ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كاسْتَحوذَ، والنادر: ما يكون وجوده قليلاً، لكن يكون على القياس، والضّعيف: ما لم يصل حكمه إلى الثبوت.

---

(١) في (ق): وإن لم يوجد فيه حروف الحلق، وفي (س): حرف الحلق. وما هنا أوضح.
(٢) في (س): وقد يخفّف حروف الحلق. وهو خطأ.

واعلم أنه قد وُصِفَ المجرد بالسالم في بعض النسخ، والحقّ عدمه؛ لأنه لو وُصِفت الثلاثيات لوصفت الرباعيات[١] المجردة والمزيدة كلها بالسالم أيضاً؛ لكنها لم توصف، ولم يتّجه وصف البعض دون البعض؛ ولأنه يلزم من وصفه تخصيص البحث بالسالم ومن ذكرِ سَأل يسأل، عدمُه.

فإن قيل: ذكره للتمثيل، قلنا: لا نسلم ذلك؛ لعدم انحصار الحرف فيه، لوجوده في غيره نحو: ذهَب، يذهَب. وإن سلم به فلم يتّجه ذكر يأبَى لأنه ليس منه.

قال: «وإن كانَ فعِلَ مكسورَ العين فمضارعه يَفْعَل - بفتح العين - نحو: عَلِم يَعْلَم، إلّا ما شذّ نحو حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته».

أقول: وإن كان الثلاثي المجرد على وزن فَعِل - بكسر العين - فمضارعه يجيء على وزن يفعَل - بفتح العين - نحو: عَلِم يَعْلَم على القياس، إلا ما شذّ من: حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته: نَعِم يَنْعِمُ، وفَضِلَ يَفْضِلُ، فإن مضارعهما يجيء على يَفْعِل - بكسر العين -. وشذوذُ يحسِب وأخواته لِكسرِ العين مع كون القياس فَتْحَه[٢].

قوله: **«إلا ما شذّ»** استثناء من قوله: **«وإن كان فَعِل بكسر العين فمضارعه يفعَل-بفتح العين - لا غير، إلا ما شذّ من نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواته»** فإن مضارعهما يجيء على يَفعِلُ بكسر العين.

---

(١) في (س) و(ق) و(ج): لَوْ وُصف الثلاثيات لَوُصِفَ الرباعيات. وما أثبتناه من المطبوعة.

(٢) في (س) و(ق): فتحةً. وما أثبتناه من (ج) والمطبوعة.

قال: «وإن كان على فَعُل - مضمومَ العين - فمضارعه يَفْعُل - بضم العين - نحو: حَسُن يَحْسُنُ».

أقول: وإن كان الثلاثي المجرد على وزن فَعُلَ-بضم العين- فمضارعه يجيء على وزن يَفْعُلُ-بضم العين- لا غير، ولو جيء على خلاف القياس؛ لأنه لما كان لازماً دائماً التزم الضم فيه ليكون ثقله عوضاً عما نقص من زيادة معنى التعدية.

أو نقول: إنما اختاروا الضم في الماضي والمضارع؛ لأن باب فَعُل-بضم العين- لازم لا يتجاوز فعله عن الفاعل، فأرادوا أن حركة عين الفعل الماضي[1] لا تتجاوز[2] حركة عين الفعل المضارع؛ لتكون حركة عين الفعل الماضي والمضارع متوافقتين[3]؛ ليدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي حتى يكون اللفظ مطابقاً للمعنى.

فإن قيل: يلزم من ضمهما شذوذيةُ يَحْسُنُ؛ لكون القياس هو المخالفة.

قلنا: جبر ما نقص قياس أيضاً وتركه له قياس.



(١) في (س) والمطبوعة: عين فعل الماضي. وهو خطأ.
(٢) في (س) و(ج) و(ق) والمطبوعة: لا يتجاوز. وهو سهو.
(٣) في(س) و(ج) والمطبوعة: متوافقين. وهو سهو.

[الفعل الرباعي المجرد]

قال: «وأما الرُّباعيُّ المجرد فهو فعلَلَ نحو: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ دَحْرَجة ودِحْراجاً».

[الفعل الرباعي المجرد]

أقول: لما فرغ المصنف من ذكر أقسام الثلاثي المجرد شرع في بيان الرباعي بقوله: «**وأما الرباعي المجرد**». واعلم أن الرباعي المجرد، وهو فَعْلَل نحو: دَحْرَج مصدره يجيء على وزن فعللة وفعلالاً، كدحْرَجَة ودِحْراجاً، لأن تعدد أبواب الفعل بتعدد حركة عينه، وتحريكُ عين الرباعي ممتنع؛ لتوالي[1] أربع حركات في كلمة واحدة.

فإن قيل: عدمه يحصل بتسكين حرف من حروفه، فلم خُصّ عينه بالسكون.

قلنا: خصّ لتعذر سكون غيرِه، أمّا تسكين الفاء؛ فلأنه لو سكّن لزم الابتداء بالساكن، وأمّا تسكين اللام الأول؛ فلأنه لو سكّن لزم التقاء الساكنين بين اللام الأولى، واللام الثانية عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك الواجبِ سكونُ ما قبلَه، وأمّا تسكين اللام الرابعة فلوجوب بناء الماضي على الفتح، ما لم يتصل الضمير المرفوع المتحرك.

والرباعي المجرد يجيء متعدياً نحو: دَحْرجْت الحجر، وهو الأصل، وقد يجيء لازماً نحو: دربح الرجل إذا طأطأ رأسه.

❁ ❁ ❁ ❁

(١) في (س): ليوالي. وهو سهو.

[الفعل الثلاثي المزيد فيه]

قال: «وأما الثلاثي المزيدُ فيه فهو على ثلاثة أقسام: ما كان ماضيه على أربعةِ أحرف، كأفْعَلَ نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ إكراماً، وفَعَّل نحو: فَرَّح يُفرِّح تفريحاً، وفاعل نحو: قاتَل يُقاتِل مقاتَلَةً وقِتالاً».

[الفعل الثلاثي المزيد فيه]

أقول: اعلم أن الثلاثي المزيد فيه على ثلاثة أقسام، قسم: زيد فيه حرف واحد، وقسم زيد فيه حرفان، وقسم زيد فيه ثلاثة أحرف، ولم يزد فيه أكثر من ثلاثة أحرف؛ لأنه لو زيد أكثر من ثلاثة أحرف لأدى إلى الثقل ولتُوُهِّمَ التركيبُ لتكثير الحروف حينئذ(١)، أوْ يُمكن أنْ يذهَب السامع إلى أنه كلمتان ركبت إحداهما إلى الأخرى، ولزم مزيةُ الفرع على الأصل. فيكون واحداً، أو اثنين، أو ثلاثةً.

القسم الأول من الثلاثي المزيد فيه: ما كان الزائد فيه حرفاً واحداً، فيكون هذا على أربعة أحرف، ثلاثةٍ أصليّةٍ وواحدٍ زائد، وهو ثلاثة أبواب:

الباب الأول: الإفعال نحو: أكرم، أصله كَرُم، زيدت فيه الهمزة فصار: أكرم. ويجيء هذا الباب غالباً للتعدية، بأن يصيّر اللازم متعدياً نحو: أكرمته، وللتّعريض: وهو أن يجعل المفعول مُعَرَّضاً لأصل الفعل كقولك: أَبَعْتُهُ، أي: عرّضتُه للبيع وجعلته منتسباً إليه، وللصيرورة نحو: أَغَدَّ البعِيرُ، أي: صار ذا غُدّة، والغُدّة: قطعة لحم صلبةٌ تكون بين اللحم، ومنه: أحصدَ الزرع، أي: قارب وقت حصاده، وأفطرَ، تقول: فطّرتُه-بالتشديد-أي أبطلت صومه فأفطرَ، أي: صار ذا فطر، ولوجود الشيء على صفة نحو: أبخلْته، أي: وجدته

---

(١) في(ق) والمطبوعة: لتوهّم بالتركيب لكثرة الحروف. وفي (ج): لتوهم بالتركيب كلمتان ركبت إحداهما إلى الأخرى. وما أثبتناه من (س) وهو الظاهر.

بخيلاً، وأحمدته أي: وجدته محموداً، وللسَّلب، أي: ولسلب الفاعل عن المفعول أصلَ الفعل نحو: أشكيته، ، أي: أزلت عنه الشكايةَ، وبمعنى فَعَلَ نحو: قِلْت البيع وأقلته. وأصل قِلتُ: قَيَلْتُ، فأبدلت فتحة الياء كسرةً فصار: قَيِلْتُ، ثم نقلت كسرة الياء إلى القاف بعد سلب حركته، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين بينه وبين اللام فصار: قِلْتُ، وأعمل هذا العمل لتدل كسرة القاف على الياء المحذوفة، ومصدره يجيء على وزن إفْعَال كإكرام بكسر الهمزة، وإنما كُسِرتِ الهمزة فرقاً بينه وبين الجمع؛ لأن الهمزة في الجمع مفتوحة في باب الأفعال نحو: أجمال، ولو فتحت الهمزة في المصدر لالتبس مصدر باب الإفعال بجمعه، وإنما لم يُفعل الأمر بالعكس؛ لأن الجمع أثقل من المصدر؛ لأن المصدر مفرد، والجمعَ متعدد من حيث المعنى، والفتح أخف من الكسر، فأعطي الأخف للأثقل، والأثقل للأخف ليَحْصُلَ الاعتدال.

الباب الثاني: التفعيل نحو: فَرَّح، أصله: فَرِحَ، فثقّل حَشْوُه فصار فرّح، ويجيء هذا الباب غالباً للتكثير، وهو إما في الفعل نحو: حَوّلْتُ، وطوَّفْت، أو في الفاعل نحو: مَوَّت الإبل، أي: مات أعداد كثيرة من الإبل، أو في المفعول نحو: غلّقتُ الأبواب، أي: غلّقتُ أبواباً كثيرة، قال الله تعالى: ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف: ٢٣].

وقد يجيء للتعدية نحو: فَرَّح زيدٌ عَمْراً، فإنه كان لازماً، فصار بالتضعيف متعدياً، وللسّلب نحو: فزّعته، أي: أزلت عنه الفزع والخوف، وقَذَّيت عينَه، إذا أزلت القَذى عن عينه، وقرَّدْتُ البعيرَ إذا أزلتَ القُراد منه. والقُراد: دُوَيْبَّةٌ صغيرة تلزَق بالبعير فيُزال بالظفر، وبمعنى فعل نحو: زال وزَيّلَ، وعاض وعوَّض بمعنى واحد، معناهما: إعطاء العِوض. وماز وميَّز بمعنى واحد.

ومصدره يجيء على وزن «تَفْعيل» كتفريح، وفي التنزيل: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

واختلفوا في الزائد في التضعيف، فقال الأكثرون: هو الثاني، وقال الخليل: هو الأول، وجوّز سيبويه الأمرين.

الباب الثالث: المفاعلة نحو: فاعل كقاتل، أصلُه: قَتَل، زيد فيه **الألف**، فصار: قاتل. وغالب هذا الباب لمشاركة الاثنين في أصله في الصدور والوقوع بشرط أن يكون أحدهما غالباً، والآخر مغلوباً، فيكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً لاشتراكهما فيهما، لكن الغالب يكون فاعلاً، والمغلوبَ يكون مفعولاً لفظاً وبالعكس معنىً. وقد يجيء لغير المشاركة نحو: قاتلهم الله، وسافر زيد، يقال: سَفَر يسفر وسافر يسافر، إذا خرج إلى السفر، وبمعنى أَفْعَلَ نحو: عافاك الله، أي: أعطاك الله العافية، وبمعنى فَعَّلَ-بتشديد العين- نحو: ضاعفت بمعنى: ضعَّفت، بالتشديد.

قال: «والثاني: ما كان ماضيه على خمسة أحرف، إمّا أوّله التاء مثلُ: تَفعَّلَ، نحو: تكسَّر تكسُّراً، أو تفاعَلَ نحو: تباعَد تباعُداً، وإمّا أوّله الهمزة مثل: انْفعَلَ، نحو: انقطع انقطاعاً، وافْتَعَلَ نحو: اِجْتَمَعَ اجتماعاً، وافْعَلَّ نحو: احمرَّ احْمِراراً».

أقول: القسم الثاني من الثلاثي المزيد فيه ما كان ماضيه على خمسة أحرف ثلاثةٌ أصليةٌ واثنتان زائدتان، وهو على قسمين: أحدهما: ما في أوله التاء، والثاني: ما في أوله الهمزة. أما ما في أوله التاء فهو بابان، أحدهما: تَفعَّلَ نحو: تكسّر، أصله: كسر زيدت التاء في أوله وثقل حشوه فصار: تكسَّر.

وغالب هذا الباب للمطاوعة وهي قبول الشيء أثراً يَحصلُ له من تعلق المتعدّي به، فيكون ذلك الشيء مطاوعاً لفاعل الفعل المتعدي، لكنه يقال لِفعل يدل عليه: مطاوع تسميةً للشيء باسم متعلقه، فيكون الفعل المطاوع فعلاً يدل على أثره نحو: كسرت الكوزَ فتكسّر.

وقد يجيء للتكلف. أي لإظهار شيء عن نفسه وليس فيه ذلك الشيء، كتشجَّعَ، إذا أظهر عن نفسه الشجاعة وليست فيه الشجاعة، وتحلّم إذا أظهر عن نفسه الحلم.

واعلم أن تفعّل وتفاعل يجيئان للتكلف، إلا أن بينهما فرقاً وهو أن تَفَعَّلَ يُظهِرُ صاحبه عن نفسه ما ليس فيه، ولكن يريد ويجتهد أن يكون ذلك الشيء في نفسه، وتفاعل لا يريد أن يكون ذلك فيه، وإلى هذا أشار جار الله[١] في «المفصّل» بقوله: «وليس تحلّم مثل تجاهل؛ لأن الفاعل في تحلّم يطلب أن يكون حليماً، والفاعل في تجاهل لا يطلب أن يكون جاهلاً»[٢].

وبمعنى استفعل، نحو تكثّرَ بمعنى: استكثر، واستكثر معناه: طلب أن يكون كثيراً، ونحو: تكبّر بمعنى: استكبر، معناه: طلب أن يكون كبيراً، وتعظّم أي: جعل نفسه عظيماً.

وللعمل بعد العمل نحو: تجرَّعَ: إذا شرب الماء جُرعةً بعد جُرعةٍ، وتَعَرَّقَ: إذا قضم اللحم[٣] بفمه من العظم قطعةً بعد قطعة، وتفهَّمَ: إذا فهم شيئاً بعد شيء[٤]، وتسمَّعَ: إذا استمع إلى أحد يستمع منه شيئاً بعد شيء بحيث لا يعلم هو.

وللاتّخاذ[٥]، والمراد بالاتخاذ: جعل الفاعل المفعول أصل الفعل[٦] نحو: توسدت التراب: أي اتخذته وسادة؛ فإن الفاعل جعل المفعول وهو التراب أصل الفعل وهو الوسادة.

---

(١) هو العلامة محمود بن عمر الزمخشري المفسّر اللغوي النحوي المتوفى سنة ٥٣٨هـ.

(٢) انظر «شرح المفصل» لابن يعيش: (٤/ ٤٣٧).

(٣) في النسخ المخطوطة والمطبوعة: إذا قصد اللحم. والصواب ما أثبتناه.

(٤) في (س) و(ج) زيادة: وتبصّر: إذا رأى شيئاً بعد شيء، وليست في (ق) والمطبوعة.

(٥) في (س): وللإيجاز. وهو خطأ.

(٦) في (ق) والمطبوعة: جعل الفاعل والمفعول أصل الفعل. وهو خطأ.

وللتجنّب: أي: ليدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو: تأَثَّمَ، وتَحرَّجَ، أي جانب الإثم والحرج، ومصدره يجيء على وزن تَفعُّل - بضم العين -؛ لأنه لو فتح لالتبس بالفعل، إلا أنهم إذا بَنَوا الفعل من الناقص كسروا العين منه نحو: تمنّى تمنِّياً؛ ليسلم الياء؛ لأنه لو ضمت العين لانقلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، فعدلوا عن الضم إلى الكسر لتسلم الياء؛ وربما أدغموا تاء تفعّل فيما يقاربها في المخرج، فسكنوا التاء فاحتاجوا إلى همزة الوصل ليقع الابتداء بها نحو: اطَّهَّرَ اطَّهُّراً في تَطَهَّرَ تَطَهُّراً.

والثاني: تَفَاعَلَ نحو: تباعَد، أصله: بَعُدَ، زيدت التاء في أوله، والألف بين الفاء والعين، فصار تباعُداً. وهذا الباب لمشاركة الأمرين فصاعداً في أصل الفعل وهو المصدر أصله مع تساويهما فيه. ويجيء لإظهار شيء ليس ذلك الشيء فيه نحو: تغافل وتجاهل، أي: أظهر الغفلة وليس فيه غفلة وأظهر الجهل وليس فيه في الحقيقة جهل.

وبمعنى فَعَل نحو: توانَيْتُ، أي: ونَيْتُ من الونى، وهو الضّعفُ.

ويجيء لمطاوع فاعل نحو: باعدتُه، فتباعَد، ومصدره يجيء على وزن تَفَاعُل، ولم يتصرفوا في مصدره، إلا أنهم ضمّوا عينه للفرق بينه وبين فعله نحو: تباعَدَ تباعُداً، وإذا أرادوا أن يبنوا التفاعل من الناقص كسروا العين منه نحو: تجافَى تجافِياً، وربما أدغموا تاء تَفَاعُل فيما يماثلها ويقاربها في المخرج فسكّنوا التاء، فافتقروا إلى همزة الوصل نحو: اثّاقَل اثّاقُلاً. وفي التنزيل: ﴿ٱثَّاقَلْتُمْ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ [التوبة:٣٨].

وأما ما زيدت في أوله الهمزة فهو على **ثلاثة أبواب**:

أحدها: انفَعَل نحو: انقطع، أصله: قطَعَ، زيدت الهمزة والنون في أوله فصار: انقطع، ووضع هذا الباب لمطاوعة فَعَل إذا نقل إلى هذا الباب نحو: قطعتُه فانقطع.

قال جار الله في«المفصّل»[١]:

«وانفعل لا يكون إلا مطاوع فَعَل كقولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم، إلا ما شذ من قولهم: أقحمته - أي أدخلته في موضع العنف - فانقحم، أي دخل بنفسه» ومصدره يجيء على وزن انفعال نحو: انقطع انقطاعاً، فزيدت الألف قبل آخره فصار انقطاعاً.

والثاني: افتعل نحو: اجتمع على وزن افتعل، وأصله: جمع زيدت الهمزة في أوله، والتاء بين الفاء والعين فصار: اجتمع، وهو للمطاوعة، وقد عرفت معناها فلا نعيدها. وللاتّخاذ نحو: اشتوى، أي أخذ الشواء لنفسه[٢]، وبمعنى التفاعل نحو: اجْتَوروا، واختصموا، أي: تجاوروا، وتخاصموا. وبمعنى فَعَل نحو: قَرأتُ، واقترأتُ، وللزيادة على معناها، قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:٢٨٦] كقولك: اكتسب، في كسب، واعتمل، في عمل، فإن قولك: كسب زيد مالاً، معناه: أصابه، واكتسب زيد مالاً، معناه: تصرف وتردّد، وبالغ في تحصيله، وعَمِل: إذا فعل فِعلاً، واعتمل: إذا اضطرب، أي تردد وبالغ في العمل.

وإنما زاد معنى افتَعَل على فَعَل؛ لأنهم إذا أرادوا زيادة المعنى زادوا الحروف، وهذا يتعلق بالنقل عن اللّغة، ومصدره يجيء على وزن افتعال نحو: اجتماع، زيدت الألف قبل آخره؛ لأن ما قبل الآخر أقرب إلى لام الفعل الذي هو محل الزيادة والنقصان.

والثالث: الافعلال نحو: احمرّ -على وزن افعَلّ- زيدت الهمزة في أوله وكرّر لام الفعل، فصار احمرّ، وهذا الباب مختص بالألوان والعيوب، وفيه

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: (٤/٤٣٩).

(٢) هكذا في المخطوطتين والمطبوعة، والظاهر: اتخذ الشواء لنفسه، كما في اللسان وغيره.

مبالغة، ومصدره يجيء على وزن افعلال نحو: احمرار، زيدت الهمزة في أوله، والألف قبل آخره.

قال: «الثالث: ما كان ماضيه على ستة أحرف مثل: استفْعَلَ، نحو: استخرج استخراجاً، وافْعَالَّ نحو: احمارّ احميرار، وافعَوْعَلَ نحو: اعشَوْشَبَ اعشيشاباً، وافعنْلَلَ نحو: اقعنسسَ اقعنساساً، وافعَنْلَى نحو: اسْلَنقى اسلِنْقاءً، وافعَوَّل نحو: اجْلَوَّذ اجلِوّاذاً».

أقول: القسم الثالث من الثلاثي المزيد فيه: ما كان ماضيه على ستة أحرف، ثلاثةٍ أصلية، وثلاثةٍ زائدة، وهو **ستة أبواب**[1].

الأول: الاستفعال نحو: استخرج على وزن استفعل، أصله: خرج، زيدت في أوله الهمزة والسين والتاءُ، فصار: استخرج. وغالب هذا الباب للطلب نحو: استخرج زيد المال، وللسؤال نحو: استغفر الله، أي التمس[2] من الله المغفرة، وللتحول من حال إلى حال نحو: استحجر الطين، أي صار الطين حجراً، وللإصابة نحو: استعظمته، أي أصبتُه عظيماً، وبمنزلة فَعَل نحو: قرَّ واستقرّ. ومصدره يجيء على وزن استفعال كاستخراج، زيدت الألف فيما قبل آخره، وكسرت التاء فرقاً بينه وبين فعله.

الثاني: الافعيلال كاحمارّ على وزن افعالّ، أصله حَمِرَ، زيدت الهمزة في أوله وكرّر لامه، وألحق ألفه قبل لامه، فصار احمارّ، وهو للألوان كالافعلال، لكنه أبلغ منه، ومصدره يجيء على وزن افعيلال نحو: احميرار،

(١) في (س) والمطبوعة: خمسة أبواب، بدون ذكر افعوّل في الشرح، وما أثبتناه من (ق)، وهو موافق لشرح التفتازاني لتصريف العزّي.

(٢) في (س) و(ج) والمطبوعة: التمستُ من الله المغفرة، وما أثبتناه من(ق) وهو المناسب للمفسَّر.

زيدت الألف بين حرفي التضعيف، وكسرت عينه، فقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها.

الثالث: الافعيعال نحو: اعْشَوْشَبَ، أصله: عَشُب، زيدت الهمزة في أوله، وكرّر عينه، وزيدت الواو بين حرفي التّضعيف فصار: اعشوشب على وزن افْعَوْعَلَ، وهو للمبالغة أيضاً؛ لأن معنى اعشوشب أبلغ من عشب أي نبت، ومصدره يجيء على وزن افعيعال كاعشيشاب، أصله: اعشِوْشاب، قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها.

الرابع: افعَنْلَلَ نحو: اقعنسس على وزن افعنلل، أصله: قَعَسَ، زيدت في أوله الهمزة، وكرّر لامه، وزيدت النون بين العين واللام فصار اقعنسس اقعنساساً، ومصدره يجيء على وزن افعنلال، وهذا الباب أيضاً للمبالغة، فيكون اقعنسس أبلغ من قعس -إذا خرج صدره، ودخل ظهره-.

الخامس: الِافْعِنْلَاء نحو: اسْلَنْقَى، أصله: سَلَقَ، زيدت في أوله الهمزة، وبين العين واللام النون، وفي آخره الياء، فصار: اسلنقى على وزن افعنلى، ومصدره يجيء على وزن افعنلاء نحو: اسلنقاء، أصله: اسلنقاي[1]، فقلبت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة، كما في رداء.

وهذا الباب للمطاوعة، نحو: سلقيته بمعنى رميته على قفاه.

السادس[2]: افعوّل نحو: اجلوَّذ اجلوّاذاً[3]، أصله: جَلَذ، زيدت في أوله همزة وبين العين واللام الواوان فصار: اجلوّذ على وزن افعوّل، ومصدره يجيء على وزن افعوّال.

---

(١) قوله: أصله اسلنقاي، زيادة من (ج) والمطبوعة وليست في (س) و(ق).

(٢) من هنا إلى قوله: على وزن افعوّال، زيادة من (ق) وليست في (س) و (ج) والمطبوعة، ولا في شرح التفتازاني.

(٣) الاجلوّاذ: المضاء والسرعة في السير.

[الفعل الرباعي المزيد فيه]

قال: «وأما الرّباعيّ المزيدُ فيه فأمثلته: تفعلَل كتدحرج تَدَحرُجاً، وافعنلل كاحرنجمَ احرنجاماً، وافعلَلَّ كاقشعرّ اقشعراراً».

[الفعل الرباعي المزيد فيه]

أقول: لما فرغ من بيان الثلاثي المزيد فيه شرع في بيان الرباعي المزيد فيه بقوله: «**وأما الرباعي المزيد فيه**».

واعلم أن الرباعي المزيد فيه **ثلاثة أبواب**:

الأول: تفعلل كتدحرج، أصله: دحرج، زيدت التاء في أوله فصار: تدحرج على وزن تفعلَل، ومصدره يجيء على وزن تفعلُل -بضم اللام- فرقاً بينه وبين فعله. وهو للمطاوعة نحو دَحْرَجتُ الحجر فتدحرَجَ.

الثاني: الافعنلال نحو: احرنجم، أصله: حَرجَمَ، زيدت الهمزة في أوله، والنون في وسطه، فصار: احرَنجَمَ على وزن افعَنلَلَ، ومصدره يجيء على وزن افعنلال كاحرنجام، زيدت الألف فيه قبل آخره، وكسر الراء فرقاً بينه وبين فعله. ومعنى احرنجم: اجتمع، والاحرنجام: الاجتماع، وهو للمطاوعة أيضاً.

الثالث: الافعلّال نحو: اقشَعَرَّ على وزن افعللَّ، أصله: قَشعَرَ، زيدت الهمزة، وكرّر لامه، فصار: اقشَعَرَّ، ومصدره يجيء على وزن افعلّال كاقشعرار، كرّر لامه الأولى، وزيدت الألف قبل آخره فرقاً بينه وبين فعله. وهو للمبالغة؛ فيكون اقشعرَّ أبلغ من قشعر، والاقشعرار: ارتفاع شعر البدن.

فيكون أبوابها عشرين: ثلاثة للثلاثي المجرد، وثلاثة عشر لمزيده، وواحد للرباعي المجرد، وثلاثة لمزيده.

[الفعل المتعدي والفعل اللازم]

قال: «تنبيه: الفعل المجرد إما متعدّ وهو الذي يتعدى إلى مفعول به كقولك: ضربت زيداً، ويسمى أيضاً واقعاً ومجاوزاً».

[الفعل المتعدي والفعل اللازم]

أقول: لما فرغ من تقسيم الفعل باعتبار لفظه بأنه مجرد، أو مزيد فيه، شرع في تقسيمه باعتبار معناه بأنه متعد أو لازم بقوله: «تنبيه» وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: هذا تنبيه للمتعلم على أن الفعل الذي ذكرناه في أول الكتاب قسمان: متعدّ ولازم. والألف واللام في الفعل للعهد. والتنبيه في اللغة: هي الدلالة على ما غفل عنه المخاطب، وفي الاصطلاح: ما يفهم من مجمل بأدنى تأمُّلٍ.

والدليل عل انحصاره فيهما: أن الفعل لا يخلو من أن يكون فهم معناه موقوفاً على ذكر المتعلق أو لا، فإن كان موقوفاً فهو المتعدي، وإلا فهو اللازم.

مثال المتعدي: ضربت زيداً، فضرب فعل ماضٍ، والتاء فاعله، وزيداً مفعول به. ففهم معنى ضرب في ضربت زيداً موقوف على ذكر متعلقه الذي هو زيد في ضربت زيداً، وهو مفعول به؛ لأن الضرب يقتضي المضروب، ويسمى المتعدي واقعاً ومجاوزاً. أما تسميته متعدياً؛ فلتعدي الفعل عن فاعله إلى المفعول به، وأما تسميته واقعاً؛ فلوقوعه عليه، وأما تسميته مجاوزاً؛ فلتجاوزه عن الفاعل.

واعلم أن الفعل الذي يتجاوز عن الفاعل على ضربين: حِسّي كضربت زيداً، وغير حسّي كسمعت حديثاً، وذكرتُ الرجلَ.

قال: «وإما غير متعدٍّ، وهو الذي لم يتجاوز الفاعلَ كقولك: حَسُنَ زيدٌ ويسمى: لازماً وغير واقعٍ».

قال: «وتعديته في الثلاثي المجرد بتضعيف العين، أو بالهمزة كقولك: فرَّحتُ زيداً، وأجلستُه، وبحرف الجر في الكلِّ نحو: ذهبت بزيدٍ وانطلقتُ به».

أقول: «وإما غير متعدٍّ» عطف على قوله: «إما متعدٍّ». وغير المتعدي: الذي لم يتجاوز الفاعل، بل يلازمه نحو: حَسُنَ زيدٌ، فإن الحسن لم يتجاوز عن زيد، ويسمى له[1] لازماً وغير واقع. أما تسميته لازماً فلزومه عليه دائماً، وأما تسميته غير واقع؛ فلعدم وقوعه على المفعول به.

فإن قيل: لا يتجاوز: ما ضربت زيداً؛ لأن تجاوزه فرع صدوره، ولا صدور ههنا. ويتجاوز: صمت يوم الجمعة؛ لوقوعه فيه، فلم يكن تعريفهما جامعاً ومانعاً.

قلنا: التجاوز المعتبر ههنا تجاوز الذهن، وفهم ضرَب في: ما ضربت زيداً، موقوف على فهم زيد، وفهم صام في: صمت يوم الجمعة، لم يتوقف على فهم يوم الجمعة.

وإنما قدم المصنف المتعدي على غير المتعدي؛ لأنه عرّف المتعدّي بأمر إيجابي، وغير المتعدّي بأمر سلبي، والإيجاب أشرف من السلب، فالأشرف أولى بالتقديم.

اعلم أن الفعل إما متعد بنفسه، أو بغيره، والأول ظاهر، والثاني إما ثلاثي أو غيره، والأول إما مجرد، أو مزيد فيه.

---

(١) أي لكون غير المتعدي لم يتجاوز الفاعل.

فإن كان ثلاثياً مجرّداً فتعديتُه بأحد الأمور الثلاثة، أعني: التضعيف، أو الهمزة، أو حرف الجر، وإن كان غيره فبحرف الجر[١].

مثال التضعيف: فرّحت زيداً، ففرّح: فعل ماض، والتاء فاعله، وزيداً مفعول به، وأصله: فَرِحَ، فثقّل حشوُه، واتصل به ضمير الفاعل، فعدّي الفعل بواسطة تثقيل الحشو إلى زيد، فقلتَ: فرَّحت زيداً، فصارَ ما كان الفاعلَ مفعولاً، والفاعلُ شيئاً آخر.

ومثال الهمزة: أجلستُ زيداً، فأجلست: فعل ماض، والتاء فاعله، وزيداً مفعول به، أصله: جلسَ زيدٌ، فزيدت الهمزة في أوله، وأُتِيَ بضمير الفاعل متصلاً بالفعل فقلت: أجلستُ زيداً، فصار ما كان فاعلاً في الأول مفعولاً في الثاني، والفاعل شيئاً آخر.

ومثال حرف الجرّ: كقولك: ذهبتُ بزيد، فذهبت: فعل ماض، والتاء فاعله، وبزيد الجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول به. أصله: ذهب زيد، زيدت الباء للتعدية، وألحقت بأول زيد الذي هو الفاعل، واتّصل بالفعل ضمير الفاعل، وعدّي الفعل بواسطة الباء إلى زيد، فقلت: ذهبت بزيد، فصار ما كان الفاعل في الأصل مفعولاً، والفاعل شيئاً آخر. وانطلقت به - أي بزيد - فانطلق: فعل، والتاء: فاعله، وبه: الجار والمجرور في محل النصب بأنه مفعول به.

فإن قيل: هل يجوز أن يجعل الفعل المتعدّي لازماً، كما يجعل اللازم متعدّياً أو لا؟

قلنا: يجوز؛ بأن تَرُدَّ الفعل المتعدي الذي تريد أن تجعله لازماً إلى باب

---

(١) في (س): فبحذف الجر، وهو خطأ، وقوله: «وإن كان غيره فبحرف الجر» ليس في (ج).

الانفعال، أو الافتعال إن كان ثلاثياً كقولك: قطع زيد ماء النهر، وانقطع الماء بنفسه، وجمع زيد القوم، واجتمع القوم بأنفسهم، وإلى باب التفعلل وغيره إن كان رباعياً نحو: دحرجت الحجر، فإنه متعدّ بنفسه، فتقول فيه: تدحرج الحجر، فصار لازماً.



[تعريف الفعل الماضي]

قال: «فصل: في أمثلة تصريف هذه الأفعال.

أما الماضي: فهو الفعلُ الذي دلّ على معنىً وُجِدَ في الزمان الماضي».

[تعريف الفعل الماضي]

أقول: لما فرغ المصنف من بيان أقسام الفعل شرع في بيان صرفه بقوله هذا: «**فصل**» وهو في الأصل مصدر، جعل ههنا بمعنى اسم الفاعل أعني الفاصل والفارق، وفي الاصطلاح: علامة تفريق بين المبحثين.

و«**الأمثلة**» جمع مثال جمع قلة، و«**هذه الأفعال**» إشارة إلى الأفعال المجرّدة، والمزيدة فيها. والمراد بأمثلة تصريف هذه الأفعال: أمثلة الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول، وصرفها، بأن تلحق بهذه الأفعال علامة التثنية، والجمع، والتأنيث فنقول: الفعل: ما دلّ على حدث مقترنٍ بزمانٍ معيَّن، فإن كان ماضياً فماضٍ، وإن كان آتياً أو حالاً فمضارع، وإن كان مستقبلاً فأمر[1].

وإنما قدم الماضي على الأمر والمضارع لأمرين:

الأول: أنه متقدم عليهما طبعاً، فقدمه وضعاً؛ ليكون الوضع مطابقاً للطبع.

الثاني: أنه أصل بالنسبة إليهما؛ لأن المضارع مأخوذ منه؛ لأنه هو الماضي بزيادة حرف من حروف: أَتَيْنَ، والأمرُ، والنهيُ، واسم الفاعل، والمفعول،

---

(١) ههنا اختلاف بين النسخ، ففي (س): فإن كان مضياً فماض، وإن كان آتياً فمستقبل فحال، وإن كان أمراً فحال، وفي (ق): فإن كان ماضياً فماض، وإن كان آتياً فحال، وإن كان أمراً فمستقبل. وفي (ج): فإن كان مضياً فماضٍ، وإن كان آتياً فحال، وإن كان أمراً فمستقبل. والصواب ما أثبتناه.

مأخوذات من المضارع، وإذا كان جميع الأمثلة راجعاً إلى الماضي بحسب الاشتقاق يكون أصلاً بالنسبة إلى ما عداه؛ فلهذا قدمه على ما عداه، وقال: «**أما الماضي فهو الفعلُ الذي دلّ على معنىً وُجِدَ في الزمان الماضي**» بالوضع. هذا حد الماضي، وحد الشيء مشتمل على الجنس والفصل. قوله: «فهو الفعل الذي دلّ على معنى» بمنزلة الجنس يشمل الماضي وغيره من الأفعال التي هي المضارع، والأمر، والنهي، لأنه صدق على كل واحد منها أنه فعل دل على معنىً، وقوله: «في الزمان الماضي» يميزه عما عداه؛ لأن المضارع دل على معنىً وجد في الزمان الحال والاستقبال، والأمر والنهي يدلان على معنى وجد في الزمان الحال.

ولقائل أن يقول: تعريف الماضي بما ذكره تعريف الشيء بنفسه، وتعريف الشيء بنفسه فاسد. بيانه: أنه عرف الماضي بأنه الفعل الذي دلّ على معنىً وجد في الزمان الماضي، فمعرفة المحدود متوقفة على معرفة الحد، ومعرفة الحد متوقفة على معرفة أجزائه، ومن أجزائه الماضي، فمعرفة الماضي متوقفة على معرفة الماضي؛ إذ الموقوف على الموقوف على الشيء موقوف على ذلك الشيء، فيكون تعريف الماضي بالماضي.

وإنما قلنا: تعريف الشيء بنفسه فاسد؛ لأنه يلزم توقف الشيء على نفسه وهو محال.

ويمكن أن يجاب عنه بأنه عرف الماضي الاصطلاحي بالماضي اللغوي، واللغوي غير الاصطلاحي.

ولقائل أن يقول: الحد الذي ذكره للماضي ليس بمطرد؛ لأنه صدق على«لم يضرب» أنه دل على معنى وجد في الزمان الماضي مع أنه ليس بماض، ولا

بمنعكس؛ لأنه صدق على قولنا: إن ضَرَبتَ ضَرَبتُ، أنه ماض، مع أنه لم يدل على معنى وجد في الزمان الماضي، بل يدل على معنى وجد في زمان الاستقبال.

ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد من الدلالة في قوله: «ما دل على معنى وجد في الزمان الماضي» دلالة وضعية فحينئذ لا يتوجه النقد المذكور؛ لأن دلالة «لم يضرب» على الزمان الماضي[1] ليست بوضعية، بل بواسطة دخول «لم» ودلالة: إن ضربتَ ضربتُ، على زمان الاستقبال ليست بوضعية، بل بواسطة دخول حرف الشرط.



(١) في (ق) و (س) و (ج) والمطبوعة: على زمان الماضي، والصواب ما أثبتناه لوجوب المطابقة بين النعت والمنعوت، ولموافقة المتن.

[المبني للفاعل من الفعل الماضي]

قال: «فالمبني للفاعل منه ما كان أوله مفتوحاً، أو كان أول متحرك منه مفتوحاً، مثاله: نصر، نصرا، نَصَروا، نَصَرتْ، نصرتا، نصرنَ، نصرْتَ، نصرتما، نصرتُمْ، نصرتِ، نصرتما، نصرتُنَّ، نصرتُ، نَصَرْنا»

[المبني للفاعل من الفعل الماضي]

أقول: لما فرغ من تحقيق الماضي شرع في تقسيمه، وهو باعتبار الإسناد على قسمين: لأنه لما دل على حدث احتاج إلى مسند إليه؛ ليقوم به، فإن أسند إلى الفاعل فهو مبني له، وإن أُسنِد إلى المفعول فهو مبني له.

والمبني للفاعل على نوعين:

أحدهما: ما كان أوله مفتوحاً، وهو كل فعل لم يصدر بهمزة الوصل نحو: نصر، نصرا.

والثاني: ما كان أولُ متحرك منه مفتوحاً، وهو كل فعل يصدر بهمزة الوصل نحو اقتَدَر؛ فإن الثاني ساكن، والأول لم يعتبر، فيكون الثالث هو المتحرك وما قبل آخره يكون مفتوحاً أو مضموماً، أو مكسوراً في الأول، ومفتوحاً في الثاني، وإنما قال: «**أوله مفتوحاً**»؛ لأنه لو لم يكن مفتوحاً لكان ساكناً، أو مضموماً، أو مكسوراً؛ إذ الحال لا يخلو عنها. لا سبيل إلى الأول؛ لامتناع الابتداء بالساكن، ولا إلى الثاني؛ لأنه لو كان مضموماً لالتبس مبني الفاعل بمبني المفعول منه؛ لإمكان ذهول السامع عن حركة عين الفعل، ولا إلى الثالث؛ لأن الكسرة ثقيلة، فتعين الفتح؛ لأنه أخف الحركات.

ولقائل أن يقول: لو قال المصنف: فالمبني للفاعل ما كان أول متحرك منه مفتوحاً، لكان أخصر لتناوله عليهما.

فإن قيل: لم بُنِيَ الفعل الماضي؟[١] فإذا بني فلم بني على حركة، مع أن الأصل في البناء السكون؟ وإذا بني على حركة فلم بني على الفتح؟

قلنا: أما بناؤه؛ فلفوات موجب الإعراب، أعني الفاعلية والمفعولية، والإضافة. وأما بناؤه على الحركة؛ فلمشابهته الاسم في وقوعه صفة لنكرة نحو: مررت برجل ضَرَبَ، وضارب، وفي وقوعه خبراً نحو: زيد ضرب وضارب، وأما بناؤه على الفتح فللخفة.

وإنما زيدت الألف، والواو، والنون في آخره لِيدُلُّن على: هما وهمو[٢] وهنَّ. وضم لام الفعل في الجمع لأجل الواو بخلاف رَمَوا؛ فإن الميم ليست لام الفعل، وكتبت الألف في ضربوا؛ للفرق بين واو العطف وواو الجمع في مثل: حضر وتكلم زيد[٣]، وجعلت التاء علامة للمؤنث؛ لأن التاء من المخرج الثاني[٤] والمؤنث أيضاً ثانٍ في التخليق، وأسكنت الباء في ضربْنَ إلى آخره حتى لا يجتمع أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، ومن ثَمَّ[٥] لا يجوز العطف على ضميره بغير تأكيد؛ فلا يقال: ضربتَ وزيدٌ، بل يقال: ضربت أنت وزيد؛ لئلا يكون عطف الاسم على الفعل؛ لأن الضمير لما اتصل بالفعل صار كالجزء له، وحذفت التاء في ضربْنَ حتى لا يجتمع علامتا التأنيث كما في مسلمات، وفتحت التاء في نصرت لأنه مخاطب، والمخاطَب اسم

---

(١) في (س) و (ق) و (ج) والمطبوعة: فعل الماضي، والصواب ما أثبتناه لما ذكرنا من وجوب التطابق بين النعت والمنعوت.

(٢) همو بالإشباع هكذا في (س) و (ق) والمطبوعة، والأصل: هم.

(٣) ومنهم من علل ذلك بالتفريق بين لام الفعل في: الزيدون ضربوا، وواو الاسم في قولنا: ضاربو زيد. حيث تزاد الألف في الأول، ولا تزاد في الثاني.

(٤) في (س): لأن التاء من المخرج، والزيادة من (ق) و (ج) والمطبوعة.

(٥) في (ق) والمطبوعة: ومن ثمة.

مفعول[١]، وعلامة المفعول النصب، أو لأنه كثير، وهو يوجب الثقل، وهو يستدعي الخفة، ففتح لخفته، أو لخوف الالتباس بالمتكلم، وتعين الضم للمتكلم؛ لقوة دلالته على المذكر والمؤنث، وكسرت التاء في نصرتِ للفرق بين المذكر والمؤنث. وإنما زيدت الميم في نصرتما حتى لا يلتبس بألف الإشباع في مثل قول الشاعر:

أخوك أخو مُكاشَرة وضِحْكٍ   وحيّاكَ الإلهُ فكيف أنْتَا[٢]

وخصت الميم في نصرتما؛ لأن تحته أنتما مضمر، وأدخلت الميم في أنتما؛ لقرب الميم من التاء في المخرج، وضمت التاء؛ لأنها ضمير الفاعل، وقيل: إتباعاً للميم؛ لأن الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها، وهو الضم الشفوي، وزيدت الميم في نصرتم حتى يطرد تثنيته وجمعه، وضمير الجمع فيه محذوف وهو الواو، وأصله: نصرتموا، فحذفت الواو؛ لأن الميم بمنزلة الاسم، ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم إلا هو، بخلاف نصروا؛ فإن الراء فيه ليست بمنزلة الاسم، وبخلاف نصرتموه؛ لأن الواو خرج من الطرف بسبب الضمير.

فإن قيل: لمَ خفّفت النون في نصرْنَ، وشدّدت في نصرتُنّ؟

---

(١) أي كلمة مخاطَب اسم مفعول، واسم فاعله مخاطِب بالكسر.

(٢) البيت في الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/ ٥٦١)، ولم ينسب إلى قائل معيّن، والمكاشرة: الضحك حتى تبدو الأسنان، تقول: كشرَ الرجل -يكشِرُ على وزن جلس يجلس- أي تبسّم. وقوله: وحياك الإله، بالواو كما في (س) و(ج) والإنصاف، وفي (ق) والمطبوعة: فحياك، بالفاء، وهو خطأ؛ لأن المراد لفظ الجملة يعني: أن أخاك رجل حسن الصحبة رفيق في معاملة إخوانه، يقبل عليهم بوجه ضاحك يحييهم، فهل أنت مثل أخيك في معاملة الإخوان والخلان؟ والشاهد: قوله: كيف أنتا، حيث ألحق ألف الإشباع بأنت، فلو لم نزد الميم في أنتما لالتبس المفرد بالمثنى.

قلت: حق هذه النون أن تقع بعد ساكن كنصرْنَ، وينصرْنَ، وانصرْنَ، وتاء المخاطب أن تقع متحركة فأرادوا أن يحفظوا هذا الحكم. وههنا لو سكنت التاء لالتقى ساكنان، وهما التاء واللام، فأدخلت النون بعد التاء قبل نون جمع المؤنث لقرب النون إلى النون، وأدغمت إحداهما في الأخرى فقيل: نصرْتُنّ، وقيل: أصله: نصرتُمْنَ، فأدغمت الميم في النون، لقرب الميم من النون. وزيدت التاء في ضربت؛ لأن تحته أنا مضمر، وزيدت النون في ضربنا؛ لأن تحته نحن مضمر، ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بضربن.

قال: «وقِسْ على هذا» أي المبني للفاعل مثل نصر «فعلَلَ، وتفعلَلَ، وافتعل، وانفَعَلَ، واستفْعَلَ، وافعالَّ، وافعوعَلَ، في الصّرف فلا تعتبر[1] حركات الألفات في الأوائل؛ فإنها زائدة تثبت في الابتداء، وتسقط في الدرج».

أقول: قوله: «**ولا تعتبر حركات الألفات في الأوائل**» جواب عن سؤال مقدر، تقديره: أنتم قلتم: إن المبني من الفاعل من الثلاثي المزيد فيه ما كان أول متحرك منه مفتوحاً، وأول المتحرك في الأمثلة المذكورة الهمزة وهي مكسورة. أجاب عنه: بأن حركات الألفات التي في أوائل هذه الأفعال غير معتبرة؛ فإنها زائدة تثبت في الابتداء؛ لوجود الاحتياج إليها؛ لكونها في الأول، وتسقط في الدرج أي: في وسط الكلام؛ لعدم الاحتياج إليها لحصول النطق بما قبلها، فإذا لم تعتبر فبالأَولى ألا تعتبر حركاتها؛ لأنها فرعها.

---

(١) في النسخة التي شرحها التفتازاني: ولا تعتبر، بالواو. وتعتبر، بالبناء للفاعل أو المفعول. وهي موافقة لقول الشارح: قوله: ولا تعتبر. ولكن ورد بالفاء في (س) و(ق) والمطبوعة. وفي (ج): ولا تعبر حركات الألف.

فإن قيل: يلزم من عدم اعتبار الهمزة عدم اعتبار تاء اقتدر؛ لزيادتها أيضاً فلمَ تعتبر حركاتها؟

قلنا: لا نسلم ذلك؛ لأن التاء زيدت لمعنىً لم يحصل ذلك المعنى إلا بها، والهمزة زيدت للتوصل الذي يحصل بغيرها، فتكون التاء أصلية بالنسبة إليها، ويقال لهمزة الوصل: ألف الوصل، لكتابتها على صورتها، وقربهما في المخرج؛ ولأن الألف إذا حركوها تصير همزةً.



[المبني للمفعول من الفعل الماضي]

قال: «والمبني للمفعول - وهو الذي لم يسمّ فاعله - ما كان أوله مضموماً كفُعِل، وفُعلِل، وفُوعل، وتُفُعِّلَ[١]، أو كان أول متحرك منه مضموماً نحو: افْتُعِلَ، واسْتُفْعِلَ، وهمزة الوصل تتبع هذا المضموم في الضم، وما قبل آخره يكون مكسوراً أبداً، تقول: نُصِرَ زيد، وأُسْتُخرِجِ المال».

[المبني للمفعول من الفعل الماضي]

أقول: لما فرغ من بيان المبني للفاعل شرع في بيان المبني للمفعول.

والمبني للمفعول من الفعل الماضي -وهو الذي لم يسمّ فاعله- أي حذف فاعله، وأقيم غيرُ الفاعل مُقامه، وأعرب بإعرابه للعلم به، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء:٢٨] أو لجهله نحو: سُرِق المتاع، أو لتعظيم الفاعل، وتحقير المفعول نحو: ضُرِبَ النُّوتي[٢]، أو لعكسه نحو: ضُربَ الأميرُ، أو للإبهام نحو: قُتِلَ زيد، وأنت تعلم القاتل فتُبهم أمر الفاعل[٣] على المخاطب، أو لتطهير اللسان عنه، أو تطهيراً له عن لسانك، أو للاختصار في الكلام.

وتقدير الكلام: **أن المبني للمفعول من الفعل الماضي على نوعين أيضاً:**

أحدهما: ما كان أوله مضموماً كفُعِلَ، وفُعلِلَ، وفُوعِلَ، وتُفُعِّلَ.

وإنما أورد الأوَّلَين ليعلم عدم اختصاصه بالثلاثي دون الرباعيّ، والآخرين لما فيهما من مزيد بحث، وهو قلب ألف فاعل بالواو؛ لانضمام ما قبلها،

---

(١) ههنا اختلاف كثير بين النسخ: ففي المطبوعة: كفُعِل، وفُعْلِل، وأُفعِل، وفُوعل، وفُعّل، وتُفوعِلَ، وفي النسخة التي شرحها التفتازاني: كفُعِل، وفُعلِل، وأُفعِلَ، وفُعِّلَ، وفُوعِل، وتُفُعِّلَ. وفي (س): كفُعِلَ، وفعْلِلَ، وتُفُعْلِلَ، وفي (ق): كفُعِلَ، وفعْلِلَ، وفُوعِلَ، وتُفُعّل، وهي التي شرحها السيد كما سيأتي.

(٢) النُّوتيُّ: الملّاح في البحر، والجمع: نَواتيّ.

(٣) في (س): فتُبْهِم الفاعلَ.

وضُمَّ الثاني مع التاء في تُفُعِّلَ؛ لئلا يلتبس مجهول تعلَّم وتجاهَلَ - وهو تُعُلِّم وتُجُوهِل - بمضارع علَّم وجاهل.

والثاني: ما كان أول متحرك منه مضموماً نحو: أُفْتُعِلَ وأُسْتُفْعِلَ، وإنما أوردهما ليعلم اختصاصه بالمُصدَّر بهمزة الوصل من تخصيص المثال بها. وهمزة الوصل فيه تَتْبَعُ هذا المضموم في الضم؛ لأن قياسها كسرها، فلو روعي لزم الثّقلُ من كسر ثقيل إلى ضم أثقل منه، وهو قبيح، فوجب ضمها للاتباع، وما قبل آخره يكون مكسوراً أبداً في النوعين نحو: نُصِرَ زيد، واستُخرج المال. فنُصِرَ زيد مثال المبني للمفعول من الثلاثي المجرد، أصله: نصَرَ عمرٌو زيداً، فضم أوله وكسر ما قبل آخره، وحذف عمرو الذي هو الفاعل، ورُفع زيد الذي هو المفعول وأُقيم مُقام الفاعل.

واستُخرِجَ المالُ: مثال المبني للمفعول من الثلاثي المزيد فيه. أصله: ٱسْتَخرَجَ زيد المال، فضم الهمزة والتاء، وكسر الراء، وحذف زيد الذي هو الفاعل، ورُفع المالُ الذي هو المفعول وأقيم مُقام الفاعل.

فإن قيل: بمَ غُيِّرَ الفعلُ مع أن الأصل عدمه؟ وإن سُلِّم تغييرُه[1] فلمَ لم يُكتفَ بأحدهما مع أن الأصل عدم الكثرة فيه[2]؟

قلنا: أما تغييرُه؛ فلأن الأصل فيه إسناده إلى الفاعل؛ لكونه موجوداً له، فإذا أسند إلى المفعول خرج عن الأصل؛ فيحتاج[3] إلى ما يدل على خروجه منه، فغيّر لفظه؛ ليدل على تغيير الإسناد، وأمّا عدم الاكتفاء بأحدهما؛ فلأنه لو اكتفي بالضم لاشتبه مجهول الماضي بمجهول المضارع بضم الأول، وفتح ما قبل الآخر، ولو اكتفي بالكسرة لاشتبه مجهوله بمعلومه في نحو عَلِم، فوجب الضم والكسر، لكنك تقول: فيلتبس بمعلوم مضارع أعْلَمَ فيقع فيما هرب منه.

---

(١) في (ق) و (ج) والمطبوعة: تغيّره، وهو خلاف الظاهر.

(٢) في (ق): عدم الكسرة. وهو سهو. (٣) في (س): فتحتاج، وهو سهو.

[تعريف الفعل المضارع]

قال: «وأما المضارع فهو ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي الهمزة، والنون، والتاء، والياء، تجمعها: أَنَيْتُ أو أَتَيْنَ أو نأتي، فالهمزة: للمتكلم وحده، والنون: له إذا كان معه غيره، والتاء: للمخاطب مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، وللغائبة المفردة، والمثنّاة، والياء: للغائب المذكر مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً، ولجمع المؤنث الغائبة».

[تعريف الفعل المضارع]

أقول: لما فرغ من تحقيق الماضي، وأقسامه، وأحكامه شرع في تحقيق المضارع وأقسامه، وأحكامه.

اعلم أن المضارع -في اللغة- اسم الفاعل من المضارعة -وهي المشابهة- وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف، وهو «**ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع**».

وإنما سمي المضارع مضارعاً؛ لمشابهته الاسم من جهة العموم؛ لاشتراكه بين الحال والاستقبال كما أن الاسم - مثل رجل - مشترك بين زيد وعمرو؛ إذ الرجل -بدون الألف واللام- عام يصلح لأن يطلق على كل واحد من أفراد الرجال، أو من جهة الخصوص؛ إذ المضارع يختص -مع القرينة- بأحد الزمانين، أعني: الحال والاستقبال، كما أن رجلاً يختص بالألف واللام بواحد من جميع أفراد الرجال.

فإن قيل: التعريف الذي ذكره المصنف للمضارع غيرُ مانع؛ لدخول ما ليس منه فيه نحو: يزيد، ويشكُر، ويَعُوق، ويَغُوث؛ لأنه يصدق على كل واحد منها أن في أوله إحدى الزوائد الأربع، مع أنه ليس بمضارع، ويصدق أيضاً على

نصر، لأن في أوله إحدى الزوائد الأربع مع أنه ليس بمضارع.

أجيب عن الأول: بأن كل واحد منها فعل مضارع في أصل الوضع، فنقل عنه إلى الاسمية، وجعل علماً، فباعتبار الوضع الأصلي كل واحد منها فعل مضارع وداخل في تعريفه، ولا يضر غلبة الاسمية؛ لأن مراده بقوله: «ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع» باعتبار الوضع الأصلي.

وعن الثاني: بأن مراده بقوله: «ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع» فعل ماض زيد في أوله إحدى الزوائد الأربع، والنون في نصر ليست مزيدة على نفس الكلمة، بل من نفس الكلمة.

ولقائل أن يقول: فعلى هذا ينبغي أن يكون أكرَم، وتكسّر، وتَباعد كل واحد منها مضارعاً؛ لأنه يصدق على كل واحد منها أن في أوله إحدى الزوائد الأربع مما ليس من نفس الكلمة، بل زائدة عليها مع أن كل واحد منها ليس بمضارع.

قلنا: مراده بقوله: «ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع» زيدت لقصد المضارعة، والزائد[1] في: أكرم، وتكسر، وتباعد ليس بقصد المضارعة.

وتلك الزوائد «هي: **الهمزة، والنون، والتاء، والياء، تجمعها: أنيت، أو أتين، أو نأتي**» أي تجمع هذه الحروف الأربعة لفظة أنيت، ولفظة أتين، ولفظة نأتي، يعني: لفظة هذه الكلمات تشتمل هذه الحروف الأربعة.

ومعنى الثلاثة كلها الإتيان.

قوله: «**فالهمزة للمتكلم**» أي الهمزة التي هي من حروف الزوائد الأربع للمتكلم وحده كقولك: أنصرُ أنا «**والنون للمتكلم إذا كان مع**» المتكلم «**غيره**» سواء كان واحداً أو كثيراً، مذكراً كان، أو مؤنثاً، أو كان المتكلم عظيم الشأن كقوله تعالى: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ﴾ [الأنعام:١٥١] و﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف:٣] و﴿نَحْنُ

---

(١) في (ق) والمطبوعة: والزوائد. وهو لا يتناسب مع قوله: ليس بقصد المضارعة.

نُحۡيِ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ [يس:١٢] «**والتاء للمخاطب**» سواء كان مفرداً مذكراً نحو: تنصرُ أنت، أو مفرداً مؤنثاً نحو: تنصرين أنت، أو مثنى، سواء كان المثنى مذكراً أو مؤنثاً نحو: تنصُران أنتما، وهو مشترك بين المخاطب والمخاطبة، ولجمع المذكر نحو: تنصرون أنتم، ولجمع المؤنث المخاطبة نحو: تنصُرْنَ أنتنّ، وللغائبة المفردة نحو: تنصر هي، ولتثنية الغائبة نحو: تنصران هما «**والياء للغائب المذكر**» نحو: ينصر هو، ولتثنيته نحو: ينصران هما، ولجمعه نحو: ينصرون هم، ولجمع المؤنث الغائبة نحو: ينصُرنَ هنّ.

فإن قيل: إذا احتجت إلى الفرق بين الماضي والمضارع احتجت إلى زيادة لكنها لِمَ خصّصها بهذه الحروف.

قلنا: الأصل في الزيادة أن تكون من حروف المد واللين؛ لأنها تستلزم الثقل، وحروفه أخف الحروف؛ لجريانها مجرى النفس، فزيدت حروفه، ثم قلبت الألف بالهمزة؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن مع قربهما في المخرج، ولكتابة الهمزة ألفاً في كثير من المواضع، وقلبت الواو تاءً، لكون الابتداء به مستكرهاً؛ لثقله لا سيما في صورة اجتمعت فيها الواوات؛ لأنه قد يكون أول الماضي، وآخر المعطوف واواً، فلو زيد للمضارع والعطف واوان اجتمعت أربع واوات، فيلزم منه المشابهة بنبح الكلب[1] وهو صوت مستقبح، فقلبت بالتاء؛ لأن التاء قد تبدل من الواو في كثير من المواضع نحو: تُراث، وتُجاه، وتُكلان، أصلها: وُراث ووُجاه ووُكلان، وليس في التاء ما يوجب التغيير، ثم زيدت النون؛ لشبهه بها؛ لأن في النون غنة، كما أنّ فيها مداً وليناً؛ ولأن النون تنوب عن الحركات الإعرابية في الأمثلة الخمسة، كما أن حروف المد واللين تنوب عن الحركات الإعرابية في الأسماء الستة.

---

(١) في (س): فيلزم نبح الكلب، وفي (ق) و (ج): فيلزم منه نبح الكلب، وما هنا من المطبوعة.

وإنما خصت الهمزة بالمتكلم؛ للمناسبة، وهي أنها من مبدأ المخارج، والمتكلم مبدأ الكلام، والتاء للمخاطب؛ لما بينهما من المناسبة، ووجهها أن التاء تُبدلُ من الواو من منتهى المخارج[(١)]، والمخاطب ما ينتهي[(٢)] إليه الكلام، والياء للغائب؛ لكونهما وسطين، فالياء من وسط المخارج، وهو وسط اللسان، وذِكرُ الغائب دائر[(٣)] بين المتكلم والمخاطب فناسب الوسطى للوسطى.

والنون للمتكلم إذا كان معه غيره حملاً على الماضي لكونها علامة لجمع المتكلم في الماضي في نحو: نصرنا، لكنك تقول: لمَ خصت فيه له؟

ويمكن أن يجاب عنه: خصّت له فيه؛ ليوافق نون نحن؛ لأن تحته نحن مضمر، فيكون المعاني ثمانية عشر.

قال: «وهذا يصلح للحال والاستقبال، تقول: يفعل الآن، ويسمى حالاً وحاضراً، ويفعل غداً، ويسمى مستقبلاً، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف فقلت: سيفعل، أو سوف يفعل، اختص بزمان الاستقبال».

أقول: «**هذا**» أي الفعل المضارع «**يصلح**» بحسب الاستعمال لأحد الزمانين أعني: الحال والاستقبال؛ لأنك إذا قلت: زيد يفعل، فإنه يحتمل أن يفعل في الساعة التي أنت فيها، ويحتمل أن يفعل ساعة أخرى؛ لاشتراكه بينهما بالوضع، فيجوز استعماله في الحال إذا كان معه قرينة الحرفية من نحو اللام

---

(١) في (ق): بدل من الواو التي من منتهى المخارج، وفي (ج) والمطبوعة: الذي من منتهى المخارج، وما هنا أنسب، وهو من (س).

(٢) في (ق) والمطبوعة: ما ينتهى. وفي (س) و (ج): ما ينهى.

(٣) هكذا: وذكر الغائب دائر.... في (ق) و(ج) والمطبوعة، وفي (س): وكذا الغائب دائر.

والظرفية من نحو الآن، تقول: زيد ليفعل، وزيد يفعل الآن، و«**يسمى**» ذلك الفعل الذي دخل عليه الآن «**حالاً وحاضراً**» لاشتغال الفاعل بإيجاده في الآن، وهو اسم زمان أنت فيه، وفي الاستقبال إذا كان معه قرينة الحرفية من نحو«لن» أو الظرفية من نحو«الغد» تقول: زيد لن يفعل، ويفعل غداً، «**ويسمى مستقبلاً**»؛ لكون الفاعل مشتغلاً بإيقاعه في الاستقبال «**فإذا أدخلت**» على الفعل المضارع الذي يصلح للحال والاستقبال كلمة «**السين أو**» كلمة «**سوف فقلت: سيفعل، أو سوف يفعل، اختص**» المضارع «**بزمان الاستقبال**» بعد أن كان صالحاً لأحد الزمانين؛ لكونهما من قرائنه، فإذا لم يكن معه قرينتهما لم يجز للسامع حمله على أحد الزمانين قطعاً؛ لاحتمال غيره، ولا يجوز الجمع بين الحرفية والظرفية؛ لاستغنائه بأحدهما. والفرق بين السين وسوف أن في سوف زيادة تراخ.



[المبني للفاعل من الفعل المضارع]

قال: «والمبنيُّ للفاعل منه: ما كان حرفُ المضارعة منه مفتوحاً إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف؛ فإن حرف المضارعة منه يكونُ مضموماً أبداً نحو: يُدَحرجُ، ويُكرمُ، ويُقاتِل، ويُفرِّح، وعلامةُ بناء هذه الأربعة للفاعل كونُ الحرف الذي قبل الآخر مكسوراً أبداً، مثالهُ من يفعُل: يَنْصُر، يَنْصران، يَنصرونَ، تَنصرُ، تَنصُرانِ، يَنصُرْن، تَنصُرُ، تَنصُرانِ، تنصُرونَ، تنصرينَ، تنصرانِ، تَنصُرْنَ، أنصرُ، نَنْصُرُ، وقس على هذا يضرب، ويعلم، ويُدحرِجُ، ويُكرمُ، ويُقاتِل، ويُفَرِّح، ويتكسَّر، ويتباعَدُ، وينقَطِعُ، ويجتمعُ، ويَحْمرُّ، ويحمارُّ، ويَستَخرجُ، ويَعْشَوشِبُ، ويَقعَنسِسُ، ويَسْلَنْقى، ويتدَحرجُ، ويَحرَنجمُ، ويقْشَعِرُّ».

[المبني للفاعل من الفعل المضارع]

أقول: لما فرغ من تحقيق المضارع وبيان معاني حروفه، شرع في تقسيمه، وهو باعتبار الإسناد على قسمين: مبني للفاعل، ومبني للمفعول كما مرّ بيانه في الماضي.

«**فالمبنيُّ للفاعل**» من المضارع «**ما كان حرفُ المضارعة منه مفتوحاً إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف**» من باب الإفعال، والتَّفعيل، والمفاعلَةِ، والفَعلَلَةِ «فإن حرف المضارعة منه يكون مضموماً أبداً».

وإنما فتح حرف المضارعة فيما لم يكن ماضيه على أربعة أحرف؛ لأنه لو لم يكن مفتوحاً لا يخلو من أن يكون ساكناً، أو مضموماً، أو مكسوراً.

لا سبيل إلى الأول، لامتناع الابتداء بالساكن، ولا إلى الثالث؛ لأنه لو كان مكسوراً لأدى إلى الثقل؛ لأن الكسرة ثقيلةٌ، ولا إلى الثاني؛ لأنه لو كان

مضموماً لالتبسَ مبني الفاعل من المضارع بمبني المفعول منه؛ إذ حرف المضارعة في مبني المفعول مضموم، ويمكن أن يذهل السامع عن حركة ما قبل آخره، ولأدى إلى الثقل كما في الكسرة، فتعين الفتح لخفته.

وإنما ضُمَّ حرف المضارعة فيما كان ماضيه على أربعة أحرف؛ لأنه لو لم يكن مضموماً فلا يخلو من أن يكون ساكناً، أو مكسوراً، أو مفتوحاً.

لا سبيل إلى الأول؛ لتعذر الابتداء بالساكن، ولا إلى الثاني؛ لأن من جملة حروف المضارعة الياء وهي لا تحتمل الكسرة؛ إذ الياء بمنزلة الكسرتين، وإذا كسرت الياء لأدى إلى اجتماع الكسرات، بخلاف الضمة على الياء؛ فإن الضمة على الياء وإن كانت ثقيلة أيضاً، لكن لا يبلغ في الثقل مبلغ الكسرة عليها، ولا إلى الثالث؛ لأنه لو كان حرف المضارعة مفتوحاً فيما كان ماضيه على أربعة أحرف، لالتبس مضارع المجرد بمضارع المزيد في باب الإفعال؛ لأنك لو قلت: جَلَس يَجلِسُ وأجلَسَ يَجلِس بفتح الياء وكسر اللام لم يعلم أحد أنه مضارع الثلاثي المجرد أو الثلاثي المزيد فيه، فضم حرف المضارعة في مبني الفاعل من المضارع في باب الإفعال؛ لئلا يلتبس بمبني الفاعل من المضارع المجرد، ثم حمل باقي أخواته مما كان ماضيه على أربعة أحرف عليه، وإن لم يؤد إلى اللّبس لو كان حرف المضارعة فيها مفتوحاً طرداً للباب، ولم يفعل الأمر بالعكس بأن يفتح حرف المضارعة فيما كان ماضيه على أربعة أحرف، ويضم فيما سواه ولو حصل الفرق بينهما؛ لأن الثلاثي أكثر، والرباعي أقل عدداً واستعمالاً، والفتح أخف، والضم أثقل، فالأخف للأكثر والأثقل للأقل أنسب من عكسه، ليجبر خفته ثقل كسرته، وقلته ثقل ضمته.

والمراد بالرباعي ههنا: ما كان ماضيه على أربعة أحرف، سواءٌ كان رباعيّاً مجرداً نحو: يُدَحرِجُ، أو ثلاثياً مزيداً نحو: يُفرّحُ، ويُكرِم، ويُقاتِل.

فإن قيل: حرف المضارعة فيها مجهولة مضمومة[١]، فلو ضمت فيها معلومة أيضاً لزم اللبس.

قلنا: لا نسلم اللّبس؛ لأن علامة بناء هذه الأربعة للمفعول كون الحرف الذي قبل الآخر مفتوحاً، «**وعلامة بناء هذه الأربعة للفاعل كون الحرف الذي قبل الآخر مكسوراً**» فلا يلتبس، لكنك تقول: فيلتبس بمجهول الماضي في أعلَمَ لعدم اعتبار حركة الآخر.

«**مثاله**» أي مثال مبني الفاعل من باب فَعَل «**يَفعُلُ، يَنصُر، ينصران**».. الخ.

قوله: «**وقِس على هذا يَضرب**» أي وقس على ينصر «**يضرب، ويعلم، ويُدَحرِجُ**» إلى قوله: «**ويقشَعِرُّ**» في الصرف، فاصرفها إلى أربعة عشر مثالاً كما صرفت نصر إلى أربعة عشر مثالاً.



(١) في (س): حرف المضارعة مجهوله مضمومه، وفي (ق) و (ج): حرف المضارعة فيها مجهولة مضمومة، وفي المطبوعة: حروف المضارعة فيها مجهولة مضمومة، والظاهر أن نقول: حرف المضارعة فيها مجهولةً مضمومٌ، فلو ضم فيها معلومة أيضاً. وما أثبتناه من (ق) و (ج).

[المبني للمفعول من الفعل المضارع]

قال: «والمبني للمفعول منه ما كان حرف المضارعة منه مضموماً، وما قبل آخره يكون مفتوحاً نحو: يُنْصَرُ، وَيُدَحرَجُ، ويُكرَمُ، ويُقَاتَلُ، ويُفَرَّح، ويُستَخرَج».

[المبني للمفعول من الفعل المضارع]

أقول: المبني للمفعول من المضارع: كل فعل حُذِفَ فاعله، ورُفِعَ مفعوله، وأقيم مُقامَ فاعله، وغُيِّرت صيغةُ فعله؛ بأن ضُمَّ حرف المضارعة، وفتح ما قبل آخره؛ ليتميز عن بناء الفاعل. ولم يجز الاقتصار على أحدهما[1]؛ لأن الاقتصار على الضم لم يُفِد في مثل: يُكرمُ، وعلى فتح ما قبل آخره لم يفد في مثل: يعلَم، فتبيّنَ لك فائدة الضمّ والفتح.

وإنما حذف فاعله؛ للعلة[2] التي ذكرناها في أول الماضي، وإنما أقيم المفعول مقام الفاعل؛ لئلا يخلو الفعل عن المسند، وإنما رفع المفعول؛ لأنه قائم مقام الفاعل، أو هو فاعل على مذهب بعض النحويين، منهم الزمخشري، فلا بد من رفعه.

قال: «واعلم أنه يدخل على الفعل المضارع (ما) و (لا) النافيتان، فلا تغيّران صيغته، تقول: لا ينصُرُ، لا ينصرانِ، لا ينصُرونَ، وكذلك: ما ينصُرُ، ما ينصُرانِ، ما ينصرون».

أقول: لما فرغ من بيان أقسامه شرع فيما يتعلق به.

فمنها: أنه يدخل على الفعل المضارع (ما) و(لا) النافيتان، فلا تغيران

---

(١) في (س): ويجيء الاقتصار على أحدهما. وهو سهو.

(٢) في (س): للغة. وهو سهو.

صيغته بحذف حركة الإعراب، ونونه؛ لأن التغيّر من أثر العوامل، وكلاهما ليس بعامل، بل تغيران معناه بأن تنفياه، لكن (ما) لنفي الحال، و(لا) لنفي الاستقبال، والنفي عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل، فإذا أردت نفي ينصر ينصران استقبالاً، تقول: لا ينصر، لا ينصران، لا ينصرون الخ.. وإذا أردت نفي ينصر حالاً تقول: ما ينصر، ما ينصران، ما ينصرون.. الخ.



[دخول الجازم على الفعل المضارع]

قال: «ويدخل الجازم فيحذف حركة الواحد، ونون التثنية، وجمعِ المذكر، والواحدةِ المخاطبة، ولا يحذف نون جماعة المؤنث؛ فإنه ضمير كالواو في جمع المذكر فتثبت على كل حال، تقول: لم ينصرْ، لم ينصرا، لم ينصروا، لم تنصرْ، لم تنصرا، لم يَنصُرْن، لم تنصرْ، لم تنصرا، لم تنصروا، لم تنصري، لم تنصرا، لم تنصُرْن، لم أنصُر، لم نَنْصُر».

[دخول الجازم على الفعل المضارع]

أقول: ومنها: أنه يدخل على الفعل المضارع الجازم، فيحذف حركة الإعراب في المفردات الخمسة من الفعل الواحد، من المفرد المتكلم وجمعه[1]، والمخاطب، والغائب، والغائبة، ونون الإعراب عن الأمثلة الخمسة من التثنية والجمع المذكر مخاطبين وغائبين، والواحدة المخاطبة؛ لأن النون فيها بمنزلة الحركة في الواحد، فكما أن الجازم يحذف الحركة من الواحد يحذف ما هو بمنزلتها منها، ولا يحذف نون جماعة المؤنث؛ لأن الجازم يسقط حركة الإعراب ونونه، ونونها ليس بنون الإعراب، بل هو ضمير كالواو في الجمع المذكر، فتثبت على كل حال سواء دخل عليه الجازم أو لا، كالواو تثبت في جمع المذكر؛ وإنما لم يحذف الواو في جمع المذكر؛ لأنه ضمير الفاعل، ومن المحال أن يحذف العامل الفاعل، أو ما هو ضمير الفاعل.

(١) في (س): ومن المفرد المتكلم، وهو غير ظاهر؛ لأن قوله: من المفرد المتكلم. . الخ، بيان للمفردات الخمسة التي تحذف حركة إعرابها.

ومن الجوازم (لم) وله أثران: لفظي من حذف حركة الإعراب، أو نون يقوم مقامها، ومعنوي من نقل المضارع المثبت إلى الماضي ونفيه، فإذا أردت أن تنقل المضارع المثبت إلى الماضي ونفيه تقول: لم ينصرْ، لم ينصرا، لم ينصروا.. الخ، ويقال له: جحد، وهو إخبار عن ترك الفعل في الماضي فيكون النفي أعم منه.



[دخول الناصب على الفعل المضارع]

قال: «ويدخل الناصب فيُبْدَلُ من الضمة فتحة، وتسقط النونات سوى نون جمع المؤنث فتقول: لن ينصرَ، لن ينصرا، لن ينصروا، إلى لن أنصرَ، لن ننصرَ».

[دخول الناصب على الفعل المضارع]

أقول: ومنها: أنه «**يدخل**» على الفعل المضارع «**الناصب فيبدل من الضمة فتحة**» في المفردات الخمسة، «**وتسقط النونات**» من الأمثلة الخمسة «**سوى نون جمع المؤنث**» لأنه ضمير الفاعل، كما أن الواو ضمير الفاعلين، ومن المحال أن يحذف العامل الفاعل، أو ما هو ضمير الفاعل، وحمل النصب على الجزم، كما حمل النصب على الجر في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء.

ومن النواصب «لن» وله أثران: لفظي وهو الإبدال أو الإسقاط، ومعنوي وهو تخصيص المضارع بالمستقبل ونفيه على سبيل التأكيد، فإذا أردت تخصيصه ونفيه تقول: لن ينصرَ، لن ينصرا، لن ينصروا.. الخ، وذكر الناصب لم يتّجه لِيَخْرِقَ بحثَ الجوازم بالأجنبي[1].

وأصل «لن» عند الخليل: لا أن، فحذفت الهمزة تخفيفاً، فالتقى ساكنان وهما الألف والنون، فحذفت الألف، ثم ركبت اللام مع النون فصار لن، فعلى هذا لن مركب من «لا» و«أن» فلهذا عمل لن عمل لا وأن، أعني: النفي والنصب، فنفيه مستفاد من لا، ونصبه مستفاد من أن.

وذهب سيبويه إلى أنها كلمة برأسها موضوعة للنفي والنصب، وليست بمركبة من «لا» و«أن».

---

(١) أي أن ذكر المصنف الناصب بين أدوات الجزم غير وَجيهٍ وخَرق لبحث الجوازم بالأجنبي وكان الأولى ذكره بعد الانتهاء من بحث الجوازم.

[دخول لام الأمر على الفعل المضارع]

قال: «ومن الجوازم لام الأمر، فتقول في أمر الغائب: لِيَنْصُرْ، لِينصرا، لِينصروا، لِتَنصرْ، لِتنصرا، لِيَنْصُرْنَ، وكذلك: لِيَضْرِبْ، ولِيعْلَمْ، ولِيُدَحرجْ».

[دخول لام الأمر على الفعل المضارع]

أقول: «**ومن الجوازم لام الأمر**» وهو لام يطلب به الفعل، وله أثران:

لفظيّ: وهو حذف حركة الإعراب أو ما يقوم مقامها.

ومعنويّ: وهو تخصيص المضارع بالمستقبل مع إفادة الطلب.

وطلبه إما من الفاعل الغائب، أو المفعول الغائب، أو الفاعل المتكلم، أو المفعول المتكلم، أو المفعول المخاطب. «**فتقول في أمر الغائب: لِيَنْصُرْ، لينصُرا، لِينصُروا، لتَنصُرْ، لتنصُرا، لينصُرْن**» معلوماً ومجهولاً، وفي أمر المتكلم: لأنصر لننصر، معلوماً ومجهولاً أيضاً، وفي أمر المخاطب المفعول: لتُنْصَر، لِتُنْصرا، لِتُنْصَروا، لِتُنصَري، لِتُنصرا، لِتُنصرن، مجهولاً، فتكون الأمثلة اثنين وعشرين.



[دخول لا الناهية على الفعل المضارع]

قال: «ومنها لا الناهية، فتقول في نهي الغائب: لا يَنصُرْ، لا يَنصُرا، لا ينصُروا، لا تَنصُرْ، لا تَنصُرا، لا يَنصُرْنَ، وفي نهي الحاضر: لا تنصُرْ، لا تنصُرا، لا تنصُروا، لا تنصري، لا تنصرا، لا تنصُرْن، وهكذا قياس سائر الأمثلة».

[دخول لا الناهية على الفعل المضارع]

أقول: ومن جوازم الفعل المضارع[1] «لا» الناهية، وهي لام يطلب بها ترك الفعل، وله أثران: لفظي، وهو حذف حركة الإعراب، أو نون يقوم مقامها، ومعنوي، وهو تخصيص الفعل المضارع بزمان الاستقبال مع إفادة تركه ونهيه[2]. وطلب النهي إما من الغائب، أو المخاطب، أو المتكلم فاعلاً أو مفعولاً.

«**فتقول في نهي الغائب: لا ينصر، لا ينصرا، لا ينصروا، لا تَنصُر، لا تنصُرا، لا يَنصُرن**» معلوماً ومجهولاً «**وفي نهي الحاضر: لا تنصر، لا تَنصُرا، لا تنصروا**» .. الخ، معلوماً ومجهولاً، وفي نهي المتكلم: لا أَنصُرْ، لا نَنْصر، معلوماً ومجهولاً، فتكون الأمثلة ثمانية وعشرين. وأمر المتكلم لنفسه ونهيه، وأمر المخاطب باللام نادر فلهذا لم يذكرهما بالأمر باللّام[3]، ولم يذكر المتكلم في النهي. قوله: «**وهكذا قياس سائر الأمثلة**» أي حكم النهي في بواقي الأمثلة من الثلاثي المجرد، والمزيد فيه، والرباعي المجرد، والمزيد فيه

---

(١) في (س) و (ق) و (ج) والمطبوعة: فعل المضارع، وما أثبتناه أصحّ.

(٢) في المطبوعة: ويجيء نهيه. وهو خطأ.

(٣) في (ق): بالأمر واللام. وهو سهو.

من الحاضر والغائب إذا دخل عليها لا الناهية كحكم الأمثلة التي ذكرها في المتن فقسها عليها.

فإن قيل: ما الفرق بين«لا» للنفي و«لا» للنهي؟

قلنا: **الفرق بينهما من وجهين**:

أحدهما: أن «لا» للنهي لا تكون إلا جازمة بخلاف «لا» للنفي؛ فإنها لا تكون جازمة؛ إذ لا عمل لها في الفعل من حيث اللفظ كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [الحديد: ٨].

والثاني: أن «لا» للنفي لا طلب فيها، بل لمجرد الإخبار عن ترك الفعل بخلاف «لا» للنهي، فإن فيها طلب ترك الفعل.



[الأمر بالصيغة]

قال: «وأما الأمر بالصيغة، وهو أمر الحاضر فهو جار على لفظ المضارع المجزوم، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً فتُسقِطُ منه حرف المضارعة، وتأتي بصورة الأمر مجزوماً فتقول في الأمر من تُدَحْرِجْ: دَحْرِجِ، دَحْرِجا، دَحْرِجوا، دَحْرجي، دَحْرِجا، دَحْرِجْنَ، وهكذا تقول: فَرِّحْ، وقاتلْ، وتكسّرْ، وتباعَدْ، وتدحرجْ، وإن كان ساكناً فَتَحذِفُ منه حرف المضارعة، وتأتي بصورة الباقي مجزوماً مزيداً في أوله همزةُ وصل مكسورة، إلا أن يكون عين المضارع منه مضموماً فتضمُّها. تقول: انصُرْ، انصُرا، انصُروا، انصُري، انصُرا، انصُرنَ، وكذلك: اضربْ، واعلَمْ، وانقطِعْ، واجتَمعْ، واستَخرجْ، وفتحوا همزة أَكْرِمْ بناء على الأصل المرفوض، فإن أصل تُكْرِمُ: تُؤَكْرِم».

[الأمر بالصيغة]

أقول: اعلم أن الأمر بالصيغة هو صيغة مضارع، يطلب بها الفعلُ من الفاعل المخاطب بحذف حرفه؛ ولهذا قال: «**وهو أمر الحاضر**»؛ لأن الأمر طلبُ الفعل، وطلبُه من الفاعل المخاطب طلبٌ من الحاضر، فيكون أمره أمراً له.

والمراد بـ«**الجاري على لفظ المضارع المجزوم**» أن لفظ الأمر كلفظ المضارع المجزوم في حركاته وسكناته، فمتحركه بإزاء متحركه وساكنه بإزاء ساكنه. فقولنا: انصُرْ، مِثل تَنْصُر في سكون النون وضم الصاد، ولا مخالفة بين صيغتهما إلا في حذف حرف المضارعة، وإنما يجري الأمر على لفظ المضارع دون الماضي؛ لأن في الأمر طلباً، والطلب لا يكون في الماضي، بل في المضارع، فيكون مشابهته بالمضارع أكثر من مشابهته بالماضي، ولذلك أجري على لفظ المضارع دون لفظ الماضي.

وإنما قال: «فهو جار على لفظ المضارع المجزوم» ولم يقل: هو مجزوم؛ لوقوع الاختلاف بين البصريين والكوفيين في أن الأمر بالصيغة مبني أم معرب **فمذهب البصريين** أنه مبني على السكون؛ لأن سبب إعرابه مشابهتُه الاسمَ بواسطة حرف المضارعة، وقد انتفى حرف المضارعة فانتفى الإعرابُ الذي هو المسبَّب؛ لأن انتفاء السّبب يستدعي المسبّب؛ إلا أنهم يعاملونه معاملة المجزوم في كون بنائه على السكون؛ لأن السكون شبيهٌ بالجزم من حيث الصورة.

وإنما بني الأمر على السكون؛ لأن الأصل في المبني أن يكون مبنياً على السكون، إذ البناء مقابل الإعراب، والحركة مقابل السكون، والأصل في الإعراب أن يكون على الحركة فينبغي أن يكون الأصل في البناء السكون.

ومذهب الكوفيين أنه مُعربٌ، وحرف المضارعة مقدّرٌ فيه. وإنما حُذف حرف المضارعة منه؛ لأن أمر المخاطب كثير الاستعمال، فحذف منه حرف المضارعة للتخفيف. والذي يدل على أن حرف المضارعة مقدّر فيه كونه بمعنى الحال، والحال أحد مفهومي المضارع. وجزمه عند الكوفيين باللام المضمرة، إذ أصل اِفْعَلْ عندهم: لِتَفعَلْ، بإثبات لام الأمر فيه، ويدل عليه قراءة النبي ﷺ: «فبذلك فلتفرحوا»[1] [يونس:٥٨] إلا أن اللام حذفت لكثرة الاستعمال، ولكل واحد من الفريقين على ما ذهبوا حجج ومناقضات وترجيحات تركت ذكرها حذراً عن الإطناب، فلما اختار المصنف مذهب البصريين قال: «فهو جار على لفظ المضارع المجزوم» ولم يقل: هو مجزوم.

قوله: «**وإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً**» هذا إشارة إلى كيفية أخذ الأمر من الفعل المضارع.

---

(١) وقراءة التاء شاذّة، والمتواترة بالياء.

اعلم أن الأمر إنما يؤخذ من الفعل المضارع، دون الماضي؛ لأن في الأمر طلباً، والطلب فيما فات محال، فإذا أردت أن تأخذ الأمر من الفعل المضارع، فالطريق فيه أن تحذف منه حرف المضارعة، وتنظر إلى ما بعد المحذوف في أنه متحرك أو ساكن، فإن كان متحركاً فتأتي باقي الكلمة بعد حذف حرف المضارعة بصورة المجزوم، فتقول في الأمر المأخوذ من تُدَحرِج: دَحرِجْ، دَحرِجَا، دَحرِجوا للمذكر، ودَحرِجي، دَحرِجَا، دحْرِجْنَ للمؤنث، وكذا تقول في الأمر من تُفَرِّح: فرِّحْ، ومن تُقاتِل: قاتِلْ، ومن تتكسّر: تكسَّرْ، ومن تتباعَد: تباعَدْ، ومن تتدحرج: تدَحْرَجْ.

وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً فلا يخلو من أن يكون عين الفعل مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً، فإن لم يكن مضموماً، سواء كان مفتوحاً أو مكسوراً، فتزيد همزة الوصل مكسورة، ليمكن النطق بها، فتقول في الأمر المأخوذ من تَضرِب: اِضرِبْ، ومن تعلم: اِعلمْ، ومن تستَخرِج: اِستَخْرِجْ، ومن تَنقَطِع: اِنقَطِعْ؛ لأن الهمزة لو لم تكن مكسورة لكانت مضمومة أو مفتوحة، فإن كانت مضمومة لالتبس الأمر من تَضْرِب مثل أُضْرِبْ بالماضي لما لم يسَمَّ فاعلُه من باب الإفعال نحو: أُضْرِبَ؛ لجواز ذهول السامع عن حركة لام الفعل.

ولو كانت الهمزةُ مضمومةً في الأمر من تعلم نحو أُعْلَمْ، لالتبس الأمر منه بالمضارع لما لم يسمّ فاعله نحو أُعلَمُ، لإمكان غفلة السامع عن حركة اللام.

ولو كانت الهمزة مفتوحة في الأمر من تَضرِب مثل اَضْرِبْ، لالتبس بالماضي من باب الإفعال نحو: أَضْرَبَ؛ لأنك تقول في الأمر منه: أَضْرِبْ.

ولو كانت الهمزة مفتوحة في الأمر من تَعْلَمُ نحو اَعْلَمْ، لالتبس الأمر منه بالماضي المعلوم من باب الإفعال نحو: أَعْلَمَ، لاحتمال ذهول السامع عن حركة لام الفعل، فتعيّن الكسر.

وإن كان عينُ الفعل مضموماً وجب ضم همزة الوصل، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «**إلا أن تكون عين المضارع مضموماً فتضمها**» أي تضم همزة الوصل؛ لأنه لو لم تكن مضمومة فلا تخلو من أن تكون مفتوحة أو مكسورة، ولو كانت مفتوحة لالتبس الأمر بالمضارع المتكلم؛ لجواز غفلة السامع عن حركة لام الفعل، ولو كانت مكسورة لزم الانتقال من الكسرة إلى الضمة وهو مستثقل، فوجب الضم للاتباع، ولأن في ضم همزة الوصل إذا كان عين فعله مضموماً نوعاً من الخفة، وتسهيل النطق، وتيسير التلفظ بسبب إتْباع حركة همزة الوصل حركة عين الفعل بجري اللسان على وتيرة واحدة نحو: «**أُنْصُرْ، أُنْصُرا، أُنْصُروا**» الخ.

واعلم أنهم التزموا حذف الزيادة؛ لأنها أمارة المضارع، فلا بد من إزالتها لينمحي إطلاق تلك الصيغة[1]، وأما الزيادة فلرفضهم الابتداء بالساكن، وأما خصوصيتها بالهمزة؛ فلأن الهمزة من مبدأ المخارج فناسب للابتداء.

وأما كونها متحركة؛ فلئلّا يلزم العود إلى المهروب منه، وهو الهرب عن حرف ساكن إلى حرف آخر، وأما كسر الهمزة فلأنها قياس الوصلية.

قوله: «**وفتحوا همزة أَكرمْ بناء على الأصل المرفوض**» جواب عن سؤال مقدر تقديره: أنتم قلتم: إذا لم يكن عين الفعل المضارع مضموماً، سواء كان مفتوحاً أو مكسوراً، فهمزة الوصل فيه مكسورة، وعين الفعل المضارع في«تكرم» ليس مضموماً بل مكسوراً، فينبغي أن تكون الهمزة في الأمر من تكرم مكسورة.

---

(١) في (ق): ليسمّى إطلاق تلك الصيغة، وفي (س): ليصح إطلاق تلك الصيغة، وما أثبتناه من (ج) والمطبوعة.

أجاب عنه بقوله: «**وفتحوا همزة أكرم بناء على الأصل المرفوض؛ فإن أصل تُكرِم تؤكرم**» لما اجتمعت الهمزتان في المتكلم نحو: أُؤَكرمُ، حذفت منه همزة الإفعال ثم من أخواته[1] وإن لم يكن فيها اجتماع الهمزتين طرداً للباب، فإذا أردوا أن يبنوا الأمر منه حذفوا حرف المضارعة، وأعادوا الهمزة المرفوضة، وأبقوها على حركتها الأصلية، وقالوا: أَكْرِمْ، فلم يكن أَكْرِمْ من بحثنا؛ لأنه فيما يكون بعده ساكناً وما بعده في أكرم متحرك بالحقيقة. ويقال لهذا الأمر: الأمر بالصيغة؛ لكونها على صيغة مخصوصة ليس عليها صيغة مضارع، بخلاف الأمر باللام، فإنه مضارع مجزوم؛ لسلامة صيغة الأمر فيه.



(١) وهي: يُكرم، وتُكرم، ونُكرِم.

[اجتماع التاءين في أول المضارع]

قال: «واعلم أنه إذا اجتمع تاءان في أوّل مضارع تفعَّل، وتَفَاعَل، وتَفعلَلَ، فيجوز إثباتهما نحو: تَتَجنّبُ، وتتقاتلُ، وتتدحرَجُ، ويجوز حذف إحداهما، وفي التنزيل: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦] و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] و﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤].

[اجتماع التاءين في أول المضارع]

أقول: لما فرغ من بيان الأفعال الثلاثة شرع في المسائل المتفرعة عليها، فمنها ما يختص بالمضارع وهو:

أنه إذا اجتمع تاءان مفتوحان في أول مضارع باب «تَفعَّلَ» و«تفاعَلَ» و«تَفَعْلَلَ» أحدهما تاء المضارعة، والثاني تاء المشاركة، أو المطاوعة، فيجوز إثباتهما؛ لكون الأصل عدم الحذف؛ ولأن كل واحد منهما وضع لمعنىً، فلو حذف أحدهما احتمل فوته، ويجوز حذف إحداهما وإثبات الأخرى؛ لأنه يتولد من اجتماعهما ثقل، ودفعه إما بالإدغام، أو بالحذف، ولا سبيل إلى الأول؛ لأن الشرط تسكين أول المثلين، وتسكينُه هنا يستلزم الابتداء بالساكن.

فإن قيل: لا نسلّم الابتداء بالساكن، وإنما يلزمُ لو لم يُتَوَصَّلْ بالهمزة الوصليّة.

قلنا: التوصُّلُ بالوصلية إنما يجوز لو جاز دخولها على الفعل المضارع، وهي لا تدخل على الفعل المضارع؛ لأن المضارع مشابهٌ لاسم الفاعل من حيث الحركاتُ والسكناتُ وعددُ الحروف، فلا تدخل همزة الوصل على اسم الفاعل، فكما لا تدخل عليه لا تدخل على الفعل المضارع؛ ولأن إدخالها ليس بقياس، والمضارع مما يدخل فيه الوصلية سماعاً، وإذا لم يمكن تَعَيَّنَ

حذفُ أحدهما؛ ليندفع به الثقل، ولأن حذف أحدهما وقع في التّنزيل الفَصيح، والوقوع فيه دليل الجواز، كقوله تعالى: ﴿فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾ [عبس: ٦] و﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ [الليل: ١٤] و﴿تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [القدر: ٤] أصلها: تتصدّى، وتتلظّى، وتتنزّل.

واختلفوا في المحذوف منهما، **فذهب سيبويه والبصريون** إلى أن المحذوف هو الثاني؛ لأن الثقل إنما نشأ منه، فهو أولى بالحذف، ولأن الأُولى إنما زيدت للمطاوعة فإذا حذفت الأُولى اختلّ المعنى[١].

وذهب **الكوفيون** إلى أن المحذوفة هي الأولى دون الثانية[٢]؛ لأنها زائدة فهي أَولى بالحذف من الأصلية.

لا يقال: «تلظّى» في قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ فعل ماض فلا يكون مما نحن بصدده؛ لأنا نقول: لو كان «تلظّى» فعلاً ماضياً لقيل فيه تلظّت بإلحاق تاء التأنيث، لإسناد الفعل إلى ضمير المؤنث وهي[٣] التاء.

هذا إذا كانت مبنية للفاعل بقرينة الأمثلة المعلومة، فلو كانت مبنية للمفعول لم يجز حذف أحدهما؛ لأنه لو حذف الأول لالتبس بمعلومه[٤]، وإلا فمجهول تفعيل ومفاعلة وفعللة.



(١) المؤلف يذكّر الحرف ويؤنّثه.

(٢) في (س): المحذوف هي الأول دون الثانية. وفي (ج): هي الأولى دون الثاني. وفي (ق): هي الأولى دون الثانية، والمناسب أن نقول: إلى أن المحذوفة هي الأولى دون الثانية.

(٣) هكذا في (س) و (ق) و (ج) والمطبوعة، والصواب: وهو التاء؛ لعوده على الضمير.

(٤) في (ق): لالتبس بمعلوم، وما عندنا من (س) و (ج) والمطبوعة، وهو أنسب بالمعنى.

[قلب تاء افتعل طاءً]

قال: «ومتى كان فاءُ افتعل صَاداً أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً، قلبت تاؤه طاءً، فتقول في افْتَعَلَ من الصُّلح: اصطَلَحَ، ومن الضّرب: اضطَرَب، ومن الطرد: اطَّردَ، ومن الظلم: اظطَلَمَ، وكذلك سائر متصرفاته نحو: يَصْطَلِح، فهو مُصْطَلِحٌ، وذاك مُصْطَلَحٌ، اصْطَلِح، لا تصْطَلِحْ».

[قلب تاء افتعل طاءً]

أقول: ومنها ما يشترك بين الأفعال الثلاثة، وهو قلب تاء افتعل طاءً، يعني: إذا كان فاء افتعل أحد حروف الإطباق - أعني: الصاد، والضاد، والطاء والظاء - قلبت تاء افتعل طاءً؛ لأنها مستعلية فتقتضي ارتفاع اللسان إلى الحنك الأعلى، والتاء منخفضة، فيقتضي عدم الارتفاع، فوجب القلب ليندفع به المنافاة من الصفة.

وإنما قلبت تاؤه طاءً؛ لقربهما في المخرج، ولم تدغم في التاء مع قربهما فيه لذهاب الإطباق، فحينئذٍ إن كان الفاء طاء وجب الإدغام، وإن كان صاداً، أو ضاداً امتنع، وإن كان ظاءً جاز بقلب الظاء طاءً، وبعكسه «**فتقول في افتعل**» المأخوذ «**من الصلح: اصطلح، ومن الضرب: اضطرب**» بغير الإدغام، وفي المأخوذ «**من الطرد، اطّرد**» بالإدغام «**ومن الظلم: اظطلم، واظّلم**» بالإدغام وفكه.

قوله: «**وكذلك سائر متصرفاته**» أي وكذا يجب القلب في جميع متصرفات باب الافتعال من المضارع أو اسم الفاعل أو المفعول، والأمر والنهي «**نحو: يَصْطَلِحُ فهو مُصْطَلِحٌ، وذاك مُصْطَلَحٌ**» والأمر: «**اصْطَلِحْ**» والنهي «**لا تَصْطَلِحْ**» أصلها: يصتَلح، مُصتَلح، اصتَلِحْ، لا تصْتَلِح.

قال: «**ومتى كان فاء افتعل دالاً أو ذالاً، أو زاياً، قلبت تاؤه دالاً، فتقول في افتعل من الدرء، والذكر، والزجر: ادّرَأَ، واذّكر، وازدَجر**».

أقول: إذا كان فاء افتعل دالاً، أو ذالاً، أو زاياً، قلبت تاؤه دالاً؛ لأنها مجهورة، فتقتضي انحصار النفس عند التلفظ بها، والتاء مهموسة، فتقتضي عدم انحصاره فوجب القلب؛ ليندفع به المنافاة، وتحصل المجانسة بها، وإنما قلبت تاؤه دالاً؛ لقربهما في المخرج، ولم تدغم في التاء مع قربهما فيه؛ لذهاب جهرها، فحينئذٍ إن كان فاؤه دالاً وجب الإدغام، وإن كان زاياً امتنع، وإن كان ذالاً جاز بقلب الذال دالاً، وبعكسه «**فتقول في افتعل**» المأخوذ «**من الدرء: ادَّرأ**» بالإدغام ومن «**الذكر: اذّكر**» بالإدغام وفكّه «**ومن الزّجر: ازدجر**» بغير الإدغام.



[نونا التأكيد]

قال: «ويلحق الفعل غير الماضي والحال نونان للتأكيد، خفيفةٌ ساكنةٌ، وثقيلةٌ مفتوحةٌ إلا فيما تختص به وهو فعلُ الاثنين، وجماعةُ النساء، فهي مكسورةٌ فيها، تقول: اذهَبانِّ للاثنين، واذهبنانِّ للنسوة، فتدخل ألفاً بعد نون جمع المؤنث؛ ليفصل بين النونات».

[نونا التأكيد]

أقول: ومنها ما يختص بالمستقبل، وهو أنه تلحق آخر الفعل - الذي لم يكن ماضياً ولا حالاً وهو الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب - نونان، إحداهما خفيفة ساكنة، والثانية ثقيلة مفتوحة. وإنما لم يؤكَّد بهما الفعل الماضي؛ لأن الماضي قد فات، وتأكيد الغائب يمتنع، وكذا الحال؛ لأن فاعله لما اشتغل بإيجاده فكأنه موجود ثابت، والثابت لا يفتقر إلى التأكيد، وإنما يؤكد بهما الفعل الذي فيه معنى الطلب، ليكون معنىً باعثاً للفاعل على الفعل، وذلك لا يكون إلا في الفعل المستقبل، وإنما ألحقا آخر الفعل دون أوله لئلا يجتمع زيادتان في أوله، وهما نون التأكيد وحرف المضارعة.

وإنما كانت الخفيفة ساكنة؛ لأنه مبني، والأصل في المبني البناء على السكون؛ لأنه أخف، وإنما كانت الثقيلة مشددة متحركةً مفتوحة، أما كونها مشدّدة؛ فلأن النون الثقيلة نونان أدغمت إحداهما في الأخرى، وأما كونها متحركة؛ فلئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حدّه؛ لأن المدغم ساكن، فلو كان المدغم فيه ساكناً أيضاً لزم التقاء الساكنين، وأما كونها مفتوحةً؛ فلأنها أخف الحركات. والتأكيد بالثقيلة أشدّ وأبلغ من التأكيد بالخفيفة؛ لدلالة زيادة الحرف على زيادة معنىً.

قوله: «**إلا فيما تختصّ به**»[١] استثناء من قوله: «**ثقيلة مفتوحة**» في جميع المواضع إلا في «**فعل الاثنين وجماعة النساء فهي مكسورة فيهما**» تشبيهاً بنون التثنية لوقوعها موقعه بعد ألف زائدة؛ ولأنها لو كانت مفتوحة فيهما لتوالى أربع حركاتٍ في كل واحد منهما، إذ الألف في كل واحد منهما بمنزلة الفتحتين، فتقول: «اذهبانِّ» في اذهبا «للاثنين، واذهبنانّ» في اذهبان «للنسوة».

قوله: «**فتدخل ألفاً بعد نون جمع المؤنث**» أي إذا دخلت النون الثقيلة[٢] في فعل جماعة النساء فتُدخِل فيه ألفاً بعد نون جمع المؤنث؛ ليكون الألف فاصلاً بين النونات؛ لأن الثقيلة إذا دخلت فيه اجتمع في جميع الصور ثلاث نونات، وفي بعضها أربع نونات نحو: صُنّانِّ، واجتماعُ النونين مستكرهٌ، ولهذا يُفَرُّ منه إلى الإدغام، فكيف الثلاث؟ فوجب إدخالها؛ لتفصل بين النونات. ولا يرد عليه صُونَنّ للمذكّر؛ لندرة اجتماعهما فيه.

قال: «ولا تدخلُهما الخفيفةُ؛ لأنه يلزم التقاءُ الساكنين على غير حدّه؛ فإن التقاء الساكنين إنما يجوزُ إذا كان الأولُ حرف مدّ، والثاني مدغماً فيه، نحو: دابّة».

أقول: كل موضع تدخل فيه النون الثقيلة تدخل فيه النون الخفيفة، إلا في فعل الاثنين وجماعة النساء؛ فإنه تدخل فيهما الثقيلة دون الخفيفة، ولا يقال: اذهبانْ ولا اذهبنانْ، بإسكان النون فيهما، بل بالكسر والتشديد، إذ لو دخلت فيهما الخفيفة لزم أحد المحذورين، وهو إما تحريك النون الخفيفة، أو إبقاؤها على السكون. لا سبيل إلى الأول؛ لخروجه عن الوضع الأصلي وهو

---

(١) وفي سائر النسخ: إلا فيما يختص به. والصحيح ما أثبتناه.
(٢) في (س) و (ج) والمطبوعة: نون الثقيلة، والصواب ما أثبتناه من (ق).

السكون، ولا إلى الثاني؛ لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده، ولا يجوز حذف الألف؛ لأنه يلتبس المثنى بالمفرد، واجتمع المثلان[١] في الجمع من غير الإدغام.

ولا يجوز حذف النون؛ لفوات التأكيد، لكنك تقول: امتناع التقائهما لتعذر التلفظ بالثاني كارعووا، وههنا لم يتعذر، فلم لا يجوز؟

وحدّه[٢]: أن يكون أول الساكنين والثاني مدغماً فيه نحو: دابّة، أصلها: دابِبة، حذفت حركة الباء الأولى، وأدغمت في الباء الثانية، وإنما سوّغوا التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف مدّ، والثاني مدغماً؛ لأن حرف المدّ بمنزلة الحركة، إذ المد في الحرف بمنزلة حركة، والساكن الثاني إذا كان مدغماً يجري مجرى المتحرك؛ للتلفظ بالمدغم والمدغم فيه دفعة واحدة؛ ولهذا لم يتعذر اللسان بالتلفظ بهما.

وسوّغ يونس[٣] النون الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة الإناث؛ وذلك لأن في الألف زيادة مدّ، والمدّ يقوم مقام الحركة. ويؤيد مذهب يونس قراءةُ من قرأ ﴿وَمَحْيَايْ﴾[٤] [الأنعام: ١٦٢] بإسكان الياء الثانية، وذلك يوجب التقاء الساكنين وهما الألف والياء.

---

(١) في (ق): واجتماع المثلان. وهو خطأ.

(٢) أي حد الإدغام.

(٣) هو يونس بن حبيب الضّبي بالولاء النحوي. ولد بالعراق، وأخذ عن حماد بن سلمة وأبي عمرو البصري، وأخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء، ولادته سنة ٩٤هـ، ووفاته سنة ١٨٢هـ. من كتبه: «معاني القرآن» و«اللغات» و«النوادر» و«الأمثال».

(٤) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وبالسكون قرأ نافع المدني.

قال: «ويحذف من الفعل[1] معهما النون في الأمثلة الخمسة وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، كما يحذف مع الجازم واو يفعلون، وتفعلون، وياء تفعلين إلا إذا انفتح ما قبلهما نحو: لا تخشَوُنَّ، ولا تخشَيِنَّ، ولتبلَوُنَّ، وإمّا تَرَيِنَّ»[2].

أقول: ويحذف من الفعل المضارع مع دخول النون الخفيفة أو الثقيلة النون من الأمثلة الخمسة «**وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين**»، لأن نونها علامة الإعراب، ونون التوكيد علامة البناء، فلو جمع بينهما لزم الجمع بين علامتيهما وهو محال.

اعلم أن النون الخفيفة والثقيلة تؤثران في الفعل المضارع إذا أكد بهما تأثيرين[3]: لفظياً وهو إخراج الفعل المضارع من الإعراب إلى البناء، ويصير الفعل بسبب دخولهما عليه مبنياً بعد أن كان معرباً، ومعنويّاً وهو تخصيص المضارع بالاستقبال بعد أن كان يصلح للحال والاستقبال. وإنما يؤثر فيه البناء؛ لأن الأصل في الفعل البناء، والفعل المضارع إنما كان معرباً بسبب مشابهته الاسم، ونون التأكيد سواء كانت خفيفة أو ثقيلة من خصائص الأفعال، فلما دخلا على الفعل المضارع ضعف مشابهته الاسم فرجع إلى الأصل الذي هو البناء فيصير مبنياً.

ولقائل أن يقول: إن قول المصنف من أنه «يحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة» ليس بصواب **من وجهين**:

---

(١) في (س) و (ج) والمطبوعة: ويحذف من الفعل، وفي (ق): وتحذف، وقد أخذنا بالأول موافقة لما في التفتازاني.

(٢) الآية بالفاء في قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ١٦].

(٣) في (س): تأثيران. وهو خطأ.

الأول: أن النونين لا يدخلان معاً دُفعةً واحدةً في الأمثلة الخمسة حتى يحذف معهما النون فيها؛ بل يدخل كل واحدٍ منهما عليها منفرداً، وحذف النون منها مشروط بدخول أحدهما فيها، لا بدخولهما معاً، وكلامه يشعر حيث قال: «ويحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة» بأن حذف النون مشروط بدخولهما معاً، ولو قال: ويحذف مع كل واحد من الثقيلة والخفيفة النون في الأمثلة الخمسة لكان أقرب إلى الصواب.

الثاني: أنه قد ذكر من قبل أن النون الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين، وجماعة النساء، وقال هنا: «ويحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة» ومن جملة الأمثلة فعل الاثنين فكيف تحذف منه النون؟ فحاصل كلامه في الموضعين راجع إلى أن النون الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين، وأن النون تدخل على فعل الاثنين، وهل هو إلا تناقض بيّن لا يخفى على المتأمّل؟

ويمكن أن يجاب عن الأول بأن مراده بقوله: «ويحذف من الفعل معهما النون في الأمثلة الخمسة» على سبيل البدل والمعاقبة، لا على سبيل الجمع حتى يرد عليه ما ذكرتم.

وعن الثاني: بأن المصنف ذكر من قبل أن الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين على مذهب سيبويه، واختار ثمة مذهبه. وههنا قال: إن النون الخفيفة تدخل على الأمثلة الخمسة على مذهب يونس؛ فإنه جوّز دخول النون الخفيفة في فعل الاثنين كما ذكرناه فلا تناقض.

أو نقول: هذا عام خصّ بقوله: «ولا تدخلهما».



[حذف واو يفعلون وتفعلون وياء تفعلين]

قوله: «**ويحذف واو يفعلون، وتفعلون، وياء تفعلين**» عطف على قوله: «ويحذف معهما النون في الأمثلة الخمسة» أي وتحذف معهما النون من الأمثلة الخمسة، ويحذف معهما واو يفعلون، وتفعلون، وياء تفعلين.

تجريد المعنى: أنه إذا دخل النون الخفيفة أو الثقيلة على جمع المذكر، أو على الواحدة المخاطبة يحذف منهما الواو والياء بشرط أن يكون ما قبل الواو مضموماً، وما قبل الياء مكسوراً؛ لتدل الضمة على الواو، والكسرة على الياء المحذوفين، وإن كان القياس إبقاء الضمير مع النون الثقيلة؛ لأن الأول حرف مد والثاني مدغم كما بقي الألف في فعل الاثنين نحو اذهبان، لكن لما وجب حذفه مع الخفيفة حذف مع الثقيلة طرداً للباب.

ولقائل أن يقول: ولم حذفوا الواو والياء من يفعلون، وتفعلين إذا دخل عليهما النون الثقيلة، مع أن الساكن الأول حرف مدّ والثاني مدغم في الجميع.

ويمكن أن يجاب عنه بوجهين:

الأول: إنما لم تحذف الألف من التثنية بناء على أن في الألف زيادة مدّ دون الواو والياء، وهما وإن كانا حرفي مدّ أيضاً، لكن مدّهما لا يبلغ مبلغ مدِّ الألف.

والثاني: أنه لو حذفت الألف منهما لالتبس التثنية بالمفرد، بخلاف الواو والياء؛ فإن حذفهما لا يؤدي إلى اللَّبس.

ولا تحذف نون التوكيد؛ لفوات التأكيد، ولعدم الدليل على حذفها، هذا إذا لم يكن الفعل ناقصاً نحو: هل يَضْرِبُنَّ؟ في الجمع، وهل تَضْرِبِنَّ؟ في المخاطبة، أو ناقصاً مضموم العين في الجمع المذكر، ومكسور العين في

المخاطبة، سواء كان ذلك الضم والكسر أصلياً نحو: هل يغزُنَّ؟ للجمع، وهل ترِينَّ؟ للمخاطبة، أو عارضياً نحو: هل ترينَّ؟ للجمع، وهل تغزِنَّ؟ للمخاطبة. وكيفية الناقص تأتي في بابه.

قوله: «**إلا إذا انفتح ما قبلها**» استثناء من قوله: «ويحذف واو يفعلون، وياء تفعلين» إلا إذا كان ما قبلهما مفتوحاً؛ فإنه لا تحذفهما لعدم الدليل، بل تحركهما بحركة من جنسهما؛ حذراً عن التقاء الساكنين. هذا إذا كان الفعل ناقصاً مفتوح العين نحو: لا تَخشَوُنَّ، أصله: تخشَيُون، فقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان وهما الألف والواو، ثم حذفت الألف؛ لدلالة الفتحة عليها، ثم حذفت نون الإعراب لـ (لا) الناهية، ثم أكد بنونه، فالتقى الساكنان وهما النون والواو، فضمت الواو للساكنين ولم يحذف[1] لعدم الدليل، ولا تخشَيِنَّ للمخاطبة، وأصله: تخشيين، فقلبت الياء الأولى ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قلبها، والتقى الساكنان وهما الألف والياء، فحذفت الألف؛ لدلالة الفتحة عليها، ثم نون الإعراب، ثم أكد بنونه فالتقى الساكنان وهما النون والياء، فكسرت الياء للساكنين. ولتُبلَوُنَّ للجمع، أصله: لتُبْلَوُونَ، ففعل به ما فعل بتخشَوُنَّ وفصله؛ لكونه واوياً.

قوله: «**فإما تَرَيِنَّ**» للمخاطبة، أصله: تَرْأَيِينَ على وزن تفعلين، فنقلت حركة الهمزة إلى الراء فحذفت الهمزة تخفيفاً فصار: تريين، فقلبت الياء الأولى ألفاً فحذفت الألف للساكنين فصار: تَرَيْنَ، فزيد «إن» للشرط، وحذف نون الإعراب للجزم فصار: إن تَرَيْ، ثم زيدت ما فصار: إن ما تَرَيْ، فقلبت النون

---

(١) هكذا في (س) و (ج) و (ق) والمطبوعة، والظاهر: ولم تحذف، ولكن المؤلف -كما ذكرنا- يؤنث الحرف حيناً ويذكره حيناً.

ميماً وأدغمت، ثم أكد بنونه، فالتقى ساكنان وهما الياء والنون، ثم كسرت الياء للساكنين فصار: إمَّا تَرَيِنَّ.

وإنما أورد المصنف للمخاطبة مثالين[١] **لأمرين:**

أحدهما: أن سقوط النون من: تخشينَّ بسبب دخول نون التأكيد، وسقوط نون الإعراب من: فإما تَرَيِنَّ بسبب دخول كلمة «إما» التي هي حرف الشرط.

والآخر: أن تخشين معتل اللام غير المهموز، وترينَّ معتل اللام المهموز فأورد لكل واحد منهما مثالاً لتنبيه المبتدئ على أن حكمهما واحد.



(١) وهما: لا تخشَينَّ، وفإمّا تَرَيِنَّ.

[فتح آخر الفعل إذا كان فعل الواحد والواحدة]

قال: «ويُفتَحُ آخرُ الفعل إذا كان فعلَ الواحدِ والواحدةِ الغائبةِ».

[فتح آخر الفعل إذا كان فعل الواحد والواحدة]

أقول: متى دخل النون الثقيلة أو الخفيفة[1] على الفعل من المفردات الخمسة[2] من مفرد المتكلم، وجمعه، والمخاطب، والغائب، والغائبة، يفتح آخرها، لأنه لو لم يفتح فلا يخلو من أن يسكن، أو يضم، أو يكسر.

لا سبيل إلى الأول؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين، ولا إلى الثاني؛ لأنه يلتبس الواحد المذكر بالجمع، ولا إلى الثالث؛ لأنه يلتبس الواحد المذكر، والواحدة الغائبة، بالواحدة المخاطبة، ولأن نون التوكيد كلمة برأسها انضمت[3] إلى كلمة أخرى، ومن عادتهم أنهم إذا ركبوا كلمة مع كلمة أخرى فتحوا آخر الكلمة الأولى نحو: خمسَةَ عَشَرَ، ولأن الفتح أخف الحركات.

قال: «ويضم إذا كان فعلَ جماعة الذكور».

أقول: ويضم آخر الفعل إذا كان الفعل فعل جماعة الذكور؛ لأنه لو لم يُضَمَّ فلا يخلو من أن يُسَكَّن، أو يُفْتَح، أو يُكْسَرَ.

لا سبيل إلى الأول؛ لالتقاء الساكنين، ولا إلى الثاني؛ لالتباس فعل جماعة الذكور بفعل الواحد والواحدة الغائبة، ولا إلى الثالث؛ لالتباس فعل جماعة الذكور بفعل الواحدة المخاطبة.

---

(١) في (ق) و (ج) والمطبوعة: متى دخل نون الثقيلة أو الخفيفة، وفي (س): متى دخل نون الثقيلة والخفيفة. والصواب ما أثبتناه.

(٢) في المخطوطتين و (س) و (ق): المفردات الخمس. وما أثبتناه من (ج) والمطبوعة، وهو الصواب.

(٣) في (س) و (ج) و (ق) والمطبوعة: انضم، والصواب ما أثبتناه.

أو نقول: إنما يُضَمّ آخرُ الفعل؛ ليدل على أن المحذوف واو.

قال: «ويكسر إذا كان فعل الواحدة المخاطبة، فتقول في أمر الغائب مؤكداً بالنّون الثقيلة: لِيَنْصُرَنّ، لِينصُرانّ، لِينصُرُنَّ، لِتنصُرَنَّ، لِتنصُرانّ، لينصُرْنَانّ، وبالخفيفة: لِيَنصُرَنْ، لِينصُرُنْ، لِتنصُرَنْ، وفي أمر الحاضر مؤكداً بالنون الثقيلة: انصُرَنَّ، انصرانِّ، انصُرُنَّ، انصُرِنَّ، انصُرانِّ، انصُرْنانِّ، وبالخفيفة: انصُرنْ، انصُرُنْ، انصُرِنْ، وقس على هذا نظائره».

أقول: ويكسر آخر الفعل إذا كان الفعل فعل الواحدة المخاطبة؛ لأنه لو لم يكسر فلا يخلو من أن يسكن، أو يُفتحُ، أو يُضَمَّ.

لا سبيل إلى الأول لالتقاء الساكنين، ولا إلى الثاني؛ لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل الواحد، والواحدة الغائبة، ولا إلى الثالث؛ لالتباس فعل الواحدة المخاطبة بفعل جماعة الذكور.

أو تقول: إنما كسر آخر فعل الواحدة المخاطبة؛ لتدل الكسرة على الياء المحذوفة.

إذا عرفت كيفية الإلحاق، وكيفية الملحق به **«فتقول في أمر الغائب مؤكداً بالنّون الثقيلة: لِيَنْصُرَنّ، لِينصُرانّ، لِينصُرُنَّ، لِتنصُرَنَّ، لِتنصُرانّ، لينصُرْنَانّ، وبالخفيفة: لِيَنصُرَنْ، لِينصُرُنْ، لِتنصُرَنْ، وفي أمر الحاضر مؤكداً بالنون الثقيلة: انصُرَنَّ، انصرانِّ، انصُرُنَّ، انصُرِنَّ، انصُرانِّ، انصُرْنانِّ، وبالخفيفة: انصُرنْ، انصُرُنْ، انصُرِنْ، وقس على هذا نظائره»** من نحو: لِيَضْرِبَنّ، واضرِبَنّ؛ إذ الحكم لم يختلف باختلاف الأبواب.



[اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد]

قال: «وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرّد فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل منه على وزن فاعل، تقول: ناصر، ناصران، ناصرون، ناصرة، ناصرتان، ناصرات، ونواصر».

[اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد]

أقول: لما فرغ من بيان الأفعال شرع في بيان كيفية بناء اسم الفاعل، والمفعول؛ لأن اسم الفاعل صفة لمن صدر منه الفعل، واسم المفعول صفة لمن وقع عليه الفعل، فيحتاج إلى بيانهما.

وإنما قدم اسم الفاعل على اسم المفعول لأمرين:

أحدهما: أن الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول؛ فلذا قدم اسم الفاعل.

الثاني: أن اسم الفاعل بمنزلة الفعل المعلوم؛ لأنه يعمل عمله، واسم المفعول بمنزلة فعل ما لم يسمَّ فاعله، فكما أن الفعل المعلوم أصل بالنسبة إلى فعل ما لم يسمّ فاعله فكذا اسمُ الفاعل أصلٌ بالنسبة إلى المفعول، وهو ما اشْتُق لمن قام به الفعلُ بمعنى الحدوث، وهو إما مأخوذ من الثلاثي المجرد أو غيره.

فأما المأخوذ من المجرد فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل من المضارع المعلوم على وزن فاعل. وكيفية أخذه منه بأن يحذف حرف المضارعة منه، ويزاد ألف بين الفاء والعين، ويكسر ما قبل الآخر. أما حذف حرف المضارعة؛ فلتزول صيغته، وأما الزيادة فلئلا يلتبس بالماضي، فأما الألف فإنها تستلزم الثقل، والألف أخف الحركات. وأما بين الفاء والعين؛ فلأنه لو زيد في الأول لزم الابتداء بالساكن، ولو حرّك لخرج من حقيقة وضعه

الأصلي[١]؛ إذ وضعُ الألف على السكونِ، وعلى تقدير كونها متحركاً[٢] فلا يخلو من أن يكون مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً.

لا سبيل إلى الأول؛ لالتباسه بالمضارع المتكلم، ولا إلى الثاني لالتباسه بالأمر، ولا إلى الثالث؛ لأنه لو كسر لزم الخروج من الكسرة الثقيلة[٣] إلى الضمة الأثقل، ولو زيد في الآخر، لالتبس بالمثنى، ولو زيد قبل الآخر لالتبس بالمصدر نحو: ذهاب.

وأما كسر ما قبل الآخر؛ فلأنه لو لم يكسر فلا يخلو من أن يفتح أو يضم.

لا سبيل إلى الأول؛ لأنه لو فتح لالتبس اسم الفاعل بماضي المفاعلة، ولا إلى الثاني؛ لأنه لو ضم لكان مستثقلاً، لكنك تقول: فحينئذ يلتبس بأمر المفاعلة نحو: قاتل.

فإذا علمت هكذا في ينصر يحصل ناصر على وزن فاعل فتقول: «**ناصر، ناصران، ناصرون، ناصرة، ناصرتان، ناصرات**» في جمع ناصرة جمعَ المؤنثِ السالم «**ونواصر**» في جمعها جمع التكسير على صيغة منتهى الجموع، إذ الفاعلة يجمع[٤] على فواعل كضاربة على ضوارب، ونائمة على نوائم، وقائمة على قوائم. ويجوز أن يكون نواصر جمع ناصر على غير القياس؛ إذ الفاعل إذا كان صفةً لمن يعقل يجمع على فواعل على الشذوذ نحو: فوارس، ونواكس في جمع فارس وناكس.

وإنما قال: «**فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل**»؛ لأنه قد يجيء اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على وزن فعَّال، وفَعُولٍ، وفَعيلٍ، وفَعِلٍ للمبالغة نحو: غفّار، وغَفُورٍ، ورَحيمٍ، وكريمٍ، وحَذِرٍ.

---

(١) في (س) والمطبوعة: لخرج عن حقيقة وضع الأصلي، والتصحيح من (ق) و (ج).

(٢) يلاحظ أن المؤلّف يذكّر الألف ويؤنثه كما هو ظاهر في عبارته. والأولى: كونه متحركاً.

(٣) في (س): من الكسرة الثقيل. وهو خطأ.

(٤) هكذا في (س) و (ق) والمطبوعة، والظاهر: تجمع.

[اسم المفعول من الثلاثي المجرد]

قال: «وأما اسم المفعول منه على وزن مفعول[١]، تقول: منصور، منصوران، منصورون، منصورة، منصورتان، منصورات ومناصر».

[اسم المفعول من الثلاثي المجرد]

أقول: والأكثر أن يجيء اسم المفعول من المضارع المجهول على وزن مفعول. وكيفية أخذه منه بأن يحذف منه حرف المضارعة -كما مرّ- وتزاد ميمٌ مفتوحةٌ في موضعه، ويضم ما قبل الآخر، ثم تشبع ليتولد منه الواو.

أما الزيادة: فلئلا يلزم الابتداء بالساكن، وأما الميم فلشبهه بالواو في الشفوية مع تعذر زيادة حرف المد، وأما فتحه فللخفة، وأما ضمّ ما قبل الآخر فلئلا يلتبس باسم المكان كمقتَل، وأما إشباعه فلعدم مَفْعُل غير مَكْرُم ومَعُون.

فإذا فعلت هكذا في يُنْصَرُ يحصل: منصور على وزن مفعول «فتقول: منصور، منصوران، منصورون» للمذكر «منصورة، منصورتان، منصورات» للمؤنث.

قال: «وتقولُ: ممرورٌ به، ممرور بهما، ممرور بهم، ممرور بها، ممرور بهما، ممرور بهنّ، فيُثنى ويُجمعُ، ويؤنث الضَّميرُ فيما يتعدى بحرف الجرِّ لا اسمُ المفعول».

أقول: ولا يجيء اسم المفعول من الفعل اللازم؛ لأنه صفةٌ لمن وقع عليه الفعلُ، واللازم لا يقع على شيء، فكيف يوصف به؟

---

(١) كذا في (س) و (ق) والمطبوعة، وفي نسخة التفتازاني: والأكثر أن يجيء المفعول منه على مفعول. وهي أوضح، وأصح عبارة. وفي (ج): واسم المفعول على مفعول.

فإذا أردت بناء اسم المفعول منه فطريقه أن تُعَدِّيَه بحرف الجر، ثم تَبنيَه منه. مثلاً: إذا أردت بناءه من «مرّ» فتعدّيه، ثم تأخذ منه كما مرّ كيفية أخذه فتقول: «**ممرور به، ممرور بهما، ممرور بهم**» للمذكّر «**ممرور بها، ممرور بهما، ممرور بهنَّ**» للمؤنث «**فيثنى، ويجمع، ويؤنث الضمير**» الذي عدّيت الفعل إليه، ولا يُثنّى، ولا يجمع، ولا يؤنث اسم المفعول؛ لأن ما تعدّى به اسم يصير كالجزء منه، فلو ألحق علامة التثنية والجمع قبله لزم توسطها، وهو ممتنع، ولو ألحق بعده لزم إلحاق علامته بغيره، وهو أيضاً ممتنع.

قال: «وفعيل قد يجيء بمعنى اسم الفاعل كالرّحيم، وبمعنى المفعول كالقتيل».

أقول: اعلم أن الفعيل قد يجيء بمعنى اسم الفاعل كالرحيم؛ فإنه بمعنى الراحم، وقد يجيء بمعنى اسم المفعول كالقتيل، فإنه بمعنى المقتول.

أما إذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي[1] فيه المذكر والمؤنث، تقول: رجل رحيم، وامرأة رحيمة، وإذا كان بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث إن تقدّمَ الموصوف نحو: مررت برجل قتيل، وامرأة قتيل، وإلا فيقال: مررت بقتيلك، وبقتيلتك.



---

(١) كذا في المخطوطات الثلاث والمطبوعة، والأكثر: فلا يستوي، بالفاء في جواب أما.

[اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي]

قال: «وأمّا ما زاد على ثلاثة أحرف فالضابط فيه أن تضع في مضارعه الميم المضمومة في موضع حرف المضارعة، وتكسِرَ ما قبل آخره في الفاعل، وتفتحه في المفعول نحو: مُكْرِم، ومُكْرَم، ومُدَحْرِج، ومُدَحْرَج، ومُستَخْرِج، ومُستَخْرَج».

[اسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي]

أقول: لما فرغ من بيان اسم الفاعل، والمفعول المأخوذين من الثلاثي المجرّد شرع في بيان اسم الفاعل، والمفعول المأخوذين من غير الثلاثي المجرّد.

إذا أردت أن تبنيَ اسمهما مما زاد على ثلاثة أحرف - وما زاد على ثلاثة أحرف هو الثلاثي المزيد فيه، والرباعي المجرد، والمزيد فيه- فالضابط فيه أن تَحذفَ منه حرف المضارعة، وتضع مكانه[1] الميم المضمومة، وتكسرَ ما قبل آخره في الفاعل، وتفتحه في المفعول.

أما الحذف؛ فلِتزولَ صيغتُه، وأما الزيادةُ؛ فلئلا يلزم الابتداء بالساكن في نحو: مُكْرِم، ويلتبسَ بالأمر في نحو مُدَحْرِج، وأما الميم؛ فلما مرّ، وأما ضمه؛ فلئلا يلتبس باسم زمان ومكان، وباسم آلة على تقدير الفتح والكسر.

وأما الكسر والفتح؛ فللفرق بين اسم الفاعل والمفعول، ولم يعكس؛ ليطابق الفعل. إذا علمت هذا في نحو: يُكْرِمُ، ويُدَحْرِجُ، ويَستَخرِجُ يحصل: «مُكْرِم، ومُكْرَم، ومُدَحْرِج، ومُدَحرَج، ومُستَخْرِج، ومُستَخْرَج».

وإنما قال هناك: **فالأكثر**، وهنا: **فالضابط**؛ لعدم مجيئهما من الثلاثي

---

(١) في (س): ويقع مكانه، وما أثبتناه من (ق) و (ج) والمطبوعة.

المجرّد على طريق واحد، لكنّه الغالب عليه[١]، ولمجيئهما من غيره على نَسَقٍ واحد[٢].

قال: «وقد يستوي لفظُ الفاعلِ، والمفعول في بعض المواضعِ كمُجابٍّ، ومُتَجابٍّ، ومختار، ومضطرّ، ومُعتَدٍّ، ومُنْصَبٍّ، ومُنصَبٌّ فيه، ومنجاب، ومنجاب عنه، ويختلف التقدير».

أقول: والقياس الاختلاف، كما في المجرّد، لكنه قد يستوي لفظ الفاعل والمفعول في بعض المواضع بزوال الحركة الفارقة بينهما بالإدغام كمُجَابّ في مجابب[٣] وهو من باب المفاعلة، ومتجابّ[٤] في متجابب وهو من باب التفاعل، ومضطرٍّ في مُضْطَرِر، ومعتدّ في مُعتَدِد وهما من الافتعال، ومُنصَبّ في مُنصَبِب وهما من الانفعال، أو الإعلال كمُنجاب ومنجاب عنه في مُنجَوِب: منكشِف من انْجَابَ السحابُ: أي انكشف، ومختار في مُخْتَيِر والتقدير فيها مختلف؛ لكون ما قبل الآخر مقدّراً بالكسرة في الفاعل، وبالفتحة في المفعول.



---

(١) في (ق) و (ج) والمطبوعة: لكنّ الغالب عليه، وما أثبتناه من (س) وهو أوضح.
(٢) في (ج) والمطبوعة: على نسق واحد. وفي (ق): على سر واحد. وهو سهو.
(٣) يقال: جابَّه مجابّة وجباباً: غالبه، وجابّت المرأة صاحبتها: غالبتها في الحسن. المعجم الوسيط: «جبّ».
(٤) التجابّ: أن يتناكح الرجلان أختيهما. القاموس المحيط: «جبّ».

[المضاعف]

قال: «فَصلٌ في المضاعَفِ، ويقال له الأصمُّ، وهو من الثلاثي المجرّدِ والمزيد فيه ما كانت عينُه ولامه من جنسٍ واحدٍ كردَّ، وأعدَّ؛ فإن أصلهما: ردَدَ، وأعْدَدَ».

[المضاعف]

أقول: لما فرغ من تقسيم الفعل، وبيان أقسامه وصرفها على سبيل العموم[1] سالماً أو غير سالم، شرع في بيان أحكام غير السالم بقوله: «**فصل في المضاعف**».

وغيرُه ثلاثة أقسام؛ لأن أسبابه ثلاثة:

حرفُ علةٍ، وهمزةٌ، وتضعيفٌ، فكذا أقسامه، ولهذا وضع لكلٍّ فصلاً.

الأول فصل المضاعف: وهو ما تكرّر فيه حرف واحد «**ويقال له الأصم**»؛ لاحتياجه إلى تكرر الحرف، كما يحتاج الأصم إلى تكرر الأصوات[2]؛ ليفهم ما يقال له.

وهو أصليّ إن وقع التضعيف في أصوله كمدَّ، وغير أصلي إن وقع في غيرها كـ احمرَّ واقشعرَّ.

---

(١) في (ق) والمطبوعة: وبيان أقسامه وصرف أقسامه على سبيل العموم، وفي (س): وبيان أقسامه على سبيل العموم، وما أثبتناه من (ج).

(٢) في (س): لاحتياجه إلى تكرر الحرف كما يحتاج الأصم إلى تكرر الصوت. وفي المطبوعة: لاحتياجه إلى تكرر الحرف كما يحتاج الأصم إلى تكرار الصوت. وفي (ق): لاحتياجه إلى تكرار الحرف كما يحتاج الأصمّ إلى تكرار الصوت. وفي (ج): لاحتياجه إلى تكرر الحرف كما يحتاج الأصمّ إلى تكرُّر الأصواتِ. وقد أثبتناه.

والمضاعف الأصلي من الثلاثي المجرد والمزيد فيه: ما كان عينُ فعله ولامُه من جنس واحد كردَّ، أصله: ردَدَ على وزن فَعَل، فنُقِلَت حركة الدال الأولى، وأدغمت في الثانية، وأعدَّ، أصله: أعْدَدَ على وزن أفعل، حذفت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها وأدغمت في الدال الثانية.

ومراده بقوله: «**ما كانت عينُه ولامهُ من جنس واحد**» ما كان عينُه ولامُه متماثلين في الصورة لا المتجانسين؛ إذ الحروف كلها من جنس واحدٍ في كونها مقطّعة بسيطةً؛ ولأن التجانس بين الحرفين قد يكون في مخرجهما، وقد يكون في صفتهما من الإطباق، والجهر، والهمس، والاستعلاء، وغيرها.

والمتجانسان أعم من المتماثلين، فكل متماثلين في الصورة متجانسان، وليس كل متجانسين متماثلين.

قال: «ومن الرّباعي المجرّدِ: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنسٍ واحدٍ، وكذا عينُه ولامه الثانية من جنسٍ واحدٍ، ويقال له: المُطَابق».

أقول: اعلم أن المضاعف من الرباعي المجرد: ما كان فاءُ فعله، ولامُ فعله الأولى من جنس واحد، وكذا عين فعله، ولام فعله الثانية من جنس واحد، نحو زَلْزَل زِلْزالاً.

ويقال لهذا النوع من المضاعف: المطابق لكثرة المطابقة فيه؛ لأن فاءه موافق للامه الأولى، وعينه موافق للامه الثانية. ولا يتطرّق الإدغام إلى هذا النوع من المضاعف؛ لوجود الفاصل بين المثلين وهو مانع من الإدغام.

قال: «وإنما ألحق المضاعف بالمعتلّات؛ لأن حرف التَّضعيف يلحقه الإبدال كقولهم: أمليتُ بمعنى أمللْتُ، والحذفُ كما قالوا: مِسْتُ وظَلْتُ بفتح الفاء وكسرها، وأحستُ أي مَسِسْتُ، وظلِلْتُ، وأحْسَسْتُ».

أقول: اعلم أن الحرف الصحيح في المضاعف يلحقه الإبدال، والحذفُ، والإسكانُ[1]، كما يلحق بحرف العلة في المعتلات.

أما الإبدال الملحق بالمضاعف نحو[2] قولهم: أمليتُ بمعنى أمللتُ.

فإن قيل: لم ألحق الإبدال بالمضاعف؟ فما فائدته؟ فإذا ألحق، فلم خصّ اللام الثانية به؟ فإذا خصّ اللام الثانية فلم خصّ الياء؟

قلنا: أما الإبدال فلدفع ثقل التضعيف، وأما تخصيص اللام الثانية بالإبدال؛ فلأن الثقل إنما نشأ منه فهو أحرى بالإبدال، ولأن الثاني لام الفعل، وهو محل العوارض والتغيُّرات، والحذف والإبدال نوع من التغيير فاللام أولى به.

وأما تخصيص الإبدال بالياء؛ فلأنه أقرب الحروف إلى اللام في المخرج.

وأما الحذف الملحق بالمضاعف نحوُ: مِسْتُ، وظِلْت، وأَحَسْتُ، أصلها: مَسِسْتُ، وظلِلْتُ، وأحسستُ، فحذفت منها إحدى حرفي التضعيف؛ لأنه اجتمع المثلان في كل واحد منها، ولم يمكن الإدغام؛ لسكون المثل الثاني بواسطة اتصال الضمير، فحذفت إحداهما للتخفيف؛ لأن الحذف يفيد التخفيف، كما أن الإدغام يفيده أيضاً.

---

(١) في (ق): اعلم أن الحرف الصحيح يلحق الإبدال والحذف. . . . وهو خطأ. وما أثبتناه من (س) و (ج) والمطبوعة.

(٢) هكذا بدون فاء في: نحوُ في (س) و (ق) و (ج) والمطبوعة، والأكثر: فنحوُ قولهم، كما بينا آنفاً.

واختلفوا في المحذوف، فذهب بعضهم إلى أن المحذوف أول المثلين؛ لأن الحذف للتخفيف كما أن الإدغام له، فكما أنهم يُدغمون أول المثلين في الثاني، فكذلك يحذفون أول المثلين. **وذهب الآخرون** إلى أن المحذوف هو المثل الثاني؛ لأن الحذف معلل بدفع الثقل، والثقل إنما يحصل من المثل الثاني، فهو حقيق بالحذف، ثم سوغ ذلك فتح الفاء وكسرها في مثل: مَسْتُ وظَلْتُ، بفتح الفاء إن حذفته من غير نقل حركتها إلى ما قبلها؛ لأن فاء الفعل مفتوح في الأصل فأبقيت على حالها، ومِسْتُ، وظِلْتُ، بكسر الفاء إن حذفته بعد نقل حركته إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها.

وأما أَحَسْتُ فليس فيها إلا فتح الفاء؛ لوجوب نقلِ فتحةِ العين إليها لالتقاء الساكنين.

وأما الإسكان الملحق بالمضاعف فهو الإدغام.

وأما الإبدال الملحق بالمعتل فَكقال، وباع، أصلهما: قَوَل، وبَيَع، قلبت الواو والياء ألفاً، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، فالألف منهما بدل من الواو والياء.

وأما الحذف الملحق بالمعتلّ فكقُلْتُ وبِعْتُ، أصلهما: قَوُلْتُ، وبَيِعْتُ، نقلت الضمة والكسرة إلى ما قبلهما، وحذفت لالتقاء الساكنين كما ستقف عليه في موضعه إن شاء الله.

وأما الإسكان الملحق بالمعتلّ فكيقول ويبيع.

إذا عرفت هذا فاعلم أن حاصل الكلام أنما ألحق المضاعف بالمعتلات في كونه غير سالم كالمعتلّ؛ لاشتراكهما في الإبدال، والحذف، والإسكان.

قال: «والمضاعف يلحقه الإدغام، وهو أن يسكّن الأول، ويُدْرَجَ في الثاني، ويسمى الأول مُدغَماً، والثاني مُدغَماً فيه».

أقول: ويلحق بالمضاعف الإدغام[١] كما يلحقه الإبدال والحذف.

وللإدغام معنيان: لغوي وصناعي.

فاللغوي: إدخال الشيء في الشيء، تقول: أدغمت اللّجام في فم الفرس: إذا أدخلته فيه.

والصناعي: ما ذكره المصنف في المتن، وهو: أن تسكّن الأوّل، وتُدْرجَ في الثاني، ويسمّى الأول مُدغَماً، لإدخاله في الثاني، والثاني مدغماً فيه؛ لإدراجه فيه.

والمقصود الأهم، والمطلوب الأتم من الإدغام طلب التخفيف؛ لأن التلفظ بالمثلين ثقيل؛ لتَعسُّرِ اللسان فيه[٢]؛ لما فيه من العود إلى حرف بعد النطق به، فإذا أدغم أحدهما في الآخر ارتفع اللسان عنهما دفعة واحدةً، ويسهل التلفظ بهما، ويحصل الخفة، ولا بد أن يكون الثاني متحركاً؛ لأنه مبيّن للأول، والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه، فكيف يبين غيره؟



(١) في (س) والمطبوعة: وإنما يلحق بالمضاعف الإدغام، وما أثبتناه من (ق) و (ج).

(٢) في (ق): لتغير اللسان فيه، وفي المطبوعة: لتغير اللسان به، وهما غير ظاهرين، وما أثبتناه من (س) و (ج).

[وجوب الإدغام]

قال: «وذلك واجب في نحو: مدّ يمد، وأعَدَّ يُعِدُّ، وانقدَّ ينقدّ، واعتدَّ يعتدّ، واسودّ يسودّ، واسوادَّ يسْوادّ، واستعدَّ يَستَعِدّ، واطمأنَّ يطمئِنُّ، وتمادّ يتمادُّ».

[وجوب الإدغام]

أقول: «وذلك» إشارة إلى الإدغام.

واعلم أن الإدغام ينقسم إلى ثلاثة أقسام: **واجب، وممتنع، وجائز.**

أما الواجب: فهو إذا اجتمع المثلان المتحركان في كلمة واحدة، ولا إلحاق ولا لَبْس فيها على تقدير الإدغام، وذلك في قوله: «**مدَّ يمدُّ، وأعدَّ يُعِدّ**» فإن المثلين فيهما متحركان ولا إلحاق ولا لبس فيها على تقدير الإدغام.

وإنما قلنا: عند تحركهما؛ لأنه لو كان المثل الثاني ساكناً نحو: ظَلِلْت امتنع فيه الإدغام.

وإنما قلنا: تحركهما في كلمة واحدة؛ لأن المثلين المتحركين لو كانا في كلمتين نحو: ضرب بك، لم يجب فيه الإدغام؛ لأن الثقل الذي حصل من التقاء المثلين في كلمتين ليس كالثقل الذي حصل من التقائهما في كلمة واحدة في الشدة، فلا يقتضي وجوب الإدغام.

وإنما قلنا: ولا إلحاق، احترازاً به عما يكون أحد المثلين[1] للإلحاق، فإنه لا يجب فيه بل يمتنع نحو: جَلْبَبَ؛ فإن الباء الثانية زائدة، زيدت للإلحاق، فلو أدغم فيها لزال الإلحاق وهو مطلوب عندهم.

وإنما قلنا: ولا لَبْس؛ احترازاً به عما يكون الإدغام مستلزماً للّبس نحو:

---

(١) في (س) والمطبوعة: إحدى المثلين. وما أثبتناه من (ق) و (ج) وهو الصحيح.

سُرُر[1]، فإنه لو أدغم فيه لم يعلم أنه على فُعُل - بضمتين - أو على فُعْل - بسكون العين - فإذا تقرَّر هذا فلنرجع إلى الأمثلة التي ذكرها في المتن فنقول: أصل «مدَّ»: مَدَدَ، حذفت حركةِ الدال الأولى، وأدغمت في الثانية.

و«يَمُدُّ» أصله: يَمْدُد، نقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها، وأدغمت الدال الأولى في الثانية فيهما، وهكذا سائر الأمثلة.

قال: «وهكذا هذه الأفعال إذا بنيت للمفعول نحو: مُدَّ يُمَدُّ، وقس على هذا نظائره».

أقول: وكذا يجب الإدغام في هذه الأفعال إذا بنيت للمفعول، كما يجب الإدغام إذا كانت مبنيّةً للفاعل نحو: «مُدَّ، يُمَدُّ» أصلهما: مُدِدَ، يُمْدَد، حذفت حركة الدال الأولى، وأدغمت في الثانية، ونقلت حركة الدال الأولى إلى ما قبلها، وأدغمت في الثانية، وقس عليهما نظائرهما مما ذكر في المتن وغيره.

قال: «وفي نحو مَدٍّ مصدراً».

أقول: وكذا يجب الإدغام في كل مصدر على وزن فُِعْلٍ - بفتح الفاء وضمها وكسرها وسكون العين - نحو مَدٍّ، وعَدٍّ، ورَدٍّ، وضِدٍّ، ونِدٍّ، أصلها: مَدْدٌ، ورَدْدٌ، وضِدْدٌ، ونِدْدٌ، أدغمت الدال الأولى في الثانية؛ لوجود شرائط وجوب الإدغام وانتفاء المانع منه فيها.

---

(١) سُرُر: جمع سرير. وفي التنزيل: ﴿عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ﴾ [الواقعة: ١٥].

قال: «وكذلك إذا اتصل بالفعل ألف الضمير، أو واوه، أو ياؤه، نحو: مُدّا، ومُدُّوا، ومُدّي».

أقول: وكذلك يجب الإدغام في الفعل المضاعف، سواء كان ذلك الفعل ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، أو نهياً إذا اتصل به «**ألف الضمير، أو واوه، أو ياؤه، نحو:** مُدّا، ومُدّوا، ومُدّي» يَمُدّان، يَمُدّون، تَمُدّين، مُدّا، مُدّوا، مُدّي، لا يمدّا، لا يمدّوا، لا تَمُدِّي؛ وذلك لتحقق وجدان شرائط الإدغام، وانتفاء المانع منه فيها.



[امتناع الإدغام وجوازه]

قال: «وممتنع في نحو: مددْت، مدَدْنا، ومدَدْت إلى مدَدْتُنَّ، ومدَدْنَ، ويمدُدْن، وتمدُدْن، وامدُدْنَ، ولا تمدُدْن».

[امتناع الإدغام وجوازه]

أقول: «وممتنع» عطف على قوله: «واجب».

لما فرغ من ذكر المواضع التي يجب فيها الإدغام شرع في ذكر المواضع التي يمتنع الإدغام فيها، وذلك عند سكون الثاني كما ذكر في المتن، وذلك: مددت إلى مددنا، ويمدُدْن وتمدُدْن، وامدُدْن، ولا تمدُدْن؛ لأن شرطه تحريك الثاني وهو ممتنع هنا؛ لوجوب سكون ما قبل ضمير الفاعل المتحرك[1]؛ لكونه كالجزء من الفعل؛ لأنه لما كان كالجزء لزم من تحريكه أربع حركات، أو للفرق بينه وبين الضمير المنصوب المتحرك، فيكون موضع الممتنع من الماضي تسعة، ومن المضارع اثنين، ومن الأمر واحداً، فيكون المجموع اثني عشر. ومواضع الوجوب من الماضي خمسة وهي الأمثلة الساكنة، ومن المضارع اثني عشر، ومن الأمر أربعة، فيكون المجموع واحداً وعشرين.

قال: «وجائز إذا دخل الجازم على الفعل الواحد، فإن كان مكسور العين كيَفِرُّ أو مفتوحه كيَعَضُّ، فتقول: لم يَفرِّ، ولم يَعضِّ، بفتح اللام وكسرها، ولم يفرِرْ، ولم يَعْضَضْ».

أقول: «وجائز» عطف على قوله: «وممتنع». فلما فرغ من ذكر المواضع التي يجب ويمتنع فيها الإدغام شرع في المواضع التي يجوز فيها الإدغام.

(١) ههنا نقص في المخطوطات الثلاث، ففي (ق) و (ج): وهو ممتنع لوجوب سكون ما قبلها، لأنه لما كان.. الخ، وفي (س): وهو ممتنع ههنا لوجوب سكون ما قبله. والتصحيح من المطبوعة.

والإدغام جائز فيما يكون المثل الثاني ساكناً فيه، وسكونه عارض، وذلك إذا دخل الجازم على الفعل الواحد من المفردات الخمسة؛ لأن سكون الثاني لم يجب ههنا؛ لعدم توالي أربع حركات، بخلاف مددت، فيجوز تحريكه، فيجوز الإدغام نظراً إلى جواز تحريكه وفكه نظراً إلى سكونه.

فإن قيل: إن حرك الثاني وجب الإدغام، وإلا امتنع، فلم يتصور الجواز.

قلنا: جوازه باعتبار تحريك الثاني، وتحريكه جائز، وكذا الإدغام المتفرع عليه، وإذا دخل الجازم على الفعل الواحد، فلا يخلو من أن يكون عين فعله مكسوراً أو مفتوحاً أو مضموماً، فإن كان مكسوراً كيفِرّ، أو مفتوحاً كيعَضّ، فيجوز فيهما الإدغام كقولك: لم يَفِرَّ، ولم يعضِّ، بفتح اللام وكسرها. أما الكسر، فلأنه أصل في التقاء الساكنين؛ ولهذا قيل: الساكن إذا حرّك، حرّك بالكسر. وأما الفتح؛ فلأنه أخف الحركات، وأصلهما: لم يَفْرِرْ، ولم يَعْضَضْ، فنقلت حركة أول المثلين إلى ما قبلهما فيهما، روماً للإدغام، ثم فتح الثاني، أو كسر لما قلنا، فأدغم الأول فيه فقيل: لم يفِرَّ، ولم يعضِّ بكسر الراء والضاد أو فتحهما.

قال: «وهكذا حكم يقشَعِرُّ، ويَحْمَرُّ، ويَحْمَارُّ».

أقول: وكذا حكم يَقشَعِرّ ويحمرُّ ويحمارُّ إذا دخل الجازم عليها؛ فإنه يجوز فيها الإدغام وفكّه، فتقول فيها مع الإدغام: لم يَقْشَعِرِّ، ولم يَحْمَرِّ، ولم يَحْمارِّ بفتح اللام وكسرها، ولم يقشَعْرِرْ، ولم يحمَرِرْ، ولم يحمارِرْ، بفكه.

والدليل على جواز الإدغام وفكه ههنا كالدليل ثَمَّةَ، فتأمّل.

قال: «وإن كان العين مضموماً فيجوز الحركات الثلاث، مع الإدغام وفكِّه. نقول: لم يَمُدُّ، بحركات الدال، ولم يَمْدُدْ».

أقول: إن كان الفعل الذي دخل عليه الجازم مضموم العين فيجوز فيه الحركات الثلاث: أعني الفتحَ، والكسرَ، والضَّمَّ مع الإدغام.

أما الفتح والكسر فلما مرّ، وأما الضّمّ؛ فللإتباع بحركة عين الفعل، فنقول: لم يمدُّ، بحركات الدال، ولم يَمْدُدْ، بفكّه.



[الإدغام في فعل الأمر واسم الفاعل]

قال: «وهكذا حكمُ الأمرِ فنقول: فِرَّ وعَضِّ -بكسر اللام وفتحها- وافرِرْ، واعضَضْ، ومُدِّ -بحركات الدال- وامْدُدْ».

[الإدغام في فعل الأمر واسم الفاعل]

أقول: وهكذا الأمر بالصيغة في الإدغام، وفكّه؛ لأنه في حكم المجزوم، فتقول في الأمر المأخوذ من تَفِرُّ، وتَعَضُّ: فِرَّ وعضِّ -بكسر اللام وفتحها- وافرِرْ، واعضَضْ - بفكه - وفي الأمر المأخوذ من تَمُدُّ: مُدّ - بحركات الدال - وامدُدْ - بفكه -.

قال: «وتقول في اسم الفاعل: مادٌّ، مادّانِ، مادّونَ، مادّةٌ، مادّتانِ، مادّات، ومَوادُّ، والمفعول: ممدودٌ، كمنصور».

أقول: لما فرغ من ذكر أحكام إدغام الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي من الفعل المضاعف بحسب الوجوب والامتناع والجواز، شرع في ذكر أحكام إدغام اسم الفاعل والمفعول.

اعلم أنك إذا بنيت اسم الفاعل من الفعل المضاعف يجب الإدغام في اسم الفاعل سواءٌ كان مفرداً، أو مثنىً، أو مجموعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، سوى الجمع الذي يكون على وزن فَعَلَةٍ نحو: مدَدَةٍ؛ فإن الإدغام فيه ممتنعٌ.

«**فتقول في اسم الفاعل: مادٌّ، مادّانِ، مادّونَ**» للمذكر بالإدغام -لوجود شرطه- ومَدَدَةٌ جمع مادّ كفَسَقَةٍ، وفَجَرَةٍ، وبَرَرَةٍ، وكَفَرَةٍ، جمع فاسق، وفاجر، وكافر، وبارٍ -بفك الإدغام- فإن الإدغام فيها يؤدي إلى اللبس؛ إذ لو أدغم فيها وقيل: مَدَّةٌ، لم يعلم أنها فَعْلَةٌ -بإسكان العين- أم فَعَلَةٌ -بفتحها- فيلتبس زِنَةٌ بزِنَةٍ أخرى.

«**ومادّةٌ، مادّتان، مادّات، ومَوادُّ**» للمؤنث بالإدغام. وتقول في اسم «**المفعول ممدود، كمنصور**» -بفك الإدغام-؛ لانتفاء شرطه وهو عدم الفصل بحرف أو حركة.

[المعتَلّ]

قال: «فصلٌ في المعتَلّ»

«المعتلّ: ما كان أحد أصوله حرف علةٍ، وهي الواو، والياء، والألف، وتسمى حروف المدّ، واللين».

[المعتَلّ]

أقول: الثاني[١] فصلُ المعتل، **وله معنيان**:

لغويٌّ، وصناعي، **فالمعتل -في اللغة-** اسم المفعول من باب الافتعال نحو: اعتلّ يعتلُّ اعتلالاً، فهو معتلٌّ، وذاك معتلٌّ، أصلهما[٢] مُعْتَلِلٌ - بكسر اللام الأولى - في اسم الفاعل، وفتحها في اسم المفعول.

وفي الصناعة: ما ذكره المصنف في المتن وهو: «**ما كان أحد أصوله حرف علةٍ**» سواءٌ بقيت على حالها كَقَوَلَ، أو قلبت كقَالَ، أو حذفت كقُل. فالضمير في «أصوله» راجعٌ إلى «ما» الذي هو عبارة عن المعتل.

والمراد بأصوله: الحروف الأصلية التي تقابل بالفاء، والعين، واللام.

فإن قيل: يلزم منه أن لا يكون نحو: وقَى، وشوَى، معتلاً؛ لعدم كون أحد أصوله حرف علةٍ.

قلنا: لما كان اثنان أو ثلاثة منها حرف علةٍ لكان أحدها[٣] كذلك؛ ولأن الفعل لما كان معتلاً بوجود حرف واحد، فالأولى أن يعتلّ بأكثر منه.

وحروف العلةِ ثلاثة: «**هي الواو، والياء، والألف**». وإنما سميت هذه

---

(١) هذا عطفٌ على قوله في أول بحث المضاعف: الأول: فصلٌ المضاعف.

(٢) في (ق) و (ج): أصلها، والظاهر ما أثبتنا من (س).

(٣) في (س): لكان أحدهما، وهو خطأ.

الحروف بحروف العلة لما وقع بها من التغيرات المطردة من القلب، والحذف، والإسكان.

أو نقول: إنما سميت هذه الحروف بحروف العلة؛ لأن العليل لا يتلفظ إلا بها عند الأنين، فأضافوا هذه الحروف إلى العلة؛ لتلفظ العليل بها؛ لأن من عاداتهم أنهم أضافوا شيئاً إلى شيءٍ بأدنى ملابسة، ويسمى كل واحد منها **«حروف المدّ واللين»**؛ لما فيها من مدّ الصوت وتطويله عند التلفظ بها.

واعلم أن تسمية حروف العلة بحروف المدّ واللين ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيل وهو: أن حروف العلة إذا كانت ساكنة تسمى حروف اللين[1]، ثم إذا كانت حركة ما قبلها من جنسها تسمى حروف المد، فكل حرف مدٍّ لينٌ، ولا ينعكس؛ لأن حرف العلة إذا كانت ساكنة، ولم تكن حركة ما قبلها من جنسها صدقَ عليها أنها حرف لين ولا يصدق عليها أنها حرف مدّ، وإذا كان كذلك فيكون الألف مدّاً دائماً؛ لدوام سكونه بعد فتحةٍ تناسبه، والواو والياء تارةً حرفا لين، كما في قَوْل وبَيْع، وأخرى حرفا مدٍّ كيَقُوم، ويبِيعُ، وتارةً ليستا حرفي لين، ولا حرفي مدّ، بل هما بمنزلة الصحيح وذلك: إذا وقعتا في أول الكلمة نحو: وعَدَ ويسَرَ؛ فإن كل واحد منهما بمنزلة الحرف الصحيح[2].

فإن قيل: حاصل الكلام: المعتل ما فيه حرف علة أصلية، وتلك الأصلية هي الواو، والياء، والألف، فيلزم أن يكون الألف أصلية[3] في الفعل؛ لكنها لم تكن أصلية فيه؛ لوجوب قبول الأصول الحركات[4].

---

(١) في (س) و (ج) والمطبوعة: إذا كانت ساكنة يسمى حروف اللين، وفي (ق): سمّيَ حروف اللين، والتصحيح من عندنا لقوله بعد ذلك: تسمى حروف المدّ.

(٢) في (ق) والمطبوعة: بمنزلة حرف الصحيح، وهو خطأ والتصحيح من (س) و (ج).

(٣) هكذا في المخطوطات الثلاث والمطبوعة، والأولى: أن تكون الألف أصلية.

(٤) في (ق): لوجوب قبول الأصل الحركات، وما أثبتناه من (س) و (ج) والمطبوعة.

قلنا: هي عائدة إلى حرف علة، وهي أعم من أن يكون أصلية أو غيرها[(١)].

قال: «والألف حينئذٍ تكون منقلبة عن الواو والياء»[(٢)].

أقول: هذا جواب عن سؤال مقدر، فكأنه سأل سائل: إن حروف العلة كلها أصلية أم لا؟

فأجيب: أن الواو والتاء تارةً أصليتان، وأخرى زائدتان، والألف لا تكون أصلية أبداً لا في الاسم، ولا في الفعل، وهي زائدة كما في ضارب[(٣)]؛ وإما منقلبة عن واو نحو: قال، أو عن ياء نحو: باع؛ لأنا استقرأنا بناء الأسماء المتمكنة والأفعال، فلم نجد الألف فيها إلا منقلبة عن الواو والياء، أو زائدة.

وأما الحروف فالألف فيها أصل؛ لأن الحروف غير مشتقة ولا متصرفة، فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر، فلا يعدل عنه من غير دليل، فلا يقال في ألف ما: إنها زائدة؛ لعدم اشتقاق يفقد فيه ألفها، ولا يقال: إنها بدل؛ لأن الإبدال نوع من التّصرُّف ولا تصرُّف للحروف، ولا يكون الألف أولاً؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، والابتداء بالساكن محال.

قوله: «**حينئذ**» أي حين كون الفعل معتلاً بها، فأسقطت الجملة، وعوّضت[(٤)] عنها التنوين.

---

(١) كذا في (س) و (ج) والمطبوعة، وفي (ق): هي عائدة إلى حروف العلة، وهي أعم من أن يكون أصلية أو غيرها، والظاهر أن نقول: هي عائدة إلى حرف العلة، وهي أعم من أن تكون أصلية أو غيرها.

(٢) في (س) والمطبوعة والتفتازاني: والألف حينئذٍ يكون منقلبة عن الواو والياء، وما أثبتناه من (ج).

(٣) في (س): وهي زائدة كما في ضربوا، وبناء.

(٤) كذا في المخطوطات الثلاث والمطبوعة، والظاهر: وعوّض عنها التنوين.

[أنواع المعتل]

قال: «وأنواعه سبعة».

[أنواع المعتل]

أقول: أنواع المعتل سبعة، والضمير في: «**أنواعه**» راجع إلى المعتل.

والدليل على انحصاره فيها: هو أن حرف العلة فيه إما أن يتعدد أو لا؛ فإن لم يتعدد فإما أن يكون فاءً، أو عيناً، أو لاماً، فإن تعدد فإما أن يكون اثنين، أو ثلاثة، فإن كان ثلاثة فهو كواو، وياء[1]، وإن لم يكن ثلاثةً إما أن يفترقا، أو يقترنا، فإن افترقا يسمى لفيفاً مفروقاً، وإن اقترنا فإما أن يكون فاءً وعيناً، أو عيناً ولاماً[2]. ويسمى لفيفاً مقروناً.



(١) أي كلمتي واو وياء، فإن في كل منهما ثلاثة من حروف العلة.

(٢) في (ق) والمطبوعة: فإما أن يكون فاءً أو عيناً أو لاماً، وفي (س): فإما أن يكون فاءً وعيناً ولاماً، وما أثبتناه من (ج) وهو الصحيح الموافق للتفتازاني.

[المعتل الفاء]

قال: «الأول: المعتلُّ الفَاء، ويقال له المثالُ؛ لمماثلة الصَّحيح في احتمال الحركات، أما الواو فتحذف من مضارع الفعل الذي على يَفْعِلُ -بكسر العين- ومن مصدره الذي على فِعْلَةٍ، وتسلم في سائر تصاريفه، تقول: وَعَد، يَعِدُ، عِدَةً، ووَعْداً، فهو واعد، وذاك مَوْعود، عِد، لا تَعِدْ، وكذلك: وَمَقَ يَمِقُ مِقَةً».

[المعتل الفاء]

أقول: النوع الأول من أنواع المعتلِّ المعتلُّ الفاء، وتقديمه؛ لتقدمه طبعاً، ويقال له المثال؛ لمماثلته الصحيح في الصحة، وقبول الحركة؛ فإن وَعَد، ويَسَر، كنصر، وضرب.

والمعتل قسمان: واويٌّ، ويائيٌّ، أعني: فاءُ فعله إما واو أو ياء، أما الواو فتحذف من المضارع الذي على وزن يَفْعِل -بكسر العين وفتح الياء- سواء كان ماضيه على وزن فَعَل -بفتح العين- أو فَعِلَ -بكسرها- نحو: وَعَدَ، يَعِدُ، أصله: يَوْعِدُ، فحذفت الواو تخفيفاً؛ لئلا يثقل على اللسان؛ لأن الواو ثقيلة؛ لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، فكأنها بين كسرتين، إحداهما: الكسرة الملفوظة بعد الواو، والثانية: الياء، وهي أخت الكسرة، فوقوعها على هذا الوجه يستلزم الثقل، فلهذا آثروا الخفة بحذف شيء منه، فلم يجز حذف الياء؛ لأنه علامة المضارع، وحذفه إخلال للمقصود، مع كراهة الابتداء بالواو، فلم يجز حذف الكسرة؛ لأنها معرِّفة البِنْيَة[1]، ولأنه يتوالى ساكنان: الفاء والعين، فلم يبق إلا الواو.

---

(١) في المخطوطات الثلاث: معرّفة المبنية. وهو خطأ، والتصويب من المطبوعة. أي إن الكسرة تُعرِّف بنية الكلمة، ومن أي باب هي.

قوله: «ومن مصدره الذي على فِعْلَةٍ» أي يحذف أيضاً الواو من كل مصدر على وزن «فِعْلَةٍ» -بكسر الفاء وسكون العين- كعِدَةٍ، وزِنَةٍ، والأصل: وِعْدَةٌ و وِزْنَةٌ، وإنما تحذف الواو من المصدر الذي على فِعْلَةٍ؛ لأنها مكسورة وهي ثقيلة على الواو، مع أن إعلاله تابعٌ لإعلال فعله، فحذفت الواو، وحرك ما بعدها؛ لأن الابتداء بالساكن محال، ولزم تاء التأنيث كالعوض عن المحذوف، فإذا زال أحد الوصفين لم يحذفوا الواو نحو الوعد. ولما حذفوا الواو من يعد حذفوها من تَعِدُ، وأعد، ونَعِدُ، وإن لم يوجد علة حذفها طرداً لِلْباب.

وتسلم الواو في سائر تصاريفه من الماضي، واسم الفاعل والمفعول نحو: وَعَد فهو واعِد وذاك موعودٌ.

فإن قيل: لِمَ لم يحذفوا الواو في يُوعِدُ مضارع أوْعَدَ مع أنها واقعة بين واو وكسرة؟

قلت: إن أصله: يُؤَوْعِدُ؛ فإنها في الأصل واقعة بين همزة وكسرة؛ فلذلك تثبت.

قوله: «وكذا ومَقَ يَمِقُ» أي حكم وَمَقَ يَمِقُ كحكم وَعَدَ يَعِد في جميع تصاريفه، وأصل يمِقُ يَوْمِقُ، كيَوْعد.

قال: «فإذا أزيلت كسرة ما بعدها أعيدت الواو نحو: لم يُوعَدْ».

أقول: إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو في نحو: يعد، أعيدت الواو المحذوفة؛ لزوال كسرة توجب حذفها، وذلك إذا كان الفعل مبنيًّا للمفعول نحو: لم يوعد، وفي التنزيل: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

قال: «وتثبت في يَفْعَلُ - بفتح العين - كَوَجِلَ يَوْجَلُ».

أقول: وتثبت الواو في المضارع إذا كان على يَفْعَلُ -بفتح العين- نحو: يَوجَلُ؛ لعدم كسرة توجب حذفها. وفي يَوْجَلُ أربع لغات:

يَوْجَل - بإثبات الواو - وَيَيْجَل -بقلب الواو ياءً؛ لأن الياء أخف من الواو - ويَاجَلُ - بقلب الواو ألفاً؛ لأن الألف أخف من الواو والياء - ويِيْجَلُ - بنقل حركة حرف المضارعة من الفتح إلى الكسر، وقلب الواو ياءً.

قال: «ايجَل أصله: اوْجَلْ، قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها».

أقول: ايجل: أمرٌ للمخاطب من تَوْجَلُ حذفت منه حرف المضارعة، وزيد في أوله همزة الوصل مكسورةً، وحذفت حركة اللام -أي حركة لام الفعل- للجزم فصار: اوْجَلْ، ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار: ايجل.

قال: «فإن انضم ما قبلها أعيدت الواو، تقول: يا زيد ايجل، تلفظ بالواو، وتكتب بالياء».

أقول: إذا كان ما قبل الياء المنقلبة عن الواو ضمة عادت الواو المنقلبة إلى أصلها في اللفظ دون الخطّ، فتقول: «**يا زيد ايجل، تلفظ بالواو، وتكتب بالياء**». وذلك لأن همزة الوصل لما سقط في الدرج[١] يبقى الياء ساكنةً[٢] وما قبلها مضمومٌ في اللفظ، قلبت الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها في اللفظ.

وإنما قلنا: في اللفظ؛ لأن الهمزة ثابتةٌ في الخط؛ لكن تكتب بالياء، لثبوت همزة الوصل في الخطّ مكسورةً، وهي مانعةٌ لقلب الياء واواً في الخطّ، إذ الياء وإن كانت ساكنةً حينئذٍ، لكن ما قبلها همزة وصلٍ في الخط، والضمة قبل الهمزة لا قبل الياء حتى ينقلب الياء واواً في الخطّ، والهمزة متوسطة في الخطّ بين الياء والضمة، وهي حاجزةٌ حصينةٌ في الخطّ يمنع[٣] الياء عن

---

(١) هكذا في (س) و (ق) والمطبوعة، وفي (ج): لما تسقط في الدّرج، والصحيح: لما سقطت في الدّرج.

(٢) هكذا في المخطوطات الثلاث والمطبوعة، والأولى: تبقى الياء ساكنةً.

(٣) هكذا «يمنع» في (ق) و (ج) والمطبوعة، والظاهر تمنع.

انقلابها في الخط، وإنما تلفظ بالواو وتكتب بالياء؛ لأن مبنى التلفظ على الوصل، ومبنى الكتابة على الوقف، فإذا وصلت زيداً بايجل في يا زيد ايجل، أسقطت همزة الوصل من التلفظ فتكون الياء، وما قبلها مضمومٌ، فتقلب الياء واواً في التلفظ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها.

وإذا وقفت على زيدٍ في يا زيد ايجل، ثم تلفظت بايجل، أثبت همزة الوصل مكسورةً فتقلب الواو ياءً؛ لوجود موجب قلبها إياها حينئذٍ -وهو سكون الواو وانكسار ما قبلها- أما إذا كان قبلها كسرة، تلفظ بالياء وتكتب بالياء أيضاً نحو: يا عبد الله ايجل.

قال: «وفي يَفْعُلُ بالضم كَوَجُهَ[1] يَوجه، اوجه، لا توجه».

أقول: وتثبت الواو في المضارع الذي على وزن يَفعُلُ -بضم العين -«كوَجُهَ، يَوجُهُ، أُوْجُهْ، لا تَوْجُهْ»؛ لفقدان ما يوجب حذفها حينئذٍ وهو وقوعها بين الياء والكسرة؛ إذ الواو ههنا واقعة بين الياء والضمة، والمجانسة بينهما ثابتةٌ.

قال: «وحذفت الياء من يَطَأُ، ويَضَعُ، ويَسَعُ، ويَقَعُ، ويَدَعُ؛ لأنها في الأصل يَفْعِلُ ففتحت لحرف الحلق».

أقول: هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره: سلمنا أن الواو قد حذفت من يَعِدُ؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، فلم حذفت «من يطأ، ويَضَعُ، ويَسَعُ، ويَقَعُ، ويَدَعُ»؛ لأن الواو لم يقع فيها بين الياء والكسرة، بل وقع بين الياء والفتحة، فلم يوجد فيها ما يوجب حذف الواو منها.

أجاب عنه: بأن الواو إنما حذفت منها؛ لأنها في الأصل على يَفْعِلُ -بكسر

---

(١) وَجُهَ: أي أصبح وجيهاً.

العين- فالواو واقعة بين الياء والكسرة، فحذفت الواو لوقوعها بينهما، ثم فتحت العين فيها لوجدان حرف الحلق فيها.

قال: «ومِن يَذَرُ؛ لكونه في معنى يَدَعُ».

أقول: هذا أيضاً جوابٌ عن سؤال[1] مقدر تقديره: لو كان حذف الواو لوقوعه بينهما لما حذفت من يَذَرُ؛ لعدم وقوعه بينهما، ولو كان فتح العين لحرف الحلق لما فتحت في يَذَرُ لعدم حرف الحلق فيه.

قلنا: لا نسلم عدم وقوعه بينهما؛ فإن أصلَ يَذَرُ يَوذِرُ -بكسر العين- فالواو واقعة بين الياء والكسرة، فحذفت لذلك ثم فتحت، وإن لم يوجد فيه حرف الحلق؛ لكونه بمعنى يدع، وقد تحقق حرف الحلق في يَدَعُ.

قال: «وأماتوا ماضيَ يَدَعُ ويَذَرُ، وحذفُ الواو دليلٌ على أنه واويٌّ».

أقول: لم يستعمل العرب ماضيَ يَدَعُ ويَذَرُ وكذلك لم يستعملوا اسم الفاعل والمفعول[2]، والزمان، والمكان، والآلة، والمصدر؛ لأنهما بمعنى ترك فتركتهما واستعملت يَتْرُكُ.

لكنك تقول: لو كان تركهما بمعنى ترك لتركت يدع ويذر، لكونهما بمعنى يترك.

وقوله تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣] بتخفيف الدال نادر لم يعد استعمالاً.

قوله: «**وحذف الواو دليل على أنه واوي**» جواب عن سؤال مقدّر تقديره:

(١) هكذا في (ق)، وفي (س) و (ج) والمطبوعة: جواب عن دَخْلٍ.

(٢) في (ق): لم تستعمل في اسم الفاعل والمفعول. وفي (ج) والمطبوعة: لم يستعمل اسم الفاعل. وهما غير ظاهرين، وما أثبتناه من (س).

إذا لم يستعمل العرب ماضي يدع ويذر، فكيف يعلم أنهما واويان أو يائيان؟ لأن واويته تعرف بالماضي واسم الفاعل واسم المفعول وغيره[١]، فإذا لم يستعمل هذه[٢] فبأي شيء تعرف واويته؟

قلنا: حذف الفاء دليل على أن المحذوف واو؛ لأنا قد علمنا أن فاءه لا يحذف إلا إذا كان واواً، فإذا حذف فاؤهما علمنا أنهما واويّان.

قال: «**وأما الياء فتثبت على كل حالٍ نحو: يَمُنَ يَيْمُن، ويَئِسَ يَيْأَسُ[٣]، ويَسَر يَيْسِرُ**».

أقول: وأما الياء فتثبت في متصرفاته الفعلية والاسمية، سواء كان عين فعله مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً نحو: يَمُن،ييمُن، ويَئِسَ يَيْأس، ويَسَرَ ييْسِرُ؛ لأن الحذف للتخفيف، وهي خفيفة في نفسها، ووقوعها بينهما لا يستلزم الثقل؛ لما بينهما من الجنسية، فلم يحتج إلى التخفيف.

قال: «**وتقول في أفعَل من اليائي: أيْسَرَ يُوسِرُ، فهو مُوسِرٌ، تقلب الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها**».

أقول: إذا نقل المعتل الفاء اليائي إلى باب الإفعال قلبت الياء واواً في المضارع واسم الفاعل، فتقول في الفعل المأخوذ من اليائي: أيْسَرَ -بإثبات الياء- يُوسِرُ، فهو مُوسِرٌ -بقلب الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها- في المضارع، واسم الفاعل.

---

(١) في (ق) و (ج) والمطبوعة: واسم الفاعل وغيره، والزيادة من (س).

(٢) هكذا في (س) وفي (ق): فلما يستعمل هذه. وهو خطأ، وفي (ج) والمطبوعة: فلما لم يستعمل هذه.

(٣) يَمُنَ ييمُن: كحسُنَ يَحْسُن، من اليمن وهو البركة، ويَئِس ييْأَسُ: كعَلِم يَعْلَم: أي قَنَط.

قال: «وفي افتعل منهما تقلبان تاءً وتدغمان في التاء، تقول: اتَّعَدَ يتَّعِد، فهو مُتَّعِدٌ، واتَّسَرَ يَتَّسِر، فهو مُتَّسِرٌ، ويقال: ايْتَعَدَ ياتَعِدُ فهو مُوتَعِدٌ، وايْتَسر ياتَسِرُ فهو مُوتَسِرٌ، وهذا مكانٌ مُوتَسَر فيه، وحكم ودَّ يَوَدّ كحكم عَضَّ يَعَضُّ، وتقول: ايدَدْ، كاعْضَضْ».

أقول: إذا نقل المعتل الفاء الواويّ واليائي إلى باب الافتعال يجوز أن تقلب الواو والياء تاءً في الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، وأدغمت التاء في تاء افتعل، فتقول في افتعل المأخوذ من الواو: اتَّعَدَ يَتَّعِدُ فهو مُتَّعِدٌ، أصلها: اوتَعَد يوتَعِدُ فهو مُوتَعِدٌ، وتقول في افتعل المأخوذ من الياء: اِتَّسَرَ يَتَّسِرُ فهو مُتَّسِرٌ، أصلها: ايتَسَرَ يَيْتَسِرُ فهو مُيْتَسِرٌ، قلبت الواو ياءً لقرب مخرجهما من مخرج التاء وأُدغمت التاء في تاء افتعل.

وما قيل: قلبت الواو ياءً والياء تاءً مزيّف؛ لكثرة التغيير.

ويقال في لغة الحجاز: ايْتَعَد يَاتَعِدُ فهو مُوتَعِدٌ، وايتسر ياتسر، فهو مُوتَسِرٌ، بقلب الواو ياءً بجنس حركة ما قبلها، فنقلت الواو ياء إن انكسر ما قبلها، والياء واواً إن انضم ما قبلها، وهما بالألف إن انفتح ما قبلهما.

والاتّسارُ لازمٌ فلا يجيء منه اسم المفعول، بل يجيء منه اسم الزمان والمكان على وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي كما أشار إليه المصنف بقوله: «**وهذا مكان مُوتَسَرٌ فيه**» أصله: مُيْتَسَرٌ فيه، قلبت الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها. «**وحكم ودَّ يَوَدُّ كحكم عَضَّ يَعَضّ**» أي حكم المثال المضاعف نحو: ودّ يَوَدّ كحكم المضاعف الصحيح نحو: عَضَّ يَعَضّ في وجوب الإدغام، وامتناعه، وجوازه، وتقول في الأمر منه: «**ايدَدْ كاعضَضْ**»

وايدَدْ أمر من نَوْدِدُ، حذفت منه حرف المضارعة[1] وزيدت في أوله همزة الوصل مكسورةً، وحذفت حركة الدال الثانية للجزم فصار: اِوْدَدْ، قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: ايدَدْ، كاغْضَضْ.



(١) هكذا بتأنيث الفعل في: حُذِفَتْ، في المخطوط والمطبوعة، والمؤلف يؤنث الحرف ويذكره كما أسلفنا.

[المعتل العين]

قال: «الثاني: المعتل العين، ويقال له: الأجوف، وذو الثلاثة؛ لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك».

[المعتل العين]

أقول: النوع الثاني من أنواعه المعتل العين[1] -وهو ما كان عين فعله حرف علة- ويقال له: معتل العين؛ لكون فعله حرف علة، وأجوف؛ لوقوع حرف العلة في وسطه الذي هو بمنزلة الجوف من الحيوان[2]، وجوف الشيء وسطه، «**وذو الثلاثة؛ لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك**» نحو: قُلْتُ، وبِعْتُ، كأنهم نزّلوا الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرف من حروف العلة؛ لشدة اتصاله وامتزاجه بها.

قال: «فالمجرّدُ منه تُقْلَبُ عينه في الماضي ألفاً سواءٌ كان واواً أو ياءً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما نحو: صَانَ، وباع».

أقول: المعتل العين إما اسم، أو فعلٌ، والفعل إما مُجَرَّدٌ، أو مزيدٌ، والمجرد إما ماضي أو مضارع، والماضي إما معلوم أو مجهول.

فالمعلوم: «**تقلب عينه في الماضي ألفاً سواء كان واواً، أو ياءً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما نحو: صان وباع**». أصلهما: صَوَنَ، وبَيَعَ، قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، وثقل الحركة عليهما؛ لأن حرف العلة ضعيفة لا تحتمل الحركة فقلبت الواو والياء ألفاً؛ للتخفيف؛ لأن الألف أخف من الواو والياء؛ إذ التلفظ بالألف أسهل من التلفظ بالواو والياء.

---

(١) في (ق) و(س) والمطبوعة: من أنواع المعتل العين. وما أثبتناه من (ج) وهو الصحيح.
(٢) الحيوان هنا يشمل الإنسان أيضاً كما هو ظاهر.

قال: «فإن اتصل به ضميرُ المتكلم أو المخاطب، أو جمع المؤنث الغائبة نُقِلَ فَعَلَ من الواوي إلى فَعُلَ، ومن اليائي إلى فَعِلَ دلالة عليهما».

أقول: هذا ما لم يتصل الضمير المرفوع المتحرك بالماضي المعتل العين، الواوي واليائي، فإن اتصل به الضمير المرفوع المتحرك من ضمير المتكلم مفرداً أو مجموعاً، أو ضمير المخاطب أو المخاطبة مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، أو ضمير جمع المؤنث السالم، فهو إما فَعَلَ، أو فَعُلَ، أو فَعِلَ، فإن كان فَعَلَ فإما واويٌّ أو يائيّ، فإن كان واويّاً «**نُقِلَ فَعَل من الواويّ إلى فَعُلَ**» وإن كان يائياً نقل فَعَلَ من اليائيّ إلى فَعِلَ؛ لأنه لولاه فإما أن تقلب أو لا، فإن قلبت التقى الساكنان وهما الألف واللام، فيسقط الألف للساكنين فيلتبس الواوي باليائي، وإن لم تقلب لزم خرم القاعدة من قلبهما ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما، فوجب النقل - لثقل الضمة والكسرة عليهما - إلى الفاء بعد سلب[1] حركته؛ لامتناع تحريك المتحرك، ثم يحذفان للساكنين؛ لدلالة الضمة والكسرة على الواو والياء المحذوفين، فتقول في فَعَل من الواوي: صان، صانا، صَانُوا، صانتْ، صانَتا بقلب الواو ألفاً في الكل لما مرّ.

فإذا اتصل به ضمير المتكلم قيل فيه: صُنْتُ، أصله: صَوَنْتُ على وزن فَعَلْتُ ثم نقل من الفتح إلى الضم ثم نقلت حركة الواو - وهي الضمة - إلى الفاء - وهو الصّاد - بعد سلب حركة الفاء، فالتقى الساكنان بين الواو والنون فحذفت الفاء لالتقاء الساكنين، فصارَ: صُنْتُ على وزن قُلْتُ.

---

(١) ها هنا اضطراب وخطأ في العبارة في المخطوطتين والمطبوعة، ففي (ق): فوجب الثقل لثقل الضمة والكسرة لنقلهما إلى الفاء بعد سلب... وفي (س): فوجب الثقل لثقل الضمة والكسرة لثقلهما عليها إلى الفاء بعد سلب... وفي المطبوعة: فوجب الثقل لنقل الضمة والكسرة لثقلهما عليهما إلى الفاء... ولعل العبارة الصحيحة ما أثبتناه من (ج).

وكذلك حكمه إذا اتصل به جمع المتكلم نحو: صُنّا، أو ضمير المخاطب نحو: صُنْتَ، أو ضمير جمع المؤنث الغائبة نحو: صُنَّ، في النقل من فَعَل -بفتح العين- إلى فَعُلَ -بضمها- ونقل حركة العين إلى ما قبلها، بعد سلب حركة ما قبلها وحذف العين، إلا أنه أدغم النون في النون في جمع المؤنث الغائبة وجمع المتكلم؛ لأنّ أصل صُنَّ: صَوَنْنَ، فأدغمت النون في النون، ثم أبدلت الفتحة ضمة، ثم نقلت إلى الفاء، ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين، وأصل صُنّا: صَوَننا، فأدغمت النون في النون، ثم أبدلت، ثم حُذِفَتْ كما في جمع المؤنث السالم، وتقول في المعتل العين اليائي الذي يكون على وزن فَعَلَ -بفتح العين-: باع، باعا، باعوا، باعت، باعتا، بقلب الياء ألفاً في المجموع[١]؛ لما مرَّ في الواوي. فإذا اتصل به ضمير المتكلم قيل فيه: بِعْتُ، أصله: بَيَعْتُ على وزن فَعَلْتُ، ثم نقلت الفتحة إلى الكسرة، ثم نقلت حركة الياء - وهي الكسرة - إلى الفاء بعد سلب حركة الفاء، فالتقى الساكنان، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، فصار بعت، وكذلك حكمه إذا اتصل به ضمير جمع المتكلم أو المخاطب مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، أو ضمير جمع المؤنث في نَقْلِ فَعَلَ بفتح العين إلى فَعِلَ بكسرها، ونقل حركة الياء إلى ما قبلها، وحذف عين الفعل لالتقاء الساكنين كما ذكرنا في بِعْتُ.

ودلالة في قوله: «**دلالة عليهما**» منصوب بأنه مفعول له، أي نقل فَعَل من الواوي إلى فَعُلَ، ومن اليائي[٢] إلى فَعِلَ؛ لأجل دلالة الضمة والكسرة على الواو والياء المحذوفتين.

---

(١) في (س): في الكل، وما أثبتناه في (ق) و (ج) والمطبوعة.

(٢) في (ق) و (ج): من الواو إلى فَعُل ومن الياء. . والصواب ما أثبتناه من (س) والمطبوعة.

قال: «ولم يُغَيِّرْ[1] فَعُل، ولا فَعِلَ إذا كانا أصليّين[2]، ونقلت الضمة والكسرة إلى الفاء، وحذفت العينُ لالتقاء الساكنين، فتقول: صان، صانا، صانوا، صانَتْ، صانَتَا، صُنَّ، صُنْتَ، صُنتما، صُنْتُمْ، صُنْتِ، صنتما، صُنْتُنَّ، صُنْتُ، صُنّا، وتقول: بِعْتُ بِعْنا».

أقول: إذا كان المعتل العين الواوي واليائي موضوعاً بحسب الأصل على وزن فَعُلَ، وفَعِل - بضم العين وكسرها - نحو: طَوُل وهَيِبَ، واتصل بهما ضمير المتكلم مفرداً، أو مثنًى، أو مجموعاً، أو ضمير المخاطب، أو المخاطبة، مفرداً، أو مثنًى، أو مجموعاً، أو ضمير جمع المؤنث الغائبة، لم يغيّر كل واحد منهما عن صيغته الأصلية التي وضعت عليها، إلا أنه نقلت ضمة العين وكسرتها إلى ما قبلها، وحذفت العين؛ لالتقاء الساكنين بينهما وبين اللام، فتقول في الواوي الذي على وزن فَعُلَ بضم العين: طُلْتُ، طُلْنا، طُلْتَ، طُلْتما، طُلْتُمْ، طُلْتِ، طُلْتُما، طُلْتُنَّ.

وَطُلْتُ: أصلها طَوُلْتُ وطَوُلنا إلى آخره، نقلت الضمة إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، وحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين اللام[3].

وتقول في المعتل اليائي عند اتصال الضمير به: هِبتُ، هِبْنا، هبْتَ، هِبْتُما، هِبْتُم، هِبْتِ، هِبْتما، هبتُنّ، فنقلت الكسرة إلى ما قبلها فيها، وحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين بين الياء ولام الفعل.



---

(١) في (ق) والمطبوعة: لم يتغيّر.

(٢) في (ج): ذا كانا أصلين. وما أثبتناه من (س) والمطبوعة.

(٣) في (ج): بينهما وبين اللام. وهو خطأ.

[المبني للمفعول من المعتل العين]

قال: «وإن بنيتَه للمفعول كسرتَ الفاء من الجميع فقُلْتَ: صِينَ، واعتلاله بالنقل والقلب، وبِيعَ، واعتلاله بالنقل فقط».

[المبني للمفعول من المعتل العين]

أقول: إذا بنيتَ ماضي معتل العين الواوي، أو اليائي للمفعول كسرْتَ الفاء من فَعَلَ في الأمثلة الساكنة بكسرة منقولة عن العين بعد سلب ضمة الفاء؛ لأن الماضي إذا بني للمفعول وجب ضمُّ الأول، وكسرُ ما قبل الآخِرِ كما مرّ في الصحيح. فإذا فعلتَ هكذا ههنا كانت الواو والياء مكسورتين بعد مضموم وهو ثقيل لا سيما في حروف العلة، فوجب نقل الكسرة إلى الفاء، وقلب الواو ياء في الواوي؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فقلت: صِينَ، صِينَا، صينوا، صينتْ، صِينتا، في الواوي، بنقل كسرة واو صُوِنَ إلى الصّاد وقلبه ياءً، فيكون اعتلاله بالنّقل والقلب.

وقلت: بِيع، بِيعا، بِيعوا، بيعَتْ، بِيعتَا في اليائي، نقلت كسرة الياء إلى الباء فيكون اعتلاله بالنقل، وكسرت الفاء في الجميع، وحذفت العين في الأمثلة المتحركة فقلت: صُنْتَ، صُنْتُما، صُنتُمْ، صُنْتِ، صُنْتُما، صُنْتنَّ، صُنْتُ، صُنّا في الواويّ بنقل كسرة الواو وقلبه ياءً، وحذفه للساكنين، فيكون إعلاله بالنقل والقلب والحذف، وقلت: بِعْتَ، بِعْتُما، بِعْتُمْ، بِعْتِ، بِعْتُما، بِعْتُنَّ، بِعْتُ، بِعْنا، بنقل كسرة الياء إلى الباء وحذفه، فيكون إعلاله بالنقل والحذف.

قال: «وتقول في المضارع: يَصُون، ويبيعُ، واعتلالهما بالنّقل، ويَخَافُ، ويَهابُ، واعتلالهما بالنّقل والقلب».

أقول: المضارع إما معلوم أو مجهول، فالمعلوم اعتلاله بالنقل، أو به وبالقلب في الأمثلة الساكنة، وبالنّقل والحذف، أو بالنقل والقلب والحذف في الأمثلة المتحركة.

فنقول في المضارع المأخوذ من صانَ وباع: يَصُون، ويَبِيعُ بالنقل؛ لأن أصلهما يَصْوُنُ، ويَبْيِعُ -بضم الواو وكسر الياء- فإذا نقلت[1] إلى الفاء صار: يَصُون ويَبِيع، فيكون اعتلالهما بالنّقل.

وفي المأخوذ من خاف وهاب: يَخافُ ويَهابُ بالنّقل والقلب؛ لأن أصلهما: يَخْوَف ويَهْيَبُ، فإذا نقلت الفتحة إلى الفاء، وقُلبتا[2] ألفاً؛ لتحركهما حكماً، وانفتاح ما قبلهما لفظاً، صار: يَخاف، ويهاب، فيكون اعتلالهما بالنقل والقلب.

وفي المأخوذ من صُنَّ: يَصُنَّ بالنقل والحذف؛ فإن أصله: يَصْوُنْنَ، فإذا أدغمت النون صار: يَصْوُنَّ، فإذا نقلت ضمة الواو إلى الصاد وحذفت للساكنين صار: يَصُنَّ.

وفي المأخوذ من خِفْنَ: يَخَفْنَ؛ لأن أصله: يَخْوَفْنَ، فإذا نقلت حركة الواو إلى الخاء قلبت بالألف كذلك، وحذفت الألف للساكنين فصار: يخَفْن، وقس عليهما: يبِعْنَ، ويَهَبْنَ، فيكون إعلال يَصُنَّ بالنقل والحذف، ويَخَفْنَ بالنقل والقلب والحذف.

---

(١) في (ج): فإذ نقلتا. وما أثبتناه من (ق) و (س) والمطبوعة.

(٢) في: (ق) و (س) و (ج): وقلبت، وما أثبتناه من المطبوعة، وهو الصحيح.

والمجهول[١] فاعتلاله بالنقل والقلب بالألف في الأمثلة الساكنة، وبهما وبالحذف في الأمثلة المتحركة، فتقول: تُصانُ، تُصانانِ، تصانُونَ، تُصانِينَ، تُصانان، تُصَنَّ، أُصَانُ، نُصان، وتُباع، تُباعان، تُباعُونَ، تُباعين، تُباعان، تُبْعَنَ.



(١) معطوف على قوله في أول البحث: فالمعلوم فاعتلاله بالنقل.

[دخول الجازم على المعتل العين]

قال: «ويدخُلُ الجازم فيُسْقِطُ العين[١] إذا سكن ما بعده، ويثْبُتُ إذا تَحرَّكَ تقول: لم يَصُنْ، لم يصونا، لم يَصُونوا، لم تَصُنْ، لم تصونا، لم يصُنَّ، لم تصُنْ، لم تصونا، لم تصونوا، لم تصُوني، لم تصُونا، لم تصُنَّ، لم أصُن، لم نصُن».

[دخول الجازم على المعتل العين]

أقول: لما فرغ من الفعل المضارع شرع فيما يتفرع عليه.

واعلم أن الجازم إذا دخل على الفعل المضارع المعتل العين فتسقطُ العينُ، إذ الجازم أسكن لامَ فعله، سواء كان معتل العين واويّاً، أو يائياً، فتقول في الواوي: لم يَصُنْ أصله: لم يَصُون، فلما دخل عليه الجازم حذفت حركة لام الفعل للجزم، فالتقى الساكنان - وهما العين واللام[٢] - فحذفت العين للساكنين فصار: لم يَصُنْ.

وكان العين أولى بالسقوط؛ لأنه معتلٌّ واللام صحيحٌ، فهو أقوى من العين، ولأنه لو سقط اللام فصار: لم يَصْوُ، ولم يَهْيَ، ولم يخا، لسقط العين إذ التقى ساكنان، فتبقى الكلمة المُعْرَبة على حرف واحد. هذا إذا كانت اللام ساكنةً وهي لا تكون[٣] إلا في الأمثلة المستتر فيها الضمير، وهي في الماضي ثنتان، وفي المضارع خمسة، وتثبت العين إذا تحرك لام فعله؛ لعدم التقاء

---

(١) في (س) والمطبوعة: فتسقطُ العينُ. وهو خلاف الظاهر، وما أثبتناه من (ج) والتفتازاني. ولكن الشارح هنا -كما هو ظاهر- اختار النسخة التي بالتاء في: فتسقط وتثبت، وما عند التفتازاني أوضح فإنه قال: ما بعده، وتحرّك، بتذكير الضمير في الموضعين.

(٢) في (ق) والمطبوعة: فالتقى ساكنان بين العين واللام، وما أثبتناه من (ج) و (س) وهو أصح.

(٣) في (ق) والمطبوعة: وهي لا يكون. وهو خطأ.

الساكنين، وهو في الأمثلة البارزة نحو: لم يصونا، ولم يصونوا، ولم يَصُنَّ، أصله: يَصُونْنَ، فالتقى ساكنان بين العين واللام، فحذفت العين؛ لالتقاء الساكنين، ثم أدغمت نون لام الفعل في نون ضمير جماعة المؤنث، ثم دخل عليه لم فصار: لم يَصُنّ، وسكون لام الفعل فيه بواسطة اتصال النون التي هي نون ضمير جماعة المؤنث، ولا يحذف الجازم نون ضمير جماعة المؤنث؛ لأنه ضمير الفاعل، ومن المحال أن يحذف العامل الفاعل.

قال: **«وهكذا قياس لم يَبِعْ، لم يبيعَا، ولم يَخَفْ، لم يخافا»**.

أقول: وحكم المعتل العين اليائي -مثل يبيعُ- إذا دخل عليه الجازم في إسقاط العين وإثباتها كحكم المضارع المعتل العين الواوي إذا دخل عليه الجازم. ففي كل موضع سكن لام الفعل في المعتل العين اليائي حذف عين الفعل، وفي كل موضع لم يسكن لام الفعل لم تحذف العين كما مرّ في المعتل العين الواوي.

ولم يخف، أصله: يخاف، فلما دخل عليه الجازم حذفت حركة لام الفعل للجزم فالتقى ساكنان بين الألف ولام الفعل، فحذفت الألف فصار: لم يخف.

ولم يخافا، أصله: يخافان، فلما دخل عليه الجازم حذفت النون للجزم، فصار لم يخافا، ولم تحذف الألف؛ لعدم موجب حذفها. وقس عليه باقي الأمثلة.



[الأمر من معتل العين]

قال: «وقِس عليه الأمر نحو: صُنْ، صُونَا، صُونوا، صُوني، صُونَا، صُنَّ، وبالتأكيد: صُونَنّ، صُونَانّ، صونُنَّ، صُونِنَّ، صُونَانّ، صُنّانِّ، وبِعْ، بِيعَا، بِيعُوا، بِيعي، بِيعا، بِعْنَ، وخَفْ، خافا، خافوا، خافي، خافا، خَفْنَ، وبالتأكيد: بِيعَنَّ، وخافَنَّ».

[الأمر من معتل العين]

أقول: وقس حكم الأمر المأخوذ من المعتل العين الواوي واليائي على حكم المضارع المجزوم في حذف العين عند سكون ما بعده، وثبوته عند تحركه؛ لكونه في حكم المجزوم، ففي كل موضع سكن لام الفعل من الأمر حذفت عين الفعل منه، وفي كل موضع تحرك لام الفعل منه لم تحذف العين. وعلة إسقاط العين وإثباتها في الأمر كعلتها في المضارع، فاعتبر وتأمل فلا نحتاج إلى إعادتها ههنا.

وإذا دخل على الفعل المضارع المجزوم أو ما في حكمه نون التأكيد عاد ما سقط لأجله؛ لزوال موجب حذفها، فتقول في المجزوم بالتأكيد: لم يصونَنَّ، ولم يَبيعَنَّ، ولم يخافَنّ، بإعادة العين المحذوفة، وفي الأمر: بِيعَنّ، وخافن، وصونَنَّ.

قال: «ومزيدُ الثلاثي لا يَعتلُّ منه إلا في أربعة أبنية: وهي: أجاب، يُجيب، إجابةً، والأصل: إجواباً، أعلّ بالنّقل والقلب، فاجتمع ألفان، فحذفت إحداهما، وعوّض عنها التاء في آخره، واستقام، يستقيم، استقامة، وانقاد، ينقاد، انقياداً، واختار، يختار، اختياراً».

أقول: ومزيد الثلاثي من المعتل العين الواوي واليائي لا يعتل منه إلا أربعة أبنية، وهي: الإفْعال، والاسْتِفعَال، والانْفِعَال، والافْتِعَال، نحو: أجاب،

أصله: أجوب، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها رَوْماً للإعلال، ولاستثقالها عليها، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لفظاً.

ويُجيبُ، أصله: يُجْوِبُ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

وإجابة، أصله: إجْواباً، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها لفظاً، فالتقى ساكنان هما الألف المنقلبة عن الواو، والألف الزائدة للمصدر، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين.

فذهب سيبويه إلى أن المحذوف هي[1] الثانية بناءً على أن الثِّقَل إنما نشأ منها، ولأنها زائدة فهي أولى بالحذف، بخلاف الأولى؛ فإنها بدل من الأصلي.

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف هي الأولى؛ لأن من عادتهم أنهم إذا التقى ساكنان حذفوا الساكن الأول؛ لأن الحذف بمنزلة الإدغام؛ إذ الحذف أفاد التخفيف كما أفاده الإدغام، فكما يدغمون الحرف الأول في الثاني يحذفون الحرف الأول من الساكن؛ ولأن الألف الثانية إنما زيدتْ[2] لدلالتها على المصدر، والحذف ينافيها، ثم عوض عنها تاء التأنيث في الآخر.

فإن قيل[3]: لم عوض عنها تاء التأنيث؟

قلنا: لأن من عادتهم أنهم يعوّضون التاء عن حرف العلة كالتُّراث والتُّجاه والتُّكلان؛ فإن أصلها: الوُراث، والوُجاه، والوُكلان.

---

(١) هكذا في (س) و (ق) والمطبوعة هنا وفي قوله بعدُ: هي الأولى.

(٢) في (ق) والمطبوعة: لما زيدت، وما أثبتناه من (س).

(٣) هذا السؤال وجوابه ساقطان من (س).

فإن قيل: فلم لم توضع التاء في موضع الواو المحذوف من إجواب، واستقوام؟

قلتُ: طلباً للفرق بين البدل والعوض؛ إذ البدل القائم مقام الشيء، فكان من حقه أن يقع موقع المبدل منه، والعوض يجبر ما نقص من الكلمة، فإذا وقع العوض فقد حصل الجبر.

فإن قيل: فما فائدة تعيّن هذه التاء بالآخر[1]؟

قلتُ: لأنها تاء التأنيث، ومن حقها أن تقع في الآخر؛ لأن الآخر هو محل الزيادة والنقصان، ويجوز ترك التعويض عند الإضافة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [النور: ٣٧] فكان ذكر المضاف إليه بمنزلة تاء التأنيث.

واسْتَقَامَ: أصلُه: اِسْتَقْوَمَ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها.

وأصل استقامة: استقوام، نُقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها لفظاً، فالتقى الساكنان، وهما الألف المنقلبة عن الواو وألف المصدر، فحذفت إحداهما، ثم عوضت عنها التاء في آخرها لما مرّ آنفاً.

وأصل انقاد ينقاد: انْقَوَدَ، ينقَوِدُ، قلبت الواو ألفاً فيهما لتحركها وانفتاح ما قبلها لفظاً.

وأصل انقياد: انقواد، حذفت حركة الواو ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها.

وأصل اختار يختار: اختَيَرَ يخْتَيِرُ، قلبت الياء فيهما ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. واختيارٌ على الأصل.

---

(١) في (س): فما فائدة التغيير هذا التاء بالعجز، وهو خطأ، وفي المطبوعة: تعيين هذه التاء.. وما أثبتنا من (ق).

[المبني للمفعول من المعتل العين]

قال: «وإذا بنيتها للمفعول قلت: أجيب يجاب، واستُقيم يُستَقام، وانقيد يُنقاد، واختير يُختار».

[المبني للمفعول من المعتل العين]

أقول: إذا بنيت هذه الأفعال المذكورة لما لم يُسَمَّ فاعله، تقلب العين في الماضي ياء، وفي المضارع ألفاً، سواء كان واواً أو ياء، نحو أجيب ،أصله: أُجْوِبَ مثل: أُكْرِمَ، نقلت الكسرة إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

وأصل يُجابُ: يُجْوَب مثل يُكْرَم، قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن.

وأصل اسْتُقيمَ: اسْتُقْوِمَ مثل أُسْتُخْرِجَ، نقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

وأصل يُسْتَقام: يُسْتَقْوَمُ، نُقِلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها حكماً وانفتاح ما قبلها لفظاً.

وأصلُ انقيد: انقُوِدَ مثلُ أُنْقُطِعَ، نقلت حركةُ الواو إلى ما قبلها بعد سَلْبِ حركة ما قبلها، ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

ويُنْقاد أصله: يُنْقَوَد، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

واخْتِيرَ أصله: أُخْتُيِرَ، استثقلت الكسرة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها.

وأصل يُختار: يُخْتَيَرُ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[بناء الأمر من المعتل العين الزائد على الثلاثي]

قال: «والأمر منها: أَجِب أَجِيبَا، واستَقِم اِسْتَقِيما، وانْقَدْ انقادا، واخْتَرْ اختارا».

[بناء الأمر من المعتل العين الزائد على الثلاثي]

أقول: إذا أردت أن تبني الأمر من الأبنية الأربعة المذكورة أعني: أَجَاب، يُجِيبُ، واسْتَقامَ، يَسْتَقِيم، وانْقادَ، يَنْقادُ، واختار، يختار، قلت: «أَجِبْ، أجيبا، واسْتَقِمْ، اِسْتَقِيمَا» الخ، فأجب: أمرٌ من تُجيبُ، حذفت منه حرف المضارعة، وأعيدت الهمزة المرفوضة، ثم حذفت حركة لام الفعل للجزم، فالتقى الساكنان وهما الياء والباء، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار: أَجِبْ، وأَجِيبَا: من تُجِيبان، حذفت منه حرف المضارعة، وأعيدت الهمزة المرفوضة، ثم حذفت النون للجزم، فصار: أجيبا. وقس عليه: أجيبوا، أجيبي، أجيبا، أَجِبْنَ، فتسقط العين إذا سُكِّن اللامُ، وتثبت إذا تحرّك.

واستقم: أمر من تَسْتَقِيم، حذفت منه حرف المضارعة، وزيدت في أوله همزة الوصل مكسورةً، ثم حذفت حركة لام الفعل للجزم، فالتقى ساكنان هما الياء والميم، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار: استقم.

استقيما: أمرٌ من تستقيمان، حذفت منه حرف المضارعة، وزيدت همزة الوصل مكسورةً في أوله، ثم حذفت النون للجزم فصار: استقيما.

وقِس عليه استقيموا، استقيمي، استقيما، استَقِمْنَ، فتسقط العين حيث سكن اللام وتثبت حيث تحرك.

وانقَدْ: أمرٌ من تَنقادُ، حذفت منه حرف المضارعة، وزيدت همزة الوصل مكسورة، وحذفت حركة لام الفعل للجزم، فاجتمع ساكنان هما الألف

والدال، فحذفت الألف للالتقاء الساكنين، فصار: انقَد.

وانقادا: أمرٌ من تَنقادان، حذفت منه حرف المضارعة وزيدت همزة الوصل مكسورةً وحذفت النون للجزم، فصار: انقادا.

وقس عليه: انقادوا، وانقادي، انقادا، انقَدن.

واختَرْ: أمر من تختار، حذفت منه حرف المضارعة وزيدت في أوله همزة الوصل مكسورة، وحذفت حركة لام الفعل، فالتقى الساكنان هما الألف والراء، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار: اختَر.

اختارا: أمر من تختاران، حذفت منه حرف المضارعة، وزيدت همزة الوصل مكسورة في أوله، ثم حذفت النون للجزم فصار: اختارا.

وقس عليه: اختاروا، واختاري، واختارا، واخترن، فتحذف العين إذا سكن لام الفعل وتثبت إذا تحرك.

قال: «ويَصِحُّ نحو قوَّل، وقاول، وتقوَّل، وتقاول، وزيَّنَ، وتزيّن، وساير، وتساير، واسوَدَّ، وابيضَّ، واسْوادَّ، وابْياضَّ، وسائر تصاريفها»(١).

أقول: هذه الأمثلة(٢) كلها مصونة عن الإعلال؛ لأنها لو أعلت لكان إعلالها إما بالقلب، أو الحذف، أو الإسكان، لكنه لم يمكن؛ لانتفاء شرطه؛ لأن شرط قلبهما ألفاً تحركُهما(٣) وانفتاح ما قبلهما لفظاً أو حكماً. وشرط قلب أحدهما(٤) بالآخر كون حركة ما قبله من جنس الآخر، وهو منتفٍ في الأبواب المذكورة.

---

(١) في (ج): وسائر تصاريفه، وهو مخالفٌ لسائر النسخ.

(٢) في (ق) والمطبوع: الأمثلة كلها، وما أثبتناه من (س) و(ج).

(٣) في (ق) و (س) والمطبوعة: لتحركهما، وما أثبتناه من (ج) وهو أوضح.

(٤) في (ج) و (س) والمطبوعة: إحداهما، وما أثبتناه من (ق) وهو الصحيح.

وشرط حذفهما في الأجوف التقاء الساكنين، وشرط إسكانهما تحركهما بالضمة والكسرة كيَقوُل ويَبيعُ، وانتفاؤهما ظاهرٌ.

وكذلك يصحُّ: «**سائر تصاريفها**» من المضارع، واسم الفاعل، والمفعول، والمكان، وغيرها؛ لتبعيتها الماضي في الإعلال وعدمه.



[اسم الفاعل من المعتل العين المجرد]

قال: «واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل بالهمزة كصائن، وبائع، والمزيد فيه يعتل بما اعتلَّ به المضارع كمجيب، ومستقيم، ومنقاد، ومختار».

[اسم الفاعل من المعتل العين المجرد]

أقول: لما فرغ من الفعل شرع في بيان اسم الفاعل؛ لتبعيته الفعل في الإعلال وعدمه.

واسم الفاعل المأخوذ من الثلاثي المجرد المعتل العين الواوي واليائي يعتل بالهمزة كصائن وبائع، أصلهما: صَاوِنٌ، وبايِعٌ، قلبت الواو والياء فيهما همزةً.

فإن قيل: الإعلال للتخفيف، ولا تخفيف ههنا؛ لثقل الهمزة.

قلنا: لا نسلم عدمه؛ لأن قائمٌ[(١)] أخف من قاوِم، وإن سلم عدمه؛ فلأن الاسم فرع الفعل في الإعلال، فلو لم يعلَّ الاسم حينئذٍ إعلال فعله لزم مزية الفرع[(٢)] فوجب إعلاله.

وقياسه أن يعتل بما اعتل به المضارع؛ لأن إعلاله حملاً على الفعل، وحمله على مأخذه[(٣)] أولى، لكنه لم يمكن؛ لأن إعلاله بالنقل كيبيع، أو بالقلب كيخاف، وإعلاله بالنقل لم يمكن[(٤)] لعدم قبول ما قبل الحركة من الألف، وكذا بالقلب؛ لسكون ما قبله، فوجب حمله على الماضي وإعلاله

---

(١) هذه العبارة إلى قوله: وإن سلم عدمه، ليست في (ق) والمطبوعة، وما أثبتناه من (س) و(ج).

(٢) هكذا في (س) و (ق) و (ج) وفي المطبوعة: مزية الفرع على الأصل، وهي أوضح.

(٣) في (ق): وحمله على مأخوذه، وهو غير واضح، ومخالف لسائر النسخ.

(٤) في (ج): لم يكن، وهو غير ظاهر.

بالألف، وههنا لم يمكن بالألف فوجب العدول عن قياس الماضي إلى ما هو أقرب إلى الألف، وهو الهمزة؛ لقربهما في المخرج، ولاتحاد صورتهما في كثير من المواضع في الخط، وصورة خط الهمزة في اسم الفاعل نحو: صائن وبائع صورة الياء من غير نقطة؛ للفرق بين الياء الخالصة، وبين الياء التي هي صورة الهمزة، ونقطها لحن.

لكنك تقول: لما وجب العدول، وجب[1] حملُه على مأخذه، ثم العدول عن قياسه؛ لأن حمله على الماضي ليس بقياس، فلو حمل عليه وعُدِل عنه لزم العدول بدرجتين، ولا شك في أولوية العدول بدرجة.

واسم الفاعل المأخوذ من الثلاثي «**المزيد فيه**» من المعتل العين الواوي، واليائي «**يعتل بما اعتلّ به المضارِع**» من النقل والقلب «**كمجيب ومستقيم**» أصلهما: مُجْوِب ومُسْتَقْوِم، فنقلت الكسرة من الواو فيهما إلى ما قبلهما، ثم قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فيهما، فصار مجيب ومستقيم.

أو بالقلب نحو: منقاد ومختار، أصلهما مُنْقَوِدٌ ومُختَيِرٌ، قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

أو بالنقل كمقيل، أصله: مُقْيِل، نقلت الكسرة إلى ما قبلها فصار: مقيل.



---

(١) في (ق) والمطبوعة: أوجب، وما أثبتناه من (س) و (ج).

[اسم المفعول من المعتل العين المجرد]

قال: «واسم المفعول من المجرد يعتلُّ بالنّقلِ والحذف كمصونٍ، ومَبيعٍ. والمحذوف واو المفعول عند سيبويه، وعينُ الفعل عند أبي الحسن الأخفش، وبنو تميم يثبتونَ الياءَ فيقولون: مبيوعٌ».

[اسم المفعول من المعتل العين المجرد]

أقول: اسم المفعول المأخوذُ من المعتلّ العين الواوي واليائي يعتلُّ بالنّقل والحذف، كمصون ومبيع، أصلهما: مَصْوُون، ومَبْيُوع، استثقلت الضمة على الواو والياء فنقلت ضمتهما إلى ما قبلهما، فالتقى الساكنان، هما عين الفعل، وواو المفعول، فحذفت إحداهما.

فمذهب سيبويه: أن المحذوف فيهما واو المفعول، لكنّ الضمة أبْدِلَتْ بكسرة في اليائي؛ لأنه لولاه لانقلبت الياءُ واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فيلتبس اليائي بالواوي فوجب الإبدال لسلامته.

وإنما حذفت واو المفعول دون عين الفعل؛ لأن واوَ المفعول زائدة، وعينَ الفعل أصليّ، والزائد أحرى بالحذف، والأصلِيّ بالإبقاء؛ ولأن العين تدل على بِنْية الكلمة من الواوي واليائي. فوزن مَصُونٍ عند سيبويه: مَفُعْل، ووزن مَبِيعٍ: مَفِعْل.

ومذهب أبي الحسن الأخفش: أن المحذوفَ منهما عينُ الكلمة، أعني الواوَ في يَصُونُ والياء في يبيعُ، إلا أنه أبدلت الضمة كسرةً في اليائي، وقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها؛ لئلا يلتبس اسم المفعول من المعتل العين اليائي باسم المفعول من المعتل العين الواوي على تقدير عدم الإبدال والقلب.

وإنما اختار الأخفش حذف عين الفعل دون واو المفعول؛ لأن واو المفعول إنما زيدت لدلالتها على بناء اسم المفعول، فلو حذفت الواو لبطلت الدلالة؛ بخلاف عين الفعل فإنه إذا حذفت لم يختلّ بحذفها غرض.

ويمكن أن يجاب عنه: بأن الواو والميم تدلان على بناء اسم المفعول، فإذا أسقطت الواو بقيت الميم؛ لدلالته على اسم المفعول مع أن الميم أقوى دلالة على بناء اسم المفعول، لاستبدادها[1] بدلالتها عليه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي نحو: مُكرَم، ومُستخرَج، ومُدَحْرَج، ولأن الواو لو دلت على بناء اسم المفعول لما انقلبت ياءً كما ذهب إليه الأخفش من إبدال ضمة ما قبل الواو كسرة وقلب الواو ياءً في مَبيع، لأن الواو لما انقلبت[2] فيه ياءً لم يبق ما يدل على بناء اسم المفعول.

وما قيل: إن حذف العين لا يفوّت غرضاً، ممنوع؛ لأن عين الفعل يدل على أصل البنية من أنها واوية أو يائية.

فوزن مَصُونٍ عند الأخفش مَفُول، ووزن مبيع عنده مَفِيل.

وبنو تميم يثبتون الياء؛ لعدم ثقل اجتماع الواو مع الياء كاجتماع الواوين.



(١) أي لانفرادها في الدلالة على اسم المفعول، هكذا في (ق) والمطبوعة، وهو الصحيح، وفي (س): لاستدعائها، وهو سهو. وفي (ج) غير واضح.

(٢) في (ق): لما انقلب. وهو خطأ، لأن حروف الهجاء مؤنثة، وما أثبتناه من (س) و (ج) والمطبوعة.

[اسم المفعول من المعتل العين من المزيد على الثلاثي]

قال: «ومن المزيد فيه يعتل بالقلب إن اعتلّ فعلُه كمُجاب، ومُستقام، ومُنقاد، ومُختار».

[اسم المفعول من المعتل العين من المزيد على الثلاثي]

أقول: اسم المفعول المأخوذ من الثلاثي المزيد فيه من المعتل العين الواوي واليائي يعتل بالقلب إن اعتل فعله بالقلب كمُجاب ومُستقام، أصلهما: مُجْوَب، ومُسْتَقْوَمٌ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً فيهما لتحركها في الأصل[1]، وانفتاح ما قبلها لفظاً.

ومنقاد ومختار، أصلهما: مُنْقَوَد، ومُخْتَيَر، قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

وإنما قال: إن اعتل فعله، احترازاً به عن اسم المفعول الذي لم يعتل فعلُه، نحو: مُستَحوَذ، ومُستَعوَذ، ومُستَصوَب، فإنه لم يعتل فيها لعدم إعلال فعلها؛ لأن اسم المفعول في الإعلال وعدمه تابع للفعل.



(١) في (ج) و (س): لتحركهما في الأصل، وهو خطأ، وما أثبتناه من (ق) والمطبوعة.

[المعتل اللام المجرد والمزيد]

قال: «الثالث: المعتل اللام، ويقال له: الناقص، وذو الأربعة، لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت عن نفسك».

[المعتل اللام المجرد والمزيد]

أقول: النوع الثالث من المعتلات معتل اللام، وهو ما كان لام فعله حرف علة، ويقال لهذا النوع: معتل اللام، والناقص، وذو الأربعة، والأطرف.

وإنما يقال له: معتل اللام؛ لأن لام فعله حرف علة، والناقص؛ لنقصان حرفه حالة الجزم وحركته حالة الرفع نحو: لم يَغزُ، ولم يَرمِ، وهو يغزو ويرمي، وذو الأربعة؛ لكون ماضيه على أربعة أحرف، إذا أخبرت عن نفسك نحو: غَزوتُ ورَميتُ. جعل المصنف الضمير المرفوع المتحرك المتصل بالفعل من نفس الكلمة؛ لشدة اتصاله بالفعل، فكأنه يصير جزءاً من الفعل، والأطرفُ؛ لوقوع حرف العلة في طرفه.

قال: «فالمجرد تقلب الواو والياء ألفاً[١]، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كغزا ورمى، وعصاً، ورحىً».

أقول: تقلب الواو والياء في الثلاثي المجرد المعتل اللام الواوي واليائي ألفاً، سواء كان اسماً، أو فعلاً ماضياً، أو مضارعاً، معلوماً أو مجهولاً، مجرداً، أو مزيداً، إذا تحركتا لفظاً وانفتح ما قبلهما لفظاً، كغزا ورمى في الفعل المجرد، أصلهما: غَزَوَ ورَمَيَ، قلبت الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما لفظاً، وانفتاح ما قبلهما لفظاً، وعصاً، ورحىً في الاسم المجرد، أصلهما: عَصَوٌ،

(١) الضمير العائد إلى المبتدأ محذوف تقديره: فالمجرد تقلب فيه الواو والياء ألفاً.

ورَحَيٌ، قلبت الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين[١] بينه وبين التنوين، ولم يحذف التنوين لدلالتها على الصرف.

وإنما أورد المصنف أربعة أمثلة؛ لأن اثنين منها للفعل، واثنين منها للاسم، لكل واحد منهما اثنان أحدهما واوي، والآخر يائي.

قال: «**وكذلك الفعل الزائد على ثلاثة أحرف كأعطى، واشترى، واستقصى، واسم المفعول كالمُعطَى، والمُشترَى، والمُستَقصَى**».

أقول: وكذلك تقلبان ألفاً في الفعل الماضي الزائد على ثلاثة أحرف إذا تحركتا، وانفتح ما قبلهما كأعطى، واشترى، واستقصَى، والاسم الزائد على ثلاثة أحرف، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كالمُعطَى، والمشترَى، والمستقصَى.

قال: «**وكذلك إذا لم يُسمَّ الفاعل من المضارع كقولك: يُعطَى، ويُغزَى، ويُرمَى**».

أقول: وكذلك تقلبان ألفاً في الفعل المضارع المعتل اللام الواوي، واليائي المبني للمفعول سواء كان الفعل مجرداً، أو مزيداً، إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما نحو: يُغزَى، ويُرمَى، ويُعطَى، ويُشترَى، ويُستَقصَى، أصلها: يُغْزَوُ، ويُرْمَيُ، ويُعْطَوُ، ويُشتَرَيُ، ويُسْتَقْصَوُ، قلبت الواو والياء فيهما ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

---

(١) في (ق) والمطبوعة: ثم حذفت الألف للساكنين، وما أثبتناه من (س) و (ج)، وهو أوضح.

[حذف اللام من الماضي المعتل اللام]

قال: «وأما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقاً، وفي مثال فَعلتْ، وفعلتَا، إذا انفتح العين، وتثبت في غيرها، فتقول: غزا، غَزَوَا، غَزَوْا، ، غزَتْ، غَزَتا، غزَونَ، غزوْتَ، غَزَوتُما، غزوتُمْ، غَزَوْتِ، غَزَوتما، غزوتُنَّ، غزَوتُ، غَزَوْنَا، ورمَى، رمَيَا، رمَوْا، رَمَتْ، رَمَتَا، رَمَيْنَ، رميتَ، رميتُما، رميتُمْ، رَمَيْتِ، رميتُمَا، رَمَيْتُنَّ، رمَيْتُ، رَمَيْنَا، رضيَ، رَضِيَا، رَضُوا، رَضِيَتْ، رضِيتَا، رضِينَ، رَضِيتَ، رضيتُما، رضيتُمْ، رضِيتِ، رضيتُما، رضيتُنَّ، رضِيتُ، رَضِينَا، وكذلك سَرُوَ، سَرُوَا، سَرُوا».

[حذف اللام من الماضي المعتل اللام]

أقول: لما فرغ من بيان العدد المشترك بين الأسماء والأفعال المجرّدة والمزيدة شرع في الخاص للخاص بقوله: «**أما الماضي**» فنقول:

الناقص إما فعل أو اسم، فالفعل إما مجرّدٌ أو مزيدٌ، فالمجرّد إما ماض أو مضارع، فالماضي إما معلوم أو مجهول.

فأما المعلوم «**فتحذف اللام منه في مثال فعلوا**» من الجمع المذكر الغائب «**مطلقاً**» أي سواءٌ كان واواً، أو ياءً، وسواء كان عين فعله مفتوحاً أو مضموماً، أو مكسوراً.

«**وفي مثال فعلَتْ، وفعلتَا إذا انفتح العين**» فيهما؛ لأنه لو كان عين فعل كل منهما مكسوراً، نحو: رضِيتُ، رضِينَا، أو مضموماً نحو: سَرُوتُ، سَرُونا، لم تحذف منهما لعدم موجب حذفها «**وتثبت**» لام الفعل في غير الأمثلة التي ذكرنا حذفها منها.

وأنا أذكر أمثلة جميع ذلك مما حذف منها اللام، ومما لم يحذف على سبيل التفصيل كما ذكرها المصنف فنقول:

«**غزا**» أصله: غزَوَ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

و«**غَزَوَا**» جار على الأصل، وإنما لم تقلب الواو كما في غزا ألفاً، مع أنه متحرك وما قبله مفتوح؛ لأنه لو انقلب الواو فيه ألفاً لأدى إلى التقاء الساكنين هما الألفان، أحدهما الألف المنقلبة عن الواو، والآخر ألف التثنية، فلا بد من حذف أحدهما، فإذا حذف أحدهما التبس التثنية بالمفرد، ولم يتميز أحدهما عن الآخر.

و«**غَزَوْا**» أصله: غَزَوُوا، بواوين، أحدهما واو لام الفعل، والآخر واو جماعة المذكرين على وزن فعلوا، قلبت الواو الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى ساكنان هما الألف المنقلبة عن الواو، وواو الضمير، حذفت الألف لأن الواو علامة الفاعلين، فحذفها مفوِّت للغرض.

وأصل «**غَزَتْ**»: غَزَوَتْ على وزن فَعَلَتْ، قلبت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: غزات، فالتقى الساكنان هما الألف[1] وتاء التأنيث، ولا يمكن تحريك كل واحد منهما؛ لخروجهما عن وضعهما بسبب التحريك، فحذفت الألف للساكنين، ولا يمكن حذف التاء؛ لزوال علامة التأنيث.

وأصل «**غَزَتا**»: غَزَوَتا على وزن فَعَلَتا، قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: غزاتا، ثم حذفت الألف لأمرين:

أحدهما: أن غَزَتَا تثنية وهي فرع المفرد، وقد حذفت من المفرد، فلو لم يحذف منها لزم مزية الفرع على الأصل.

(١) في المطبوعة: الألف المقلوبة، وليست في (ق) و (ج) و(س).

الثاني: حركة تاء التأنيث في غزتا عارضة بسبب الألف؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين، والحركة العارضة ليست معتداً بها. ومن العرب من يقول: غزاتا، بإثبات الألف.

وتثبت في غزوْنَ، غزوتَ، غزوتُما، غزوتُم، غزوتِ، غزوتُما، غزوتُنَّ، غزوتُ، غزوْنا، لعدم موجب حذفها فيها.

وتقول في ماضي معتل اللام اليائي: «رَمَى» أصله: رَمَيَ، قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

و«رَمَيَا» على الأصل، وإنما لم تقلب الياء في رَمَيَا مع أن مقتضى قلبها موجود فيه، وهو تحركها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلتبس بالمفرد.

وأصل «رَمَوْا»: رَمَيُوا على وزن فعلوا، قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف للساكنين فصار: رموا، ولا يجوز حذف الواو؛ لزوال علامة الفاعلين.

وأصل «رَمَتْ» رَمَيَت، قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف للساكنين، فصار: رمات، فالتقى الساكنان وهما الألف المقلوبة عن الياء وتاء التأنيث، ولا يمكن تحريك أحدهما؛ لأنه خروج عن وضعه، فحذفت الألف، ولا يجوز حذف التاء؛ لأنها علامة التأنيث.

و «رَمَتَا» أصلها: رَمَيَتا على وزن فَعَلَتا، قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: رَمَاتا، ثم حذفت الألف بالدليل الذي ذكرناه في غَزَتا، فاعتبر. ومن العرب من يقول: رَمَاتا، بإثبات الألف.

وتثبت اللام في «رَمَيْنَ، ورَمَيْتَ، رَمَيتُما، رَميتُم، رَمَيتِ، رَمَيتُما، رَمَيتُنَّ، رَمَيتُ، رَمَينا».

وأصل « رَضِيَ» رَضِوَ؛ لأنه من الرضوان، وهو معتل اللام الواوي، قلبت

الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، فصار: رَضِيَ، وتثبت الياء فيه؛ لعدم موجب حذفها منه.

وأصل «**رَضِيَا**»: رَضِوَا، قلبت الواو ياءً كذلك.

وأصل «**رَضُوا**»: رَضِيُوا، وأصله: رَضِوُوا، بالواوين، الأولى: واو لام الفعل، والثانية: واو الضمير، قلبت الواو الأولى ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار: رَضِيُوا، استثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى ما قبلها، بعد سلب حركة ما قبلها، فحذفت الياء للساكنين من الياء والواو فصار: رَضُوا.

«**رَضِيَتْ، رضِيَتَا، رضِينَ، رَضِيتَ، رضيتُما، رضيتُمْ، رضِيتِ، رضيتُما، رضيتُنَّ، رضِيتُ، رَضينا**».

أصلها: رَضِوَت، رَضِوَتا، رَضُونَ، رَضِوْت، رضِوْتما، رَضِوتُمْ، رَضِوتِ، رَضِوتُما، رَضِوْتُنَّ، رَضِوْتُ، رَضِوْنا، قلبت الواو ياء؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها. وتثبت الياء المنقلبة عن الواو فيهما؛ لعدم موجب حذفها منها.

و«**سَرُوَ، سَرُوا**» كلاهما على الأصل، و «**سرُوا**» أصله: سَرُووا، بالواوين، إحداهما لام الفعل، والأخرى واو الضمير، استثقلت الضمة على الواو، فحذفت منه، فالتقى الساكنان هما واو لام الفعل وواو الضمير، ثم حذفت واو لام الفعل لالتقاء الساكنين، دون واو الضمير؛ لأنه علامة الفاعلين.

قال: «وإنما فتحت ما قبل واو الضمير في مثال: غَزَوْا، ورَمَوا، وضممت في رَضُوا، وسرُوا؛ لأن واو الضمير إذا اتصل بالفعل الناقص بعد حذف اللام، فإن كان ما قبلها مفتوحاً أبقي على الفتحة، وإن كان مضموماً، أو مكسوراً ضُمّ. وأصل رَضُوا: رَضِيُوا، نقلت ضمة الياء إلى الصاد، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين».

أقول: هذا جواب عن دخل[1] مقدر: تقديره: أن واو الضمير كألفه، والألف تقتضي فتحة ما قبلها، فتقتضي واوه ضمة ما قبلها أيضاً، ومع هذا فتحت ما قبل واو الضمير في غَزَوا ورَمَوا وضَمَمتَ في رَضُوا وسرُوا [2].

أجاب عنه: بأنه لا يلزم من اقتضاء الألف الفتحة اقتضاءُ الواو الضمة؛ لأن الواو تتحقق بعد الفتحة كما تتحقق بعد الضمة[3]، بخلاف الألف؛ فإنه لم يتصور إلا بعد الفتحة؛ ولهذا إنّ واو الضمير إذا اتصل بالفعل الناقص فتح ما قبله أو ضم، لأنه إذا اتصل لزم التقاء الساكنين بينه وبين اللام، وسقط اللام، فإن انفتح ما قبلها أبقي على الفتحة؛ لتحققه بعد الفتحة، ولأن الأصل إبقاء الشيء على ما كان عليه، أو لأن الواو لما قلبت فيهما ألفاً، وحذفت الألف، أبقي ما قبل واو الضمير فيهما على الفتح؛ لتدل الفتحة على الألف المحذوفة.

---

(١) في (ق): عن سؤال مقدر، وما أثبتناه من (س) و (ج) والمطبوعة.

(٢) في سائر النسخ والمطبوعة: فُتِحَت ما قبل واو الضمير في غَزَوا ورَمَوا، وضُمَّت في رَضُوا وسرُوا، والتصحيح من التفتازاني في كلا الموضعين.

(٣) في (ق): لأن الواو قد يتحقق كما تحقق بعد الضمة، وهو خطأ، وفي (س): لأن الواو تتحقق بعد الضمة، كما يتحقق بعد الضمة، وما أثبتناه هو الصحيح. وقد قال علماء اللغة: جميع حروف الهجاء مؤنثة ما عدا الألف فإنه يجوز تذكيره وتأنيثه، ولكن المؤلف كما قلنا يذكر الحروف ويؤنثها.

وإن انضمّ ما قبل واو الضمير نحو: سَرُوَ، أبقي على الضم؛ لأن الأصل إبقاء الشيء على ما كان كما مرَّ. أو لأن لام الفعل لما حذفت منه أبقي ما قبل واو الضمير على الضمة؛ ليدل على الواو المحذوفة.

وإن انكسر ما قبل واو الضمير نحو: رَضُوا، أصله: رَضِيُوا، ضُمَّ؛ لأنه لما استثقلت الضمة على الياء نقلت إلى ما قبلها، بعد سلب حركة ما قبلها، وحذفت الياء؛ ليكون ما قبل الضمير مضموماً؛ لعدم تحققه بعد الكسرة.

وذكره[1] بعد حذف اللام بعد الناقص يستلزم حذف اللام قبل اتصاله، وليس كذلك؛ لأنه للساكنين، ولا ساكنين قبله؛ ولهذا لم يذكر في بعض النسخ.

«وأصل رَضُوا: رَضِيُوا» إلى آخره قد سبق كيفية إعلاله.

قال: «**وأما المضارع فتُسكَّن الواو والياء والألف في الرفع، وتحذف في الجزم، وتفتح الواو والياء في النصب وتثبت الألف**».

أقول: لما فرغ المصنف من ماضي معتل اللام الواوي واليائي شرع في بحث المضارع المعتل اللام الواوي واليائي.

فالمضارع إما معلوم أو مجهول، فالمعلوم تقلب واوه وياؤه ألفاً، إن انفتح عينه كيرضى ويخشى، فتكون لامه واواً أو ياءً أو ألفاً، فتسكن الواو والياء والألف في المفردات الخمسة[2] حالة الرفع لثقل الضمة عليها.

---

(١) من هنا إلى قوله: وأصل رضوا: رضيوا، محذوف من (س) و (ج)، وهو في (ق) والمطبوعة.

(٢) في (ق): في المفردات الخمس، وما أثبتناه من (س) و (ج) والمطبوعة.

والمراد من إسكانها تقدير حركتها الإعرابية، وإلا لزم تسكين الألف الساكن، ويحذفن في حالة الجزم؛ لكونها بمنزلة الحركة، وتفتح الواو والياء في حالة النصب؛ لخفة الفتحة مع قبولها الحركة، وتثبت الألف بحالها فيه؛ لعدم قبولها الحركة ولو كانت[1] الفتحة أخف.



---

(١) في (ق): ولو كان الفتح أخف.

[حذف النون من المعتل اللام بسبب الجازم والناصب]

قال: «ويسقِط الجازم والناصب النوناتِ سوى نون جماعة المؤنث فتقول: لم يَغْزُ، لم يَغْزُوَا، لم يَغزُوا، لم يرمِ، لم يرمِيَا، لم يَرمُوا، ولم يرض، لم يرضَيا، لم يَرضَوا، ولن يغزُوَ، ولن يَرميَ، ولن يرضَى».

[حذف النون من المعتل اللام بسبب الجازم والناصب]

أقول: إذا دخل الجازم أو الناصب على الفعل المضارع المعتل اللام الواوي أو اليائي، يحذفان منها جميع النونات؛ لأنها بمنزلة الحركة الإعرابية، فكما يحذف الجازم الحركة الإعرابية من الصحيح اللام يحذف من المعتل اللام ما هو بمنزلة الحركة الإعرابية.

وإنما يحذف الناصب النونات منها حملاً للنصب[1] على الجزم في الحذف، فكما حمل النصب على الجر في الأسماء حمل النصب على الجزم في الأفعال. ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[2] الأول مجزوم والثاني منصوب.

إلا نون جمع المؤنث السالم، وإنما لم يحذف الجازم والناصب نون جماعة المؤنث؛ لأنهما لا يؤثران إلا في الأمثلة الخمسة، وجمعه ليس منها.

«**فتقول: لم يَغزُ**» أصله: يَغزو، فلما دخل عليه الجازم حذفت الواو؛ لأنها بمنزلة الحركة، فكما يحذف الجازم الحركة من الصحيح اللام يحذف ما هو بمنزلتها من المعتل اللام كما سبق.

---

(١) في (ج)، والمطبوعة: حملاً النصب، وما أثبتناه من (ق) و (س).

(٢) وتمامها ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة: ٢٤].

وأصل «لم يَغزُوَا لم يَغزُوا»: لم يغزوانِ لم يغزُونَ، فلما دخل عليهما الجازم حذفت منهما النون، لأنها بمنزلة الحركة الإعرابية في الصحيح كما مرَّ.

وأصل «لم يَرْمِ»: يرمي، فلما دخل عليه الجازم حذفت منه الياء للجزم.

وأصل «لم يَرمِيا»: يرميان، فإذا دخل عليه الجازم حذفت منه النون للجزم.

وأصل «لم يرضَ»: يرضَى، فلما دخل عليه الجازم حذفت منه الألف للجزم، فصار: لم يرضَ.

وأصل «لم يرضيا»: يرضيان، فلما دخل عليه الجازم حذفت منه النون للجزم.

وأصل «لن يغزوَ، ولن يَرميَ»: يغزُو، ويرمي، بسكون الواو والياء، فلما دخل عليهما «لن» فتحت الواو والياء بعد أن كانتا ساكنتين.

«ولن يرضى» بإثبات الألف جارٍ على الأصل، إذ الألف ثابتةٌ فيه قبل دخول «لن» عليه، ولا يمكن تحريك الألف بالفتح؛ لأنها لا تحتمل الحركة.

قال: «وتثبت لام الفعل في فعل الاثنين وجماعة الإناث».

أقول: «وتثبت لام الفعل في فعل الاثنين» واويّاً كان أو يائيّاً؛ لأنه لو أعلَّ لكان إعلاله إما بالقلب أو بالحذف أو بالإسكان.

لا سبيل إلى الأول؛ لأن ألفه يوجب فتح ما قبله، فلا يمكن القلب.

ولا إلى الثاني؛ لأنه للساكنين، ولا ساكنين هنا.

ولا إلى الثالث؛ لأنه للضمة أو الكسرة، وانتفاؤهما ههنا ظاهر.

أو بالجزم[1]، وهو أيضاً لم يمكن؛ لعدم تأثير الجازم في الوسط.

---

(١) معطوف على قوله: إما بالقلب.

وكذلك تثبت في «**جماعة الإناث**»؛ لعدم موجب إعلاله؛ لأنه لو أعلَّ لكان إعلاله إما بقلب الواو والياء ألفاً، أو بقلب أحدهما بالآخر، أو بالحذف، أو بالإسكان.

لا سبيل إلى الأول؛ لأن شرط قلبهما ألفاً تحركهما[١] وانفتاح ما قبلهما لفظاً أو حكماً، وليس ههنا كذلك؛ لوجوب سكون ما قبل واو الضمير المرفوع المتحرك لفظاً.

ولا إلى الثاني؛ لأن شرط قلب أحدهما بالآخر كون حركة ما قبله من جنس الآخر، مع سكونه، وههنا ليس كذلك.

ولا إلى الثالث؛ لأنه للساكنين، وانتفاؤه ظاهرٌ.

ولا إلى الرابع؛ لأنه ساكن، وتسكين الساكن محال.



(١) في (ق) و (ج) والمطبوعة: لتحركهما، وما أثبتناه من (س) وهو الصحيح.

[حذف اللام من المعتل اللام]

قال: «ويحذفُ من فعل جماعة الذكور، وفعل الواحدة المخاطبة فتقول: يَغْزو، يَغْزُوانِ، يغزون، تَغزُو، تغزوان، يغزون، تغزو، تغزوانِ، تغزونَ، تغْزين، تغزوان، تَغْزون، أغْزو، نغْزو».

[حذف اللام من المعتل اللام]

أقول: «**ويحذف**» لام الفعل «**من فعل جماعة الذكور**»؛ لأنه مضموم فيه، فإن انفتح ما قبله وجب قلبه بالألف، فلزم التقاء الساكنين بينه وبين الضمير، وإلا نقلت ضمته إلى ما قبله - لثقلها عليه - بعد سلب حركته، فيلتقي الساكنان أيضاً، فوجب حذفه، ومن «**فعل الواحدة المخاطبة**»؛ لأنه مكسور فيه، فإن انفتح ما قبله وجب قلبه بالألف، فلزم التقاء الساكنين بينه وبين الضمير، وإلا نقلت حركته إلى ما قبله فيلتقي الساكنان، فوجب الحذف للساكنين، ولا يحذف الضمير؛ لأنه لمعنى، وإبقاؤه أولى، ولأن اللام محل التغيير.

فإذا عرفت إعلاله مجملاً فلنبينه مفصّلاً، فنقول في المضارع المعتل اللام الواوي: «**يغْزُو**» أصله: يَغْزُوُ بضم الواو، استثقلت الضمة على الواو فحذفت فصار: يغزُو «**يَغْزوان**» جارٍ على الأصل، و «**يَغْزُونَ**» أصله: يَغْزُوُونَ، بالواوين، استثقلت الضمة على الواو، فحذفت منها، فالتقى ساكنان هما واو لام الفعل، وواو الضمير، حذفت واو لام الفعل دون الضمير؛ لئلا تزول علامة الفاعلين.

«**تغزو**» بالإسكان كما مرّ. «**تَغْزُوان**» على الأصل. «**تَغْزون**» إعلاله كإعلال يَغْزُون، وقد بُيّن فاعتبر.

وأصل «**تغزين**»: تَغْزُوِين، استثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما

قبلها، فالتقى ساكنان هما واو لام الفعل وياء الضمير، فحذفت الواو للساكنين فصار «تَغْزِين». «تغزوان، تغزون» كلاهما على الأصل.

«أغزُو، نغْزُو» بإسكان الواو فيهما.

والحاصل منه: أن إعلاله في المفردات الخمسة بالإسكان، وفي الأمثلة الخمسة بحذف الواو من المذكّرين والمخاطبة(١)، والبواقي من المثنى والجمع مصونة عنه.

قال: «واستوى(٢) فيه لفظ جماعة الذكور، والإناث في الخطاب والغيبة جميعاً، واختلف التقدير، فوزن المذّكر: يَفْعُونَ، وتَفْعُون، ووزن المؤنث: يَفْعُلْن، وتَفْعُلْن».

أقول: «**واستوى فيه**» أي في باب يَغْزو «**لفظ جماعة الذكور والإناث في الخطاب والغيبة جميعاً**»؛ لأنّا نقول فيهما: يَغْزُونَ، لكنّ التقدير مختلف؛ لكون لام الذكور، محذوفاً دون الإناث، ولكون الواو ضميراً والنون إعراباً في الذكور، والواو لاماً والنون ضميراً في الإناث(٣)، فوزن المذكر: يفعون، وتفعون، بالياء والتاء بحذف اللام، ووزن المؤنث: يَفعُلْن، وتفعُلْن، بالياء والتاء بإثبات اللام.



(١) في (ق): بالحذف -أي بحذف الواو من المفرد المذكّرين- والمخاطبة، وفي (س): بحذف الواو من الذّكور والمخاطبة، وما أثبتناه من (ج).

(٢) هكذا في (س) و (ج) والمطبوعة، وهو موافق للشرح، وفي (ق): ويستوي، وهو موافق لشرح التفتازاني.

(٣) في (ق) والمطبوعة: والواو لام، والنون ضميرٌ في الإناث، وما أثبتناه من (س).

[المعتل اللام اليائي]

قال: «وتقول: يرمي، يرمِيانِ، يَرمُون، تَرْمي، ترميان، يرمون، ترمي، ترميان، ترمون، ترمين، ترميان، ترمين، أرْمي، نرْمي، وأصل يَرمُون: يَرْمِيون، ففعل به ما فُعِل يرَضُوا».

[المعتل اللام اليائي]

أقول: وإن كان المضارع المعتل اللام يائيّاً نحو «**يرمي، يرميان**» الخ فإعلاله في المفردات الخمسة بالإسكان، وفي الأمثلة الخمسة بحذف الياء في الذكور والمخاطبة «**وأصل يَرْمون: يَرْميون، ففعل به**» أي بيَرْمُون من الإعلال «**ما فعل برضوا**» منه، وهو نقل حركة الياء فيهما إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها[1] فيهما، وحذفت الياء فيهما؛ لالتقاء الساكنين بين الواو والياء فيهما.

وأصل: «**ترمين**»: ترميينَ، فحذفت كسرة الياء، ثم حذفت الياء للساكنين. والبواقي في المثنى والجمع والمؤنث محفوظة عنه لما مرّ.

قال: «وهكذا حكم ما كان قبل لامه مكسوراً كيهدي، ويناجي، ويرتجي، ويَنْبري، ويَسْتَدْعي، ويرعَوي، ويَعْرَوْري».

أقول: وحكم المعتل الواوي واليائي من غير الثلاثي المجرد مما كان قبل لامه مكسوراً كحكم باب يرمي في الإعلال وعدمه، واستوى لفظ الواحدة المؤنث مع لفظ الجمع المؤنث في الخطاب، واختلاف التقدير «**كيهدي**»

---

(١) في (س) و (ق) و (ج): إلى ما قبلهما بعد سلب حركة ما قبلهما فيهما. وما أثبتناه من المطبوعة، وهو أظهر.

يهديان، يهدون، تهدي، تهديان، يهدين، تهدي، تهديان، تهدون، تهدينَ، تهديانِ، تهدين، أهدي، نهدي. فإنه إفعال يائي، فإعلاله كإعلال يرمي، فلا حاجة إلى بيانه مفصّلاً لكونه مبيّناً.

وناجى «يناجي» من المناجاة -وهي المكالمة على سبيل الخفية- واوية، وإعلاله كإعلاله، بعد قلب الواو ياءً، فيكون له أصل قريب وبعيد.

وارتجى «**يرتجي**» من الارتجاء، وهو ضد اليأس.

وانبرى «**ينبري**» من الانبراء، وهو الاعتراض، يائي.

وارعوى «**يرعَوي**» من الارعواء، وهو الرجوع، واوي، وأصل ارعوى: ارْعَوَوَ كاحْمَرَرَ، فقلبت الثانية ياءً، لوقوعها فوق أربعة، ولم يكن ما قبلها مضموماً، ثم الياء ألفاً، ولم تدغم الواو في الواو؛ لتقدم الإعلال على الإدغام؛ لكونه أخف[1].

واعرورى، «**يَعرَوْري**» من الاعْرِوْراءِ، وهو ركوب الفرس وغيره عُرياناً، واوي.

وأصل إهداء، وارتجاء، وانبراء، وارْعِواء، واعروراء: إهدَايٌ، وارتِجايٌ، وانبِرايٌ، وارعِواوٌ، واعرِوْراوٌ، قلبت الواو والياء همزة؛ لتطرفها بعد ألف زائدة.



(١) في (ق) والمطبوعة: لكونه يائياً، وفي (س) و(ج): لكونه ذاتيًّا، وهما غير ظاهرين، والظاهر ما أثبتناه.

[المعتل اللام إذا كان آخره ألفاً]

قال: «وتقول: يَرْضَى، يَرْضَيَان، يَرضَوْن، تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، يرضَيْنَ، تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، تَرْضَوْنَ، تَرْضَيْنَ، تَرْضَيَانِ، ترضَيْنَ، أرضى، نرضَى».

[المعتل اللام إذا كان آخره ألفاً]

أقول: فإن كان ألفاً[1] فإن كان أصله واواً كما تقول: «يَرضَى، يرضيان» الخ، فإعلاله بالقلب والإسكان في المفردات الخمسة؛ لأن أصلها القريب: أرْضَيُ يرضَيُ، والبعيد: أرضوُ، تَرْضَوُ، فقلبت الواو ياء؛ لوقوعها رابعة، ولم يكن ما قبلها مضموماً، ثم الياء ألفاً.

وإنما قلبت الواو التي وقعت رابعة فصاعداً ياءً، إذا لم ينضم ما قبلها؛ لأن الواو الرابعة فصاعداً أثقل من الياء الرابعة فصاعداً، فطلبوا الخفة بقلبها ياءً.

وإنما قلنا: ولم يكن ما قبلها مضموماً؛ لأنه لو كان ما قبلها مضموماً لامتنع قلبها ياءً نحو: يَدْعُو، ويَغْزُو، فإن الواو فيهما رابعةٌ، لكنْ لما كان ما قبلها مضموماً لم تقلب ياء؛ لوجدان المجانسة بين الواو والضمة.

وفي الأمثلة الخمسة بالقلب في المثنى؛ لأن أصل يرضيانِ: يرضوان، فقلبت الواو ياءً، ولم تقلب الياء ألفاً.

وبالقلب والحذف في الجمع المذكر والواحدة المخاطبة؛ لأن أصل «يَرْضَوْنَ» القريب: يَرْضَيُونَ، والبعيد: يرضَوُون، فقلبت الواو ياء، والياء ألفاً، فحذفت الألف للساكنين بينه وبين الضمير.

وأصل: «تَرْضَيْنَ» القريب: ترضَيِينَ، والبعيد: ترضَوِينَ، فقلبت الواو ياءً والياء ألفاً، وحذفت الألف للساكنين بينه وبين الضمير.

---

(١) هذه العبارة في (س) والمطبوعة، وليست في (ق) و (ج).

وبالقلب في الجمع المؤنث؛ لأن أصل «يَرْضَوْنَ» القريب: يَرْضَوِينَ، والبعيد: يرضوون، فقلبت الواو ياءً والياء ألفاً، فحذفت الألف للساكنين. فقلبت الواو ياءً.

وإن كان أصله يائياً نحو: يَخْشَى، فإعلاله في المفردات الخمسة بالقلب والإسكان، وفي الأمثلة الخمسة بالقلب والحذف في المذكَّرين، والمخاطبة، والبواقي مصونة.

قال: «وهكذا قياس يتمطَّى، ويتعدَّى، ويَتَصابَى، ويتعالَى، ويتقلْسَى، ويتصدَّى، ولفظ الواحدة المؤنث في الخطاب كلفظ الجمع المؤنث في باب يَرْمي، ويَرْضَى، والتقدير مختلف؛ فوزن الواحدة: تَفْعِينَ، وتَفْعَيْنَ، ووزن الجمع: تفْعِلْنَ، وتَفْعَلْنَ».

أقول: حكم كل مزيد واويّ أو يائي قبل لامه مفتوحاً كحكم باب يَرْضَى، وإعلاله كإعلاله نحو: «**يتمطَّى**» تمطِّياً، تَفعُّل واويٌّ، أي يتبختر في المشي، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ يَتَمَطَّىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٣].

وتَصَابَى «**يتصابَى**» تصابياً، تَفَاعُل واوي، أي يتمايل، من الصَّبْوِ وهو الميل، ويسمى الصّبيّ صبيّاً؛ لميله إلى ما لا يعنيه.

«**ويتَقَلْسَى**» تَقَلْسياً، تَفَعْلُل يائي، أي يلبس قَلَنْسُوَةً.

وأصل «يتمطَّى»: يتمطَّوُ، وأصل «يَتَصَابَى»: يَتَصَابَوُ، وأصل «يَتقَلْسَى»: يتقلسَيُ، قلبت الواو ياءً، في الأولين، ثم الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ولفظ الواحدة المؤنث في الخطاب كلفظ الجمع في باب يرضى ويرمي؛ لأنك تقول فيهما: تَرْمِينَ، وترضَيْن على هيئة واحدة، ولكن التقدير مختلف؛ لأن لام الواحدة محذوف دون الجمع، ولأن الياء ضمير والنون إعراب في الواحدة، والياءَ لامٌ والنون ضمير في الجمع، فيكون وزنُ الواحدة: «**تَفْعِينَ، وتَفْعَينَ**» بحذف اللام فيهما، ووزن الجمع: «**تَفْعِلْنَ، وَتَفْعَلْنَ**»، بإثبات اللام فيهما.

[الأمر من المعتل اللام]

قال: «والأمر منها: اغزُ، اغزوَا، اغزوا، اغزي، اغزوَا، اغزون، ارم، ارميا، ارموا، ارمي، ارميا، ارمين، ارضَ، ارضَيا، ارضوا، ارضَي، ارضين».

[الأمر من المعتل اللام]

أقول: حكم الأمر المأخوذ من المضارع المعتل اللام كحكم المضارع المجزوم من المعتل اللام في الإعلال وعدمه، فتحذف لام الفعل من الأمر بحيث يحذف في المضارع المجزوم، وتثبت لام الفعل في الأمر حيث تثبت في المضارع المجزوم.

فتقول في الأمر المأخوذ من الأمثلة المذكورة: «**اغزُ**» و«**ارم**» و«**ارض**» إلى آخره بحذف حرف المضارعة منها، وزيادة همزة الوصل في أولها، وحذف اللام من المفرد المذكر؛ لكونه بمنزلة الحركة، والنون من غيره، إلا نون جمع المؤنث؛ لأن حذفها يكون في حكم المجزوم، وجمعه[1] مبني لم يكن في حكمه.

قال: «وإذا دخلت عليه نون التأكيد أعيدت اللام المحذوفة فقلت: اغزُوَنَّ، وارمِيَنَّ، وارضَيَنَّ».

أقول: «**إذا دخلت نون التأكيد**» في الأمر «**أعيدت المحذوفة**» في المفرد المذكر؛ لخروجه عن حكم المجزوم «**فقلت: أُغزُوَنّ، وارْمِيَنّ، وارضَينّ**» بإثبات اللام فيها كلها.

---

(١) هكذا بالتذكير في (ق) و (ج) والمطبوعة، وفي (س): وجمعها. والتذكير والتأنيث بحسب اللفظ والمعنى.

[اسم الفاعل من معتل اللام]

قال: «واسم الفاعل منها غازٍ، غازيان، غازون، غازيةٌ، غازيتانِ، غازياتٌ، وغوازٍ».

[اسم الفاعل من معتل اللام]

أقول: هذا إشارة إلى كيفية بناء اسم الفاعل من المعتل اللام الواوي، واليائي، وكيفية إعلاله، من الأمثلة المذكورة، فتقول في بناء اسم الفاعل من غزا يغزو: «**غازٍ**» أصله: غازِوٌ؛ لأنه من الغزو، قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار: غازيٌ، استثقلت الضمة على الياء، فحذفت، ثم الياء؛ لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين، فحذفت الياء دون التنوين؛ لأنها إنما زيدت لتدل على صَرْفِ الكلمة، فحذفها مخلٌّ بالغرض.

وأصل «**غازيان**»: غازوان، قلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ماقبلها، ولم يعتدّ بالألف والنون؛ لأنهما زائدتان على أصل الكلمة.

«**غازون**»: أصله: غازوون، بالواوين، أحدهما واو لام الفعل، والآخر واو الضمير، قلبت الواو الأولى ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، ولم يعتدَّ بواو ونون الجمع؛ لأنهما زائدتان على أصل البنية، فصار: غازيون، استثقلت الضمة على الياء، فنقلت إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، فالتقى ساكنان: الياء والضمير، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار: غازون.

«**غازية**» أصلها: غازِوَة، قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، ولا يعتد بتاء التأنيث؛ لأنها زائدة على أصل الكلمة.

«**غازيتان**» أصله: غازوتان، قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، ولم يعتدّ بالتاء والألف والنون؛ لأنهن زائدات على أصل الكلمة.

«**غازيات**» أصلها: غازِواتٌ، قلبت الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها، ولا يعتدّ بالألف والتاء؛ لأنهما زائدتان على أصل الكلمة.

وأصل «غَوازٍ» غوازيُ بغير تنوين بعد قلب الواو ياءً مثل: نواصر، حذفت الضمة من الياء؛ للثقل، ثم حذفت الياء؛ لأنه أثقل من المفرد وحذفت في المفرد(١)، كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤]. وأتي بالتنوين؛ ليكون إما عوضاً عن الياء المحذوفة، أو عن إعلال الياء بالسكون، ولم يقلب الواو في «غوازٍ» ألفاً مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح، بناء على أنها لو قلبت ألفاً لالتقى الساكنان فلا بد من حذف أحدهما، فإذا حذف أحدهما بقي غاز فالتبس صيغة الجمع التي هي غوازٍ بالمفرد الذي هو غاز.

قال: «وكذلك رام وراض».

أقول: وحكم بناء اسم الفاعل في رمَى، يرمي، ورضِيَ، يرضَى، وكيفية إعلاله كحكم بناء اسم الفاعل من غزا، يغزو، وكيفية إعلاله.

فـ«**رامٍ**»: اسم الفاعل من رمَى يرمي، أصله: راميٌ، على وزن فاعل، استثقلت الضمة على الياء فحذفت منها، فالتقى ساكنان هما الياء والتنوين، فحذفت الياء دون التنوين لما سبق.

و«**راض**»: اسم الفاعل من رضِيَ يَرْضَى، أصله: راضِيٌ، وأصله: راضِوٌ، قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثم استثقلت الضمة على الياء، فحذفت منها، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء دون التنوين لما سبق.

---

(١) هذه الزيادة ليست في (ق) والمطبوعة، بل في (س) و (ج).

وقس عليه: راميان، رامون، رامية، راميتان، راميات، وروام، وراضيان، راضون، راضية، راضيتان، راضيات، ورواض.

قال: «وأصل غازٍ: غازوٌ، قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها كما قلبت في غُزيَ، ثم قالوا غازية للمؤنث فرع المذكر، والتاء طارئة».

أقول: «أصل غازٍ غازوٌ» على وزن فاعل «**قلبت الواو ياء؛ لتطرفها وانكسار ماقبلها**» ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

قوله: «**كما قلبت في غُزِيَ**» أي قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، كما قلبت الواو ياءً في غُزِيَ؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها.

فإن قيل: لو كان قلب الواو ياءً لتطرفها وانكسار ما قبلها لما قلبت في غازية للمفرد المؤنث، لعدم تطرفها ولو انكسر ما قبلها؛ **إذ علّة قلب الواو ياءً شيئان**:

أحدهما: كون الواو متطرفة.

والآخر: كون ما قبلها مكسوراً، وقد انتفى في غازيةِ الأولُ فانتفى علة قلبها إياها؛ إذ انتفاء الكل بانتفاء جزئه.

قلنا: لا نسلم عدم تطرفها؛ لأن التاء طارئة فلا عبرة بها، وإن سُلِّم أنها معتبرة فالقلب واجب، لأن المؤنث فرع المذكر، وفي المذكر تقلب، فلو لم تقلب في المؤنث لزم مزيّةُ الفرع على الأصل.



[اسم المفعول الثلاثي من المعتل الواو والياء]

قال: «وتقول في مفعول من الواوي: مَغزوّ، ومن اليائي: مَرْمِيٌّ، تقلب واوه ياءً ويُكسر ما قبلها؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة والأولى منهما ساكنة قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء».

[اسم المفعول الثلاثي من المعتل الواو والياء]

أقول: إذا أردت أن تبني اسم المفعول من الثلاثي المجرد الناقص الواوي أو اليائي فتقول في اسم المفعول المأخوذ من الواوي: «مغزوّ» أصله: مغزُووٌ، بواوين، الأولى: واو المفعول، والثانية: واو لام الفعل، أدغمت الواو الأولى في الثانية.

وتقول في اسم المفعول المأخوذ من اليائي: «مَرْمِيٌّ» أصله: مرموي، اجتمعت الواو والياء والسابقة منهما ساكنة، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

قال: «وتقول في فَعول من الواوي: عَدُوٌّ، ومن اليائي: بَغِيٌّ، وفي فعيل من الواوي: صَبيٌّ، ومن اليائي: شَرِيٌّ».

أقول: إذا أردت أن تبني اسم الفاعل للمبالغة مما كان لامه واواً أو ياءً على صيغة «فعول» أو «فعيل» «فتقول في فعول من الواوي: عَدُوّ» أصله: عَدُووٌ، بواوين، الأولى: واو فعول، والثانية: واو لام الفعل، أدغمت الواو الأولى في الثانية.

وتقول في فعول «من اليائي: بَغِيٌّ» من بغَى، يَبغِي، أصله: بَغُويٌ؛ لأنه من البُغيَةِ وهي الحاجة. وفي التنزيل: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٨]. اجتمعت الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء

في الياء فصار: بَغُيّاً، ثم أبدلت ضمة العين كسرة للمناسبة، فصار: بَغِيّاً.

والدليل على أن البغية في الآية فعول، لا فعيل: هو أنه لو كان فعيلاً لأنث مع المؤنث؛ لأنه بمعنى الفاعل، والفعيل إذا كان بمعنى الفاعل أنث مع المؤنث، وبغيٌّ لم يؤنث فدل على أنه فعول، لأن فعولاً إذا كان بمعنى الفاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث.

وتقول «**في فعيل من الواوي: صبيّ**» أصله: صَبِيوٌ - من صَبا يَصبو أي مال - على زنة فعيل وهو الغلام، اجتمعت الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة، قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء. وإنما سمي الصبيّ صبيّاً؛ لميله إلى ما لا يعنيه.

وتقول في فعيل من «**اليائي: شَرِيٌّ**» أصله: شَرِييٌ، بياءين، أدغمت ياء فعيل في الياء التي هي لام الفعل فصار: شريّاً. يقال: شَرَيتُ الشيء[1] إذا بِعتَهُ، وإذا اشتريته أيضاً، وفي التنزيل: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ [يوسف: ٢٠] أي باعوه.



(١) في (ق) والمطبوعة: اشتريت الشيء، وهو خطأ.

[المعتل اللام من غير الثلاثي]

قال: «والمزيد فيه تقلب واوه ياءً؛ لأن كل واو إذا وقعت رابعة فصاعداً، ولم يكن ما قبلها مضموماً قلبت ياءً، فتقول في أعطى: يعطي، واعتدى: يعتدي، واستَرْشَى: يَسْتَرشي، وتقول مع الضمير: أعطيت، واعتَدَيتَ، واسترشَيْتَ، وكذلك تغازينا، وتراجينا».

[المعتل اللام من غير الثلاثي]

أقول: «**والمزيد فيه**» إما ماضٍ أو مضارع، وكل واحد منهما إما معلوم أو مجهول، والكل كالمجرد في الإعلال بالقلب والحذف والإسكان، إلا أنه «**تقلب واوه ياءً**» إن لم يضم ما قبله «**لأن كل واو وقعت رابعةً فصاعداً، ولم يكن ما قبلها مضموماً قلبت**» الواو «**ياءً**» لأن الكلمة إذا زادت على ثلاثة تقلب الواو ياءً، والواو أثقل من الياء فقلبت، ليندفع به ثقله، ولم تقلب بالألف ولو كان أخف من الياء؛ لعدم وقوعها قبل الضمير المرفوع المتحرك؛ لأن الألف المبدل مقدر بحركة وما قبلها لا يقدر بها، فتقول: أعطى، أعطيا، أعطَوْا، أعطَت، أعطَتَا.

وفي الأمثلة الساكنة بالقلب والحذف في المفرد المؤنث، ومثنّاه، والجمع المذكر؛ لأن أصلها القريب: أعْطَيَتْ، أعْطَيَتَا، أعْطَيُوا، والبعيد: أعْطَوَتْ، أعْطَوَتَا، أعطَوُوْا، فقلبت الواو ياءً، والياء ألفاً في المفرد.

وبالقلب في المفرد المذكّر ومثناه؛ لأن أصله: أعطَوَ، أعْطَوا، فقلبت الواو ياءً فيهما والياء ألفاً في المفرد.

وتقول: يُعطي، يعطيان . . .الخ في الأمثلة الساكنة المضارعة بالقلب والحذف والإسكان.

أما القلب والإسكان ففي المفرد مذكراً كان أو مؤنثاً نحو: يُعطي، أصله القريب: يُعطِيُ، والبعيد: يُعطِوُ، فقلبت الواو ياءً، ثم أسكنت الياء.

وأما القلب والحذف ففي الجمع المذكر مطلقاً، والمفرد المؤنث المخاطبة[١] نحو: تُعْطُونَ، تُعْطينَ، أصلهما القريب: تُعْطيُون، وتُعطيينَ، والبعيد: تُعطُوُون، وتُعْطُوينَ، فقلبت الواو ياء فيهما، ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركته، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين بينه وبين الواو في الجمع المذكر، وحذفت الكسرة، ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين بينه وبين ياء الضمير في المخاطبة.

وبالقلب في غيره ياءً، فيكون إعلاله بأنواعه الثلاثة -وأمثلته: «**اعتدى يعتدي**» من العدْوِ «**واسترشى يسترشي**» من الرشوة- الساكنةِ[٢] الماضية والمضارعة كأمثلة أعطى، يُعطي.

وتقول في الأمثلة المتحركة مع الضمير المرفوع المتحرك: أعطيتَ، واعتديتَ واسترشيتَ إلى أعطينا واسترشينا، أصلها: أعطوْت، واعتدوْت، واسترشوْت إلى آخره، فقلبت الواو ياءً.

وكذلك تقلب الواو ياء في ماضي معتل اللام الواوي، إذا اتصل به ضمير المتكلم نحو: «**تغازينا وتراجينا**» أصلهما: تغازَوْنا، وتراجَوْنا، قلبت الواو فيهما ياءً؛ لوقوعها فيهما رابعة فصاعداً ولم يكن ما قبلها مضموماً، وإن انضم ما قبل الواو لم تقلب؛ للمنافاة بين الياء والضمة نحو: يغْزُو، ويَعْدُو.



---

(١) في (ق): والمفرد المؤنث والمخاطب، وهو مخالف لسائر النسخ: (س) و (ج) والمطبوعة.
(٢) بدل من قوله: أنواعه الثلاثة.

[المعتل العين واللام]

قال: «الرابعُ: المعتل العين واللام، ويقال له: اللّفيفُ المقرونُ، فتقول: شوَى يَشْوِي شيّاً، مثل: رَمَى، يَرْمي، رَمْياً».

[المعتل العين واللام]

أقول: النوع «الرابع» من المعتلات «المعتل العين واللام» وهو ما كان عين فعله، ولام فعله حرفي علة، «ويقال له: اللفيف المقرون»؛ لالتقاء حرفي علة فيه على سبيل المقارنة، و«اللفيف»: فعيل بمعنى الملفوف، والملفوف: المضموم، ومنه اللِّفافة. وكل واحد منهما[١] إما واو كقوّة، أو ياء كحيّة، أو واو وياء كشيّ، أو ياء وواوٌ، وهو منتفٍ، وحيوان، أصله: حيَيَان، فبقيت ثلاثةٌ[٢].

ولا يعتل عينهما كما لا يعتل لامهما؛ لأن الأصل عدمه، فلو عُلِّلتا لزم كثرة المخالفة، وإنما لم يعكس؛ لأن اللام محل التغيير فهو أولى به، فهو فَعَلَ يَفْعِلُ، وفَعِلَ يَفْعَلُ على ما عدّه. فإن كان فَعَلَ يَفْعِلُ نحو: شوَى، يَشْوِي، شيّاً فإعلاله مثل إعلال رمَى، يَرْمي، رمْياً، بالقلب، والحذف، والإسكان -كما بيناه- وأصل شيّاً: شوْياً، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء فصار: شيّاً.

قال: «وقَوِيَ يَقْوَى قُوّةً، ورَوِيَ يَرْوَى رِيّاً، مثل: رضِيَ، يَرضَى، رِضَاً، فهو رَيّان، وامرأة ريّا، مثل عطشان، وعَطشى».

أقول: وإن كان فَعِلَ يَفْعَلُ نحو: «قَوِيَ، يَقوى، قوّةً، ورَوِيَ، يَروَى، رِيّاً» فإعلاله مثل إعلال «رضِيَ، يَرضَى» بل الأولى أن يقال: قَوِيَ، يَقوَى، كرَضِيَ

(١) في (ق) و (س): منها، وما أثبتناه من (ج) والمطبوعة، وهو أصح؛ لرجوع الضمير إلى حرفي العلة.

(٢) أي ما كان عينه ولامه واوين، أو ياءين، أو واواً وياء، وانتفى الرابع وهو الياء والواو.

يَرْضَى؛ لأنه واويٌ فيكون له أصل قريب وبعيدٌ، ورَوِيَ يَروَى، كخَشِيَ يَخشَى؛ لأنه يائي، وبيانه ظاهرٌ.

وأصل قوّة قوْوَة، بواوين ساكن ومتحرك، أدغمت الواو الأولى في الثانية فصار قُوَّة.

ولقائل أن يقول: لمَّا قلبوا الواو الثانية في قَوِيَ ياء، وفي يَقوَى ألفاً، ولم تدغم الواو الأولى في الثانية فيهما، كما أدغموا الواو الأولى في الثانية في قُوَّة، ومقتضى الإدغام فيهما متحقق، كما أن مقتضى الإعلال متحقق فيهما، فما وجه ترجيح جانب الإعلال فيهما على جانب الإدغام مع أن الإدغام مفيدٌ للتخفيف كما أن الإعلال مفيدٌ له؟

ويمكن أن يجاب عنه بأن التخفيف الحاصل من الإعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الإدغام؛ لأن التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه، وذلك ظاهرٌ مدركٌ بالضرورة، فالمصير إلى ترجيح جانب الإعلال أولى من المصير إلى ترجيح جانب الإدغام.

وأصل «ريّاً» رِوْياً، اجتمعت الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء فصار: «رِيّاً».

وتجيء الصفة المشبهة من رَوِيَ يَرْوَى للمذكر على وزن فعلان كرَيّان، وهو ضد العطشان، أصله: رَوْيَان، اجتمعت الواو والياء، والأولى منهما ساكنةٌ، قلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء فصار: **«رَيّان»**. وللمؤنث على وزن فعلا كرَيّا، وهو ضد «عطشى».

تقول: رجل رَيّان **«وامرأةٌ ريّا»** أصله: رَوْيَا، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء فصار: ريّا.

قوله: «**مثل عطشان وعطشى**» فإنهما أيضاً صفتان مشبهتان موضوعتان للمذكر والمؤنث على وزن فعلان، وفعلى.

قال: «**وأروى كأعطى**».

أقول: وإذا نقل رَوِيَ إلى باب الإفعال صار: «**أروى**» وإعلاله كإعلال «**أعطى**» بعد قلب واو أعطى ياءً.

فإن قيل: لِم لم ينقل حركة الواو إلى الراء في أروى ثم قلبت الواو ألفاً كما قلبت في: أجاب؟

قلنا: لو قلبت الواو فيه ألفاً لالتقى الساكنان، وهما الألفان، أحدهما: الألف(١) المنقلبة عن الواو، والآخر: المنقلبة عن الياء، فلا بدّ من حذفٍ فصار: أرى، فيؤدي إلى اللبس أو توالي الإعلالين، وهما غير جائزين.

قال: «**وحَيِيَ، كرَضِيَ، وحَيَّ، يحْيَى، حياةً، فهو حيّ، وحَيَّا وحَيِيَا فهما حيَّان، وحيُّوا وحَيِيُوا فهم أحياء، ويجوز حَيُوا في التخفيف كرَضُوا، واحْيَ كارْضَ**».

أقول: اعلم أنهم اختلفوا في حَيِيَ يَحيَى في أن عينه ولامه ياءان، أو أن عينه ياء ولامه واو(٢).

فذهب بعضهم إلى أن عين فعله ولامه ياءان، وعلى هذا حيي جار على الأصل، وذهب بعضهم إلى أن عين فعله ياء ولام فعله واو، فعلى هذا أصل حَيِيَ: حَيِوَ، قلبت الواو ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، ومُنِعَ لأنه لم يوجد في كلام العرب ما عينه ياء، ولامه واو.

---

(١) في (ق) و (ج) والمطبوعة: أحدهما ألف، وهو خطأ، والتصويب من (س).

(٢) هنا اختلاف في النسخ ففي (ق): اختلفوا في حَيِيَ يَحيَى في أن عينه ولامه واو أم ياء. وفي (س): اختلفوا في حيي يحيى في أن عينه ولامه ياءان، وفي (ج): اختلفوا في حيي يحيى في أن عينه ولامه ياءان، أو أن عينه ولامه واوٌ. وهذا هو الصحيح الموافق للشرح، وقد أثبتناه.

وَرُدَّ بأنه شهادة نفي لا تسمع، وبأنه جاء حيوان، فقد وجد في كلامهم ما عينه ياء ولامه واو.

فإن قيل: التمسُّكُ بالحيوان في مجيء ما عينه ياء ولامه واو ضعيف؛ لأن أصل الحيوان: حَيَيَان، بالياءين، قلبت الياء الثانية واواً؛ لاستكراههم توالي الياءين.

قلنا: لو كان أصله: حييان وقلبت الثانية فيه واواً كما ذكرتم، لزم قلب الثقيل إلى ما هو أثقل منه، إذ الواو أثقل من الياء، وهو منافٍ للحكم؛ لأنه يؤدي إلى الثقل بسبب قلبها إياها.

ولقائل أن يقول: لو كان أصل حيوان: حَيَيَان بالياء المفتوحين، فلا بد من قلب الياء الثانية ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الياء الأولى أيضاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، أو إدغام الياء الأولى في الثانية لتحقق شرائط وجوب الإدغام فيه.

ويمكن أن يجاب عنه بأنه إنما لم يقلب الياءين فيه(١) ألفاً، ولم يدغموا الأولى في الثانية؛ لئلا يؤدي إلى اللبس وتوالي الإعلالين.

واعلم أن للعرب في حَيِيَ لغتين:

إحداهما: بإثبات الياءين من غير القلب والإدغام، وإنما لم يقلبوا الأولى فيه ألفاً مع أنها متحركة وما قبلها مفتوح؛ لأنهم لو قلبوا الياء ألفاً لصار: حايَ، فيؤدي إلى اللبس.

وإنما لم يدغموا الأولى في الثانية؛ لأن القياس في إدغام المضارع إدغام ماضيه؛ لأنه مقيس عليه؛ لأصالته، فلا يكون فيه ما ليس فيه(٢)، وهو ههنا

---

(١) كلمة فيه ساقطة من (س) و (ج).

(٢) أي لا يكون في المضارع ما ليس في الماضي؛ لأن الماضي أصل له.

بتحريك الياء المتطرفة بالضم، وهو ممتنع لثقل، فيمنع الإدغام في ماضيه حملاً للماضي على المضارع.

قلنا: لا نسلم ذلك القياس، وإن سلم؛ فلأنه مشروط بوجود شرطه في المضارع وهو لم يبق ههنا؛ لأنه إذا أعلّ قبل إدغامه؛ لتقدمه على الإدغام، لم يبق فيه مثلان، فلا يمتنع الإدغام في ماضيه.

فتقول على اللغة الأولى: حَيِيَ، حَيِيَا، حَيُوا، مثل: رَضِيَ، رَضِيا، رَضُوا، وأصل حَيُوا: حَيِيُوا كرضِيُوا، استثقلت الضمة على الياء التي هي لام الكلمة، فنقلت إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان: الياء وواو الضمير، حذفت الياء فبقي حَيُوا.

وتقول على الثانية: حَيَّ، حَيَّا، حَيُّوا، مثل: عَضَّ، عَضَّا، عَضُّوا.

وتقال في مضارع كلتا اللغتين: يَحيَى، من غير إدغام؛ لتقدم الإعلال على الإدغام.

وأصل حياة: حَيْيَةٌ، على وزن فَعْلَةٌ، نقلت حركة الياء الثانية إلى الأولى وقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصار: حياة، ثم أبدلت الواو من الألف في الصلوٰة، والزكوٰة في الخط لذلك اتباعاً لخط المصحف كما ذكر في علم الخط[1]، ولم يدغم؛ لئلا يلتبس بالمشبهة المؤنث نحو: حَيَّةٌ حَيَّتَان حَيَّاتٌ.

قوله: «**فهو حيٌّ**» أي تجيء الصفة المشبهة من حيَّ يَحيَى لرجل واحد: فهو حي، ولرجلين: هما حيّان، ولرجال: فهم أحياء.

---

(١) قال التفتازاني نقلاً عن صاحب الكشاف: إن الحياة والصلاة والزكاة تكتب بصورة الواو على لغة من يميل الألف هكذا: الحيوٰة، الصلوٰة، الزكوٰة. ثم قال: والحق أن أمثال ذلك تكتب قي المصحف بالواو اقتداء بنقله وفي غيره بالألف كحياة. (ص ٧٢ شرح التفتازاني)

والأمر منه: «احيَ كارضَ».

واعلم أن متن الكتاب من قوله: «وحَييَ كرضي» إلى قوله: «ويجوز حيوا بالتخفيف» لف ونشر لا يخفى على المتأمل.

قال: «وأحْيَى يُحْيي، إحياء، وحايَا، يُحَايي، محاياة، واستحيا، يَستَحيي، اسْتِحياءً، والأمر: اسْتَحي، ومنهم من يقول: استَحَى، يَسْتحِي، والأمر: استَحِ، وذلك لكثرة الاستعمال، كما قالوا: لا أدرِ، وأصله: لا أدري»[(١)].

بحذف[(٢)] اللام لكثرة الاستعمال.

❁ ❁ ❁ ❁

---

(١) في شرح التفتازاني: كما قالوا: لا أدر في لا أدري.

(٢) في (س): بخلاف، وهو سهو.

[المعتل الفاء واللام]

قال: «**الخامس: المعتل الفاء واللام، ويقال له: اللفيف المفروق، فتقول: وقى -كرمى- يقي، يقيان، يقون، والأمر: قِ، فيصير على حرف واحد، ويلزمه الهاء في الوقف**».

[المعتل الفاء واللام]

أقول: النوع «**الخامس**» من أنواع المعتل «**المعتل الفاء واللام، ويقال له: اللفيف المفروق**»؛ لالتفاف حرفي علة فيه مع افتراقهما بحرف صحيح، وكل واحد منهما إما واو، وإما ياء كَيَدَيْتُ -أي أنعمتُ- وإما واو وياء -كوفَيْتُ- وأما عكسه فمتنف أيضاً، فبقي اثنان من أربعة، فيكون باعتبار الفاء من المثال، وباعتبار اللام من الناقص، فكان مضارعه يَفْعِل -بكسر العين- نحو وَقَى يَقي، فيكون حكمه باعتبار الفاء كحكم وَعَد يَعِدُ، وباعتبار اللام كرمى يرمي «**فتقول: وَقَى، يَقي**» بحذف الواو التي هي الفاء من المضارع؛ لوقوعها بين ياء وكسرة كما حذفوها من: يَعِدُ، فهو واقٍ، وذاك مَوْقِيٌّ، كرامٍ ومَرْمِيّ.

«**والأمر**» منه يجيء على حرف واحد كـ تِ، فحينئذٍ يلزمها الهاء عند الوقف لأنه لو سكن لزم الابتداء بالساكن، وإلا لزم الوقف بالمتحرك، وهو ممتنع، فلزم الهاء؛ ليبدأ به ويوقف على الهاء، وزيادة الهاء في غير المفرد المذكر جائز[1] لإظهار المدّ.

قال: «**وتقول في تأكيده: قِيَنّ، قيانِّ، قُنَّ، قِنَّ، قِينَانّ**».

أقول: إذا دخلت نون التوكيد على الأمر أعيدت اللام المحذوفة في المفرد المذكر للجزم فتقول: «قِيَنَّ» برد المحذوف؛ لأن حذفه لكونه في حكم المجزوم، فإذا أكد زال حكمه.

---

(١) كذا في (س) و (ج) و (ق) والمطبوعة، والظاهر: جائزة.

قال: «**وَوَجِيَ**[١]، **يَوْجَى، كرضِيَ، يرضى، وايجَ كارضَ**».

أقول: وإن كان يَفْعَلُ بالفتح نحو: «وَجِيَ يَوْجَى»، فيكون إعلاله «كرضِيَ يَرْضى» وقد علمت كيفية إعلاله من قبل.

وتقول في أمره: «**ايجَ**» أصله: اِوْجَ، قلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.

قال: «**السادس: المعتل الفاء والعين كيَيْن، وذلك في اسم المكان، ويوم وويل، ولا يبنى منها**[٢] **فِعْلٌ**».

أقول: النوع «**السادس**» من أنواع المعتل «**معتل الفاء والعين**» ويسمى هذا النوع من المعتلات باللفيف المقرون؛ لاقتران حرفي العلة واجتماعهما فيه على سبيل الاقتران، وذلك إما ياء «كيَيْنَ»[٣] في «**اسم مكان**» أو ياء وواو نحو: «**يوم**» لاسم الزمان، أو عكسه نحو «**ويل**» لاسم وادٍ في جهنم، أو اسم لصوت من أصابته المصيبة.

«**ولا يبنى**» من هذه الأمثلة المذكورة «**فِعْلٌ**»؛ لئلا يلزم فيه توالي الإعلالين في طرف واحد؛ لأن فاء فعله وعين فعله حرفا علة؛ فيؤدي إلى توالي الإعلالين.

وهذا التعليل[٤] ليس بسديدٍ[٥]؛ لأن توالي الإعلالين من طرف واحد واقع

---

(١) يقال: وَجِيَ الفرس: إذا وجد في حافره وَجَعٌ.

(٢) هكذا بصيغة التأنيث، أي من هذه الأمثلة كما ذكره الشارح، وفي شرح التفتازاني: منه، بالتذكير، أي من هذا النوع من المعتل.

(٣) وهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

(٤) من هنا إلى قوله: توالي الإعلالين، ساقط سهواً من (ق) والمطبوعة.

(٥) في (ج): ليس بشديدٍ، وهو سهو.

في كلمة واحدة في كلامهم نحو: ترَى، وترينَ[١].

والأصوب أن يقال: إنما لم يبن منها الفعل؛ لأنها[٢] أسماء الزمان والمكان والصوت، وليست بمصادر حتى يبنى منها الفعل.

وقد جاء الفعل من الويل وأخواته في ضرورات الشعر كقوله:

فـــــمـــــا والَ ولا واسَ   ولا وَاحَ أبـــــو هـــــنـــــدِ[٣]

فما وال: من الويل، ولا واح: من الويح، ولا واس: من الويس[٤]، وكل واحد منها معتل الفاء والعين.



(١) في المطبوعة: يرى، ويرين.

(٢) من هنا إلى قوله: حتى يبنى منها الفعل، ساقط من (ق) والمطبوعة.

(٣) لم أقف على قائل هذا البيت.

(٤) ويلٌ وويسٌ كلمتا عذاب، وويح: كلمة ترحم، وقيل غير ذلك.

[المعتل الفاء والعين واللام]

قال: «السابع: المعتل الفاء والعين واللام، ويقال له: اللفيف المقرون وذلك نحو واو وياء لاسمي الحرفين».

[المعتل الفاء والعين واللام]

أقول: القسم «**السابع**» من أنواع المعتل: ما كان فاؤه، وعينه، ولامه حرف علة «**ويقال له: اللفيف المقرون**» من جهتين، وذلك كله «**واو وياء لاسمي الحرفين**» وأصل ياء: يَيَيٌ، قلبت الياء المتوسطة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلزم توالي الياءات في كلمة واحدة.

والقياس قلب الياء الأخيرة؛ لأنها لام الفعل، والتغير بها أنسب؛ لأنها محل العوارض والتغيرات، لكن القياس ههنا مهجور؛ لأنها لو قلبت ألفاً فالياء المتوسطة أيضاً متحركة وما قبلها مفتوح، فلا بد من قلبها ألفاً أيضاً، فيؤدي إلى اجتماع الألفين، بخلاف ما لو قلبت الياء المتوسطة ألفاً، فإنه لا يلزم توالي الإعلالين واجتماع الألفين.

وأصل الواو: وَوَوٌ، قلبت الواو المتوسطة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لئلا يلزم توالي الواوات في كلمة واحدة.

والقياس قلب الواو التي هي لام الفعل إلا أن القياس مهجور؛ لما مرّ في الياء.

ولا يبنى منهما الفعل؛ لأنهما اسما حرفين وليسا بمصدرين حتى يبنى منهما الفعل.



[حكم المهموز]

قال: «فَصلٌ: حكم المهموزِ في تصاريف فعله حكم الصحيح؛ لأن الهمزة حرف صحيح، لكنها قد تخفف إذا وقعت غير الأول؛ لأنها حرف شديد من أقصى الحلق».

[حكم المهموز]

أقول: الفصل الثالث: فصل المهموز، وهو ما أحد أصوله همزة، سواء بقيت بحالها كيسأل، أو قلبت كسَال، أو حذفت كسَلْ.

وأنواعه العقلية سبعة كأنواع المعتل، لكن لما ثقل تعددها بقي مهموز الفاء والعين واللام.

«**وحكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح؛ لأن الهمزة حرف صحيح**» فيكون حكمه حكم الصحيح.

«**لكنها قد تخفف**» بالحذف، والقلب بالألف، أو الواو والياء، أو بينَ بينَ، وهو جعلها بين همزة، وبين حرف من جنس حركتها «**إذا وقعت غير الأول**» بخلاف الصحيح؛ فإنه لا يخفف أصلاً.

فقوله: «لكنها قد تخفف» فارق بينها وبين الحرف الصحيح بعد أن اشتركا في الحكم.

وقوله: «**لأنها حرف شديد من أقصى الحلق**» تعليل لتخفيف الهمزة، واللام في «لأنها» متعلقة بـ «تخفف» أي إنما تخفف الهمزة؛ لأنها حرف شديد من أسفل الحلق وهي أدخل حروف الحلق، وأبعدها مخرجاً، فاستثقل النطق بهذا؛ فلهذا جوز التخفيف؛ لما فيه نوع تسهيل النطق، وضرب من

الاستحسان، وهي لغة قريش وكثير من الحجازيين، وبنو تميم لا يخففونها؛ قياساً على سائر الحروف الحلقية.

وأما إذا وقعت أولاً على أي حركة فلا تخفف فيها نحو: أحمد، وإبراهيم، وأحد، لأنها لو خففت فإنما تخفف بالحذف، أو بالقلب، أو بين بين.

لا سبيل إلى الأول؛ لاختلاف صيغة الكلمة، ولا إلى الثاني؛ لأنها تصير إلى حرف ساكن، ولا إلى الثالث؛ لأنها إذا جعلت بينَ بينَ قربت بالساكن، والقريب إليه كهو، ولتخفيفها كحرف العلة ألحقت بها في سلامة السالم عنها.

ويعلم من تشبيه[1] المهموز بالصحيح أنه ليس بصحيح، وإلا لزم تشبيه الشيء بنفسه، ومن قوله: «إنها حرف صحيح» أنه صحيح[2] فيتناقضان.

قال: «فتقول: أمَل يأمُلُ -كنصر ينصر- اومُلْ بقلب الهمزة واواً؛ لأن الهمزتين إذا التقتا في كلمة ثانيتهما ساكنة وجب قلبها بجنس حركة ما قبلها كآمَنَ، وأُومِنَ، وإيماناً».

أقول: إذا بينا أن حكم المهموز حكم الحرف الصحيح فحكم أمَل يأمُل في الماضي، والمضارع، والأمر، والنهي، واسم الفاعل، والمفعول حكم نصر ينصر.

«اومُلْ» من تأمُل، أصله اؤْمُلْ، قلبت الهمزة الثانية واو؛ لسكونها وانضمام ما قبلها فصار: اومُلْ.

قوله: «**لأن الهمزتين**» هذا تعليل لقوله: «أُومُلْ».

---

(١) في (ق): بعلم تشبيهه المهموز بالصحيح، وهو غير ظاهر.

(٢) قوله: أنه صحيح، ليس في (ج) والتصويب من (س) و (ق).

«**لأن الهمزتين إذا التقتا في كلمة ثانيتهما ساكنة وجب قلب**» الهمزة الثانية «**بجنس حركة ما قبلها**» فإن كانت حركة ما قبلها فتحة وجب قلبها بالألف، وذلك نحو: «**آمَنَ**» معلوماً «**وأُومِنَ**» مجهولاً «**وإيماناً**» مصدراً.

وأصلها: أأْمنَ، أُأْمِنُ، إئْمَان، فقلبت الساكنة بحركة ما قبلها.

وإنما قال: «وجب قلب الهمزة الثانية بجنس حركة ما قبلها» لأن الهمزة ثقيلة فكيف إذا اجتمعتا، فوجب قلب الثانية بجنس حركة ماقبلها؛ دفعاً للثقل.

وإنما قيد وجوب التخفيف بكون اجتماعهما «في كلمة» واحدة؛ لأنه لو اجتمعتا في كلمتين لم يجب التخفيف المذكور، بل يجوز تخفيفهما، وتخفيف ثانيتهما بجنس حركة ما قبلها كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[1] [محمد:١٨]، وكقول ذي الرُّمَّة:

أيا ظَبْيَةَ الوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلاجِلٍ وبين النَّقَا أأنتِ أم أُمُّ سالمِ[2]

وذلك أن اجتماعهما وإن كان يستلزم الثقل أيضاً إلا أن الثقل الحاصل باجتماعهما في كلمتين لم يبلغ مبلغ الثقل الحاصل باجتماعهما في كلمة، فلا يجب التخفيف.

وإنما قيد وجوب التخفيف بكون «ثانيتهما ساكنة» لأنه لو كانت متحركة لم يجب التخفيف[3]، كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [الملك: ١٦] وكقوله تعالى: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦، يس: ١٠] بإثبات الهمزتين المجتمعتين في كلمة واحدة.

فإن قيل: علة تخفيف الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعتين في كلمة

---

(١) في (ق): وقد جاء، وفي (س): قد جاء، وهما خطأ.

(٢) الوَعْساء: الرابية اللينة من الرمل. جلاجل: اسم موضع. النقا: القطعة الملتوية من الرمل. أي: هل أنت ظبية أمْ أُمّ سالم هي الظبية؟

(٣) في (س) و (ج) و (ق): نحو: أأمر، وليس فيها ذكر الآيتين، وما أثبتناه من المطبوعة.

واحدة دفع الثقل، وإذا كانت الهمزة الساكنة ثقيلة، فالهمزة إذا كانت متحركة أولى بأن تكون ثقيلة؛ إذ الحرف مع الحركة أثقل بدونها، فهي أولى بالتخفيف.

قلنا: وجه اشتراطه هو أن تغيير الحرف بدون الحركة أسهل من تغييرها معها؛ فلهذا المعنى قيد وجوب التخفيف بكون الهمزة الثانية ساكنة.

قال: «فإن كانت الأولى همزة وصلٍ تعود الثانية همزةً عند الوصل إذا انفتح ما قبلها».

أقول: متى اجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة، والأولى منهما همزة وصل، والثانية همزة أصلية، وقلبت الهمزة الثانية إما ألفاً، أو واواً، أو ياءً، وأسقطت همزة الوصل في الدَّرج، تعود الهمزة الثانية الأصلية إلى أصلها إذا كان ما قبلها مفتوحاً، كقوله تعالى: ﴿إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَاۗ﴾ [الأنعام: ٧١] وأصله: ائتنا، فقلبت الثانية ياءً ثم وصلت إلى الهدى، فسقطت الوصلية، ورجعت الأصلية؛ لأن العلة الموجبة لقلبها اجتماعهما في كلمة فلما أسقطت همزة الوصل في الدرج فقد زالت العلة فتعود إلى أصلها كما كانت.

وإنما قيد عود الهمزة بكون ما قبلها مفتوحاً؛ لأن الفتحة أخف الحركات، والهمزة ثقيلة؛ ليكون خفة ما قبلها في مقابلة ثقلها؛ ليحصل الاعتدال، بخلاف ما لو كان ما قبل الهمزة مضموماً أو مكسوراً لم تعد الهمزة؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان، والهمزة أيضاً ثقيلة، فلو أعيدت الهمزة إلى ما كانت قبل القلب لأدى إلى الثقل.

فإن قيل: هذا منقوض بقوله: يا زيد ايجل؛ لعدم عود الأصلية إلى أصلها في الوصل.

قلنا: عادت، ثم قلبت جوازاً.

قال: «وحذفوا الهمزة من خُذْ، وكُلْ، ومُرْ».

أقول: لو وجب قلب الثانية بحركة ما قبلها عند اجتماعهما في كلمة لقلبت في الأمر المأخوذ من: تأخذ، وتأكل، وتأمر؛ لاجتماعهما؛ لأنه إذا أخذ الأمر منها صار: اؤخذ، اؤكُلْ، اؤمُر، وكان القياس أن يقال: اوخُذْ، اوكُلْ، اومر، بقلب الهمزة الثانية فيهما واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فلما لم تقلب علم أنه لم يجب.

قلت: القياس هو القلب، لكنه لما كثر الأمر منها استعمالاً حذفوا الهمزة الأصلية تخفيفاً، ثم حذفوا الوصلية؛ لعدم الحاجة إليها؛ لتحرك أول الكلمة.

وفي التنزيل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣] و﴿كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ [المؤمنون: ٥١] وفي الحديث: «**مروا أولادكم بالصلاة**»[١].

وهذا الحذف شاذ لا يقاس عليه، فلا يقال في الأمر من أَمَل يَأمُل: مُلْ، بل يقال فيه: اومل.

قال: «**وقد يجيء الأمر على الأصل عند الوصل كقوله تعالى:** ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢]».

أقول: ويجيء مُرْ على الأصل عند الوصل خاصة كقوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [طه: ١٣٢] ﴿وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ [لقمان: ١٧] برد الهمزة الأصلية دون خُذْ، وكُلْ؛ فإن الهمزة الأصلية فيهما لم تعد عند سقوط همزة الوصل في الدرج؛ إذ حذف الهمزتين من: خُذْ، وكُلْ، لازم سواء كانا في الوصل، أو في حال الابتداء، وحذفهما في: مُرْ غير لازم سواء كانا في حالة الوصل، أو في حالة الابتداء، فيجوز فيهما رد الهمزة الوصلية المحذوفة في حال الوصل، دون ردّ همزة: خُذْ وكُلْ فيها[٢].

---

(١) رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وإسناده حسن.

(٢) كلمة: فيها، ساقطة من (س) و (ج) وما أثبتناه من (ق) والمطبوعة.

ولقائل أن يقول: لم حكموا بوجوب حذف الهمزتين من: خُذْ وكُلْ في حالة الوصل والابتداء معاً، ولم يحكموا بحذفهما من: مُرْ مع أنهما من باب واحد.

ويمكن أن يجاب عنه بأن خُذْ، وكُلْ أكثر استعمالاً من مُرْ في كلامهم بدليل الاستقراء، بخلاف مر؛ فإنه وإن كان كثير الاستعمال أيضاً، لكن لا تبلغ في كثرة الاستعمال مبلغ خُذْ وكُلْ، فحكموا بوجوب حذف الهمزتين منهما دون مُرْ؛ رَوْماً للتخفيف.

قال: «**وأَزَرَ، يأزِرُ**[1]، **وهنأ يَهْنِئُ**[2]، **كضرب يضرب، ايزِرْ**».

أقول: وحكم مهموز الفاء نحو: «**أَزَرَ، يأزِرُ**» ومهموز اللام مثل «**هَنَأ، يَهْنِئ**» كحكم صحيح الفاء واللام من غير المهموز نحو: ضَرَب يَضْرِب في جميع متصرفاته الفعلية والاسمية.

و«**ايزر**»: أمر من تأزِر، أصله: ائزر، قلبت الهمزة الثانية ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: ايزِرْ.

قال: «**وأدُبَ، يأدُبُ، ككرُم يكرُم، اودُبْ**».

أقول: وحكم مهموز الفاء مثل «**أدُبَ، يأدُب**» كحكم صحيح الفاء غير المهموز نحو: «**كرُم، يكرُم**» في جميع متصرفاته الفعلية والاسمية، والأمر منه: «**اودُبْ**» أصله: اؤْدُبْ، قلبت الهمزة الثانية واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها.

وأدُب الرجلُ: إذا حصل له الأدبُ، وأدَبَ الرجل: إذا أضاف ودعا إلى المأدُبَةِ أي المائدة.

---

(١) أزَر يأزِرُ: أي عاون، ومنه قراءة ابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَأَزَرَهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩].

(٢) هنأني الطعام يَهنِئُني، أي صار هنيئاً. الصحاح: (١/ ٨٤).

قال: «وسَأَلَ يسأَلُ كمنَعَ يَمْنَعُ».

أقول: وحكم مهموز العين نحو «سَأَلَ يَسأَلُ» كحكم غير مهموز العين من الصحيح نحو: «مَنَعَ يَمْنَعُ» والأمر منه: اسْأَلْ على وزن افعَلْ.

قال: «ويجوز سَالَ[1]، يسَالُ، سَلْ».

أقول: هذه لغة أخرى، وهي تخفيف الهمزة فيها نحو: «سَال، يَسَال، سَلْ».

فسَالَ أصله: سأل، قلبت الهمزة ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

ويَسَالُ أصله: يَسْأَلُ كيمنع، نقلت حركة الهمزة إلى السين، ثم قلبت الهمزة ألفاً؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن.

والأمر منه على هذه اللغة «سَلْ» حذفت[2] منه حرف المضارعة، ثم حذفت حركة اللام للجزم، فصار: سالْ، فالتقى ساكنان وهما الألف واللام، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار: سَلْ، وفي التنزيل: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَآءِيلَ﴾ [البقرة: ٢١١].

قال: «وآبَ يَؤُوبُ، وساء يَسُوءُ، كصَانَ يَصُونُ».

أقول: وحكم مهموز الفاء ومهموز اللام من الأجوف كـ «آبَ، يَؤُوبُ» من الأوب وهو الرجوع «وسَاءَ، يَسُوءُ» من السوء كحكم صحيح الفاء واللام من الأجوف غير مهموزهما في تصاريفه الاسمية والفعلية، نحو «صَانَ، يَصُونُ» وقد عرفت إعلال عين فعل صان يصون، فقس عليها عين آب يؤوب، وساء

---

(١) وقد جاء القرآن بهذه اللغة في قراءة نافع: ﴿سَالَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ [المعارج: ١].

(٢) هكذا بالتأنيث في (س) و (ق) و (ج) والمطبوعة، والظاهر: حذف منه حرف المضارعة، أو نقول: اكتسب التأنيث من المضاف إليه.

يسوء، فتقول: آب وساء، أصلهما: أَوَبَ وسَوَءَ، كما أن أصل صانَ: صَوَنَ، قلبت الواو فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: آب وساء.

وأصل يَؤُوب ويَسُوء: يَأْوُبُ، ويَسْؤُوُ.

قال: «وجَاء يَجيءُ ككَالَ يَكِيلُ».

أقول: وحكم الأجوف اليائي مهموز اللام نحو: «**جاء، يجيء**» كحكم الأجوف اليائي الصحيح اللام غير مهموزها نحو «**كال يكيل**».

وأصل جاء وكال: جَيَأَ وكَيَلَ، قلبت الياء فيهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأصل: يجيء ويَكيلُ: يَجْيِىء ويَكْيِلُ.

قال: «**فهو ساءٍ وجاءٍ**»

أقول: «**فهو ساءٍ وجاءٍ**» هما اسما فاعل من ساء، يسُوءُ، وجاءَ يجيء، وأصلهما: ساوِئٌ وجايِئٌ، بهمزة بعد واو وياء عند سيبويه والخليل بلا خلاف.

قال سيبويه: قلبتا همزةً كما في صائن وبائع، ثم الهمزة الثانية ياءً؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها، ثم أُعِلَّ كقاضٍ.

وقال الخليل: نُقِلَت العين إلى اللام، ثم أعل كقاضٍ، وإلا لزم كثرة الإعلال.

قلنا: الإعلال على القياس ولو كثُر، بخلاف النقل، فإنه على خلافه ولو قل.

فيكون وزنهما: فاعٍ عند سيبويه، وفالٍ عند الخليل.

[حكم المهموز من المعتل]

قال: «وأسا يأسو، كدعا يدعُو، وأتَى يأتي، كرمَى يرمِي، اِيتِ، ومنهم من يقول: تِ، تشبيهاً بخُذْ».

[حكم المهموز من المعتل]

أقول: وحكم مهموز الفاء من الناقص الواوي نحو «**أسا**، **يأسو**» كحكم صحيح الفاء الواوي غير المهموز من الناقص الواوي نحو «**دعا**، **يدعو**».

وأصل أسَا: أسَوَ، قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأصل يأسُو: يأسُوُ، استثقلت الضمة على الواو فحذفت منها.

وحكم مهموز الفاء من الناقص اليائي نحو «**رمَى يَرْمِي**».

وقد عرفت كيفية إعلال «رمى يرمي» من قبل فقس عليها كيفية إعلال «**أتى يأتي**»[1].

و«**اِيتِ**» أمر من تأتي، أصله: ائتِ، فقلبت الثانية ياءً.

«**ومنهم من يقول**» في المأخوذ من تأتي «**تِ**» بحذف الهمزة الثانية تخفيفاً «**تشبيهاً بخذ**» وكل، ثم استغني عن همزة الوصل، فحذفت همزة الوصل استغناءً عنها، فصارت على حرف واحد.

وإنما شبهوه بخذ في الإعلال، لا في كونه على حرف واحد.

قال: «ووَأَى يَئِي كوَقَى يَقِي قِ».

أقول: حكم مهموز العين الذي هو معتل الفاء الواوي والناقص اليائي مثل «**وأى يئي**» من الوأي وهو الوعد، كحكم معتل الفاء الواوي والناقص اليائي من غير مهموز العين «**كوَقَى يقِي قِ**» وإعلاله كإعلاله.

---

(١) في (ق) والمطبوعة: وقد عرفت كيفية إعلال أتى يأتي، وفيهما نقص أكملناه من (ج)، وفي (س): وقد عرفت كيفية إعلاله من قبل فقس عليه كيفية إعلال أتى يأتي، وهي صحيحة العبارة.

و «إِ» أمر من «تَئِي» حذفت حرف المضارعة، وحذفت الياء للجزم، فصار على حرف واحد كقِ.

قال: **«وأوى يأوِي أيّاً، كشَوَى يشوِي شَيّاً، اِيوِ».**

أقول: وحكم مهموز الفاء من المعتل العين الواوي والمعتل اللام اليائي من باب فَعَل يَفْعِلُ مثل: **«أوَى يأوِي أيّاً»** كحكم الصحيح الفاء غير المهموز من المعتل العين الواوي والمعتل اللام اليائي من ذلك الباب، مثل: **«شَوَى يشوِي شَيّاً»** وإعلاله كإعلاله.

وأصل «أيّاً» أَوْياً، فقلبت الواو ياءً وأدغمت.

و «اِيوِ» أمر من تأوي، حذفت منه حرف المضارعة، وزيدت في أوله همزة الوصل، ثم حذفت الياء للجزم فصار: اِئْوِ، قلبت الهمزة الثانية ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصار: ايوِ.

قال: **«ونَأَى يَنْأَى كرَعَى يَرْعَى».**

أقول: وحكم مهموز العين من الناقص اليائي من باب فَعَلَ يَفْعَل - بفتح العين في الماضي والمضارع - نحو: «نَأَى يَنْأَى» من النأي وهو الإبعاد، كحكم الناقص غير المهموز من ذلك الباب مثل « رَعَى يَرْعَى» وإعلاله كإعلاله، والأمر منه: اِنْأَ كارْعَ، حذفت منه حرف المضارعة، وزيدت همزة الوصل مكسورة، ثم حذفت الألف للجزم فصار: اِنْأَ.

قال: **«وكذا قياس يَرَى، لكن العرب اجتمعت على حذف الهمزة من مضارعه فقالوا: يَرَى، يَرَيانِ، يَرَوْنَ، ترَى، ترَيَان، يَرَوْنَ، تَرَى، تَرَيَانِ، تَرَوْنَ، تَرَيْنَ، تريان، ترين، أرى، نرى. اتفق في خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع لكن الواحدة: تَفَيْنَ، والجمع: تَفَلْنَ».**

أقول: وحكم رأى يرى كحكم نأى ينأى في الإعلال، إلا أن العرب اتفقوا

على حذف الهمزة من مضارعه لكثرة الاستعمال، دون مضارع نأى «**فقالوا: يرى**» أصله: يَرْأَيُ، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت للتخفيف، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأصل «يَرَونَ»: يَرأيُونَ، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت الهمزة لما مرّ، ثم الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى الساكنان هما الألف المنقلبة عن الياء، وواو الضمير، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، فصار: يَرَوْنَ.

وأصل: «تَرَيْنَ» تَرْأَيِينَ، وقد سبق بيان كيفية إعلاله في بحث نون التأكيد.

والأمثلة الباقية ظاهرة. وقد استوى «**في خطاب المؤنث لفظ الواحدة، ولفظ الجمع، لكنّ**» تقديرهما مختلف فوزن «**الواحدة**» المخاطبة «تَفَيْنَ»؛ لأن عينه ولامه محذوفان، ووزن «**الجمع: تَفَلْنَ**»؛ لأن عينه محذوف، وفاءَه ولامه مثبتان.

قال: «وإذا أمرت منه قلت على الأصل: ارْأَ، كارْعَ، وعلى الحذف: رَ، ويلزمه الهاء في الوقف فتقول: رَه، رَيَا، رَوْا، رَيْ، رَيَا، رَين، وبالتأكيد رَيَنَّ، رَيَانِّ، رَوُنَّ، رَيِنَّ، رَيَانِّ، رِيْنَانِّ».

أقول: إذا أردت أن تبني الأمر من رأى يرأى، فلا يخلو من أن تبني قبل حذف الهمزة منه، أو بعد حذفها، فإن بنيتها[1] قبل حذفها قلت: «اِرأَ» على وزن اِفْعَ بإثبات عينه «كارعَ» وإن بنيتها منه بعد حذف الهمزة قلت: «رَ» بحرف واحد، فَرَ أمر من ترى، حذفت منه حرف المضارعة وحذفت اللام للجزم، فصار على حرف واحد، فحينئذ يلزم إلحاق هاء السكت عند الوقف لأن «رَ»

---

(١) هكذا في (س) و (ق) و (ج) والمطبوعة، والظاهر: بنيته؛ لعود الضمير على الأمر.

لو سكن لزم الابتداء بالساكن، وإلا لزم الوقف على المتحرك فيلزم الهاء؛ لئلا يلزم الابتداء والوقف على حرف واحد.

وإذا أدخلت نون التوكيد على الأمر المأخوذ من «تَرَى» أعيدت اللام المحذوفة في المفرد المذكر فتقول: «رَيَنَّ» بإعادة اللام المحذوفة.

قال: «**فهو راءٍ، رائيان، راؤونَ، كراعٍ، راعيان، راعون، وذاك مَرئيٌّ كمرعيّ**».

أقول: اسم الفاعل من رأى يرى يجيء للمذكر على وزن فاعٍ نحو «راءٍ» أصله: رائيٌ على وزن فاعل، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين.

وأصل «راؤون»: رائيون، كراعيون، استثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى ما قبلها ثم حذفت لاجتماع الساكنين.

وتقول في اسم المفعول منه: «مرئيٌّ كمَرعيّ»، وأصله: مرؤوي، اجتمعت الواو والياء، والسابقة منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت في الثانية، ثم أبدلت الضمة كسرة للمناسبة.

قال: «**وبناء أفْعَلَ منه مخالف لأخواته أيضاً، فتقول: أرَى، يُري، إراءَةً، وإراءً، وإرايةً**».

أقول: وإذا بنيت «**أفعل**» من رأى يرأى، حذفت عينه من مضارعه كما يحذف من مجرده؛ لكثرة استعماله أيضاً، وكذا يحذف من ماضيه؛ لأنه أثقل من المجرد لكثرة حروفه، فناسب فيه زيادة تخفيف، وإذا بنيته من «نأى» لا تحذف عينه كما لا تحذف من مجرده؛ لعدم كثرته، فيكون بناء أفعل المأخوذ من أخواته من مهموز العين أيضاً كما في المجرد.

فتقول في المذكر: «أرَى يُري»، وأصله: أرأى يُرئِي، فنقلت حركة العين في الماضي والمضارع وحذفت.

وأصل «إراء، وإراية، وإراءَة»: إرْأاياً كـ إكراماً، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة تخفيفاً فصار: إراياً، قلبت الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة فصار: إراءة إن عوضت العين بالتاء، وإلا فإراء، وإن عوضت قبل قلبه همزة صار: إراية، فلا تقلب الياء لعدم تطرفها للتاء، فيكون مصدره مستعملاً على ثلاثة أوجه: بياء وتاء بعد الألف، أو همزة وتاء بعده، أو همزة.

قال: «فهو مُرٍ، مُرِيَان، مُرُون، وأرَتْ، مُرِيَةٌ، مُرِيَتانِ، مُرِياتٌ، وذاك مُرىً، مُرَيَان، مُرَوْنَ، مُراةٌ، مُراتَانِ، مُرَياتٌ، والأمر منه: أرِ، أرِيَا، أَرُوا، أَرِي، أرِيَا، أرِينَ.

وبالتأكيد: أرِيَنَّ، أرِيانِّ، أَرُنَّ، أرِنَّ، أرِيَانِّ، أرِينَانِّ.

والنهي الحاضر: لا تُرِ، لا تُرِيا، لا تُرُوا، لا تُرِي، لا تُرِيَا، لا تُرُوا، لا تُرِينَ.

وبالتأكيد: لا تُرِيَنَّ، لا تُرِيانِّ، لا تُرُنَّ، لا تُرِنَّ، لا تُرِيانِّ، لا ترينانّ».

أقول: إذا أردت أن تبني اسم الفاعل من أرى يُري فتقول في اسم الفاعل منه للمذكر: «مُرٍ» أصله: مُرئِيٌ على وزن مُفعل، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحذفت الهمزة ثم أعلَّ كقاضٍ، فصار: مُرٍ على وزن مُفٍ.

«مُرِيَانِ» على وزن: مُفِيان، أصله: مُرْئِيَان.

«مُرُون» أصله: مُرْئيون على وزن مُفْعِلون، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفاً فبقي: مُرِيُون، استثقلت الضمة على الياء، فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركته، فالتقى الساكنان هما الياء والواو، فحذفت الياء دون الواو؛ لأن الواو ضمير الفاعل، فحذفها مفوّت للمقصود، فبقي: مُرون.

«وأَرَتْ»: فعل ماض للغائبة المفردة، أصلها: أرْأَيَتْ على وزن أفْعَلَتْ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفاً فصار: أرَيَت، قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: أرات، فالتقى الساكنان هما الألف والتاء، فحذفت الألف فصار: أَرَتْ.

وللمؤنث: «مُرِيَةٌ» أصلها مُرْئِيَةٌ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة فصار: مُرِيَةٌ.

«مُرِيَتَانِ، مُرِيَاتٌ» أصلهما: مُرْئِيَتانِ، مُرْئِيَاتٌ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت الهمزة.

وتقول في اسم المفعول منه للمذكر «مُرىً» أصله: مُرْأيٌ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فالتقى الساكنان هما الألف والتنوين، فحذفت الألف، فصار: مُرىً.

«مُرَيان» أصله: مُرْأَيان، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، وحذفت الهمزة فصار: مُرَيان.

«مُرَوْن» أصله: مُرْأَيُونَ على وزن مُفْعَلُونَ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة تخفيفاً، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى الساكنان هما الألف وواو الضمير، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار: مُرَوْن.

وللمؤنث «مُراةٌ» أصلها: مُرأيَةٌ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة، ثم قلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: مُرَاةٌ.

«مُراتَانِ» أصلها: مُرْأَيَتَانِ نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة فبقي: مُرَيَتَان، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار: مراتان.

وتقول «في الأمر منه» للمذكر: «أرِ»، وللمؤنث: «أرِي» فإذا أدخلت عليه

نون «**التأكيد**» فقل للمذكر: «**أَرِيَنّ**»، وللمؤنث «**أَرِنَّ**» من غير إعادة اللام.

وتقول في النهي: «**لا تُرِ**» للمذكر، وللمؤنث: «**لا تُري**».

«وبالتأكيد: **لا تُرِيَنَّ**» بإعادة اللام للمذكر «**ولا تُرِنَّ**» من غير إعادة اللام للمؤنث.

قال: «**وتقول في افتعل من المهموز الفاء: ايتال[1] كاختارَ، وايتلى كاقتضى**».

أقول: إذا نقل فعل من الأجوف المهموز الفاء أو الناقص المهموز الفاء إلى باب الافتعال فحكمه حكم الأجوف والناقص من باب الافتعال في الإعلال.

وذلك نحو «**ايتال**» من الأول وهو الرجوع، أصله: اِئْتَوَلَ، قلبت الثانية ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الياء في اختار ألفاً.

«**وايتَلَى**» من الألو وهو التقصير، أصله: ائتَلَوَ، قلبت الهمزة الثانية ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، كما قلبت الواو في «**اقتضى**» ألفاً.



---

(١) ايتالَ: فسره السّعد في شرحه بمعنى أصلح، وفسّره الشارح بمعنى الرجوع، وهذه المادة «أول» تأتي لمعنيين ولكن في تاج العروس ما يؤيد تفسير السّعد حيث قال: يقال: آل المالَ أوْلاً: أصلحه وساسه، كائتاله ائتيالاً.

[اسم الزمان والمكان من الفعل الصحيح]

قال: «فَصْلٌ في بناء اسم الزمان والمكان من يَفْعِلُ - بكسر العين - على مَفْعِل -مكسور العين - كالمجلس والمبيت، ومن يَفْعَلُ، ويَفْعُلُ - بفتح العين وضمها- على مَفْعَل -بفتح العين- كالمَذْهَب والمَقْتَل والمَشْرَب والمَقَام. وشذَّ: المَسْجِدُ، والمَشرِقُ، والمَغربُ، والمَسقِطُ، والمَطلِعُ، والمَجزِرُ، والمَفرِقُ، والمَرفِقُ، والمَسكِنُ، والمنسِكُ، وحكي الفتح في بعضها، وأجيز في كلها».

[اسم الزمان والمكان من الفعل الصحيح]

أقول: هذا الفصل في «بيان» كيفية «اسم الزمان والمكان» من الفعل.

اعلم أن المصنف لم يذكر تعريف كل واحد من اسم الزمان والمكان، وشرع في بناء كيفية بنائهما، فينبغي[1] أن يذكر تعريف كل واحد من اسمي الزمان والمكان أولاً؛ ليعثر المبتدئ على حقيقتهما، ثم يذكر كيفية بنائهما.

وأنا أذكر تعريف كل واحد منهما أولاً، ثم أشرع في كيفية بنائهما فأقول:

اعلم أن اسم الزمان والمكان هما موضوعان للزمان والمكان باعتبار وقوع الفعل فيهما مطلقاً، أي من غير تقييد بشخص أو زمان، فإذا قلت: مَخْرَج، فمعناه: موضع الخروج المطلق، أو زمان الخروج المطلق.

إذا عرفت تعريفهما فاعلم أن الفعل الذي تريد أن تبني منه الزمان والمكان لا يخلو من أن يكون ثلاثياً مجرداً أو غيره.

فإن كان ثلاثياً مجرداً فلا يخلو من أن يكون معتل الفاء واللام أو لا، فإن كان ثلاثياً مجرداً ولم يكن معتل الفاء واللام، سواء كان معتل العين أو لا،

---

(١) من هنا إلى قوله: كيفية بنائهما في (ق) و المطبوعة، وليست في (ج) و (س).

فلا يخلو من أن يكون عين فعل مضارع ذلك الفعل مكسوراً، أو مفتوحاً، أو مضموماً.

فإن كان مكسوراً نحو جَلَسَ يَجلِسُ، وبات يَبِيتُ، فاسم الزمان والمكان منه على وزن مَفعِل - بزيادة الميم في موضع حرف المضارعة، وكسر العين - «**كالمجلس**» - وهو موضع الجلوس - «**والمَبيت**» وهو موضع البيتوتة.

وأصل المبيت: مَبْيِتٌ -على وزن مَفْعِلٌ- نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها[١] فصار: مَبِيت.

وإنما أوردهما؛ ليعلم أنه يجيء[٢] من الصحيح والأجوف.

وإنما اختصت الميم لاسم الزمان والمكان من بين سائر الحروف الزوائد؛ لاختصاصها لاسم المفعول[٣] نحو: مُكرَم، وكل اسم الزمان والمكان مفعول فيهما؛ لوقوع الفعل فيهما؛ ولهذا المعنى خصّ الميم بالزيادة لاسم الزمان والمكان.

وإنما حركت الميم بحركة حرف المضارعة؛ لوقوعها موقعها، فناسب أن يحرك بحركتها.

وإنما كسرت العين فيهما؛ ليوافق حركةُ عين فعل الزمان والمكان حركةَ عين فعل المضارع[٤].

---

(١) في (ق) والمطبوعة: نقلت الكسرة لثقلها عليها إلى ما قبلهما، وهو غير ظاهر؛ لأن ضمير عليها يعود على الياء ولم يسبق ذكرها، وما أثبتناه من (س) و (ج).

(٢) في (ق): أنه مبني.

(٣) في (ق): لاختصاص اسم المفعول، وفي (س): لاختصاصها اسم المفعول، وما عندنا من (ج) والمطبوعة.

(٤) هكذا فعل المضارع بالإضافة في المخطوطات الثلاث والمطبوعة، والأنسب: عين الفعل المضارع.

وإن كان مفتوحاً أو مضموماً فاسم الزمان والمكان منهما على وزن مَفْعَل كـ «**المذهَب**» - وهو موضع الذهاب - من ذهَبَ يَذْهَبُ، «**والمَقْتَل**» - وهو موضع القتل - من قَتَل يَقتُلُ، «**والمَشْرَب**» - وهو موضع الشرب - من شَرِبَ يَشرَبُ، «**والمَقام**» - وهو موضع القيام - من قَام يَقومُ، وأصل المقام: مَقْوَم نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، وقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن فصار: مَقَام.

وإنما فتح فيما يكون عين فعل مضارعه مفتوحاً؛ للموافقة بين الحركتين.

وإنما اختير الفتح فيما يكون عين فعل مضارعه مضموماً، ولم يختر فيه الموافقة؛ لعدم مجيء المَفْعُل -بضم العين- في كلامهم إلا بالهاء نحو: مَكْرُمَة، ومَقْبُرَة، ومَشْرُقة على الشذوذ، فعدلوا عن المَفْعُل -بضم العين- إلى المَفْعَل -بفتحها-؛ لخفة الفتحة.

«**وشَذَّ المسجد**» وهو بيتٌ مبنيٌ للعبادة سواء سُجِدَ فيه أو لم يُسْجَد، «**والمَشرِق**» لموضع الشروق، «**والمَغرِب**» لموضع الغروب، «**والمَجزِر**» لموضع تجزر فيه الإبل، «**والمَفرِق**» لموضع يفرق فيه الشعر وسط الرأس، «**والمَرفِق**» لموضع يحصل فيه الرفق والألفة، «**والمَسكِن**» لموضع يسكن فيه، «**والمَنبِت**» لموضع ينبت فيه النبات، «**والمسقِط**» لموضع يسقط فيه شيءٌ من شيء، «**والمَنسِك**» لموضع يتعبد فيه.

وشذوذها بكسر عينها مع ضم مأخذها.

«**وحكي الفتح**» في بعض هذه الأسماء من المَنسَك والمسكَن والمطلَع والمرفَق.

وقد جوزوا الفتح في جميع هذه الأسماء كلها ولو لم يسمع؛ لكونه على القياس.

[اسم الزمان والمكان من المعتل الفاء واللام]

قال: «هذا إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام، وأما غيره[1] فمن المعتل الفاء مكسور أبداً كالمَوعِد، والمَوضِع، والمَوسِم، والمَوجِل، ومن المعتل اللام مفتوح أبداً كالمَرمَى، والمَغزَى، والمَأوَى، وقد يدخل على بعضها تاء التأنيث كالمَظِنَّة، والمَقبَرة، والمَشرَقة، وشذ بالضم. ومما زاد على ثلاثة كاسم المفعول كالمُدخَل، والمُقَام».

[اسم الزمان والمكان من المعتل الفاء واللام]

أقول: «هذا» الذي ذكرنا على تقدير أن يكون الفعل غير معتل الفاء واللام.

وإذا كان الفعل **«معتل الفاء»** سواء كان مكسور العين، أو مفتوحها، أو مضمومها، فاسم الزمان والمكان على وزن مَفعِل بكسر العين **«كالمَوعِد، والمَوضِع، والمَوجِل»**؛ لأن الكسر مع الواو أخف من الفتح معه، إذ موعِد أخف من موعَد.

وفيه نظر، وهو: أن الفتح أخف الحركات، والكسر ثقيل، فاستعمال الحركة التي هي أخف مع الواو أخف من استعمال أثقلها معه.

وإذا كان الفعل **«معتل اللام»** فالاسم على مَفعَل مطلقاً، سواء كان مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً **«كالمَرمَى، والمَأوَى، والمَغزَى»** وذلك لخفة الفتحة.

«وقد يدخل على بعض» الأسماء **«تاء التأنيث كالمَظِنَّة، والمَقبَرة، والمَشرَقة»** باعتبار البقعة، ولو كان القياس عدم دخوله **«وشذ»** المقبُرَة، والمَشرُقة بضم الباء والراء؛ إذ القياس هو الفتح؛ لكون مأخذهما يقبُرُ

---

(١) قوله: وأما غيره، ليس في (س) و (ج) و (ق) والمطبوعة، أثبتناه من التفتازاني لتوضيح المعنى.

ويَشرُقُ، بالضم، فيكون فيهما شاذان: التاء والضم، وكذا في «المظِنَّة» بالتاء والكسر، إذ القياس هو الفتح؛ لكون مأخذه يظُنُّ بالضم.

وإن لم يكن الفعل الذي بني منه اسم الزمان والمكان ثلاثياً مجرداً سواء كان ثلاثياً مزيداً أو رباعياً مجرداً، أو رباعياً مزيداً، فاسم الزمان والمكان على زنة اسم المفعول.

فزنة اسم المفعول مشتركة بين اسم الزمان، والمكان، والمصدر، واسم المفعول. والفارق لكل واحد منها عن الآخر القرينة الحالية أو المقالية «**كالمُدخَل**» من أَدخَلَ يُدخِلُ «**والمُقام**» من أَقَامَ يُقِيم. والأصل: مُقوَم، قلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإنما استعمل صيغة اسم المفعول في اسم الزمان، والمكان؛ لكون كل واحد منهما محلاً للفعل كالمفعول، فشبه كل واحد منهما بالمفعول به، أعني زَيداً في قولك: ضربت زيداً؛ لكونهما محلاً لذلك الفعل الصادر منك، كما أن المفعول به محل للفعل الصادر عنك.

وإنما استعملوا صيغة اسم المفعول في المصدر؛ لأن المصدر مفعول، فإذا قلت: ضربت ضرباً، كان بمنزلة قولك: أحدثت ضرباً.

قال: «وإذا كثر شيء بالمكان قيل فيه: مَفعَلَةٌ، من الثلاثي المجرد، فيقال: أرضٌ مَسبَعَةٌ، ومأسَدَةٌ، مذأَبَةٌ، ومَبطَخَةٌ، ومقثأةٌ».

أقول: إذا حصل الشيء الكثير «**بالمكان**» فإن كان اسم ذلك الشيء «**من الثلاثي المجرد**» بني منه «**مَفعَلَةٌ**» بالفتح والتاء «**فيقال: مَسبَعَةٌ، ومأسَدَةٌ، مذأَبَةٌ، ومَبطَخَةٌ، ومقثأةٌ**» للأرض التي كثر فيها السباع، والأسد، والذئاب[1]،

---

(١) في (س): والذيب.

والبطيخ، والقثاء، ولا بد من إلحاق تاء التأنيث بهذا النوع؛ لأنه صفة الأرض وهي مؤنثة.

وإنما قال: «من الثلاثي المجرد»؛ لأن المَفعَلَةَ لم تبنَ مما جاوز على ثلاثة أحرف من نحو: الضِفدِع والثَعلَب، كراهة أن يثقل عليهم التلفظ بها لتكثير[١] حروف الكلمة، بخلاف الثلاثي[٢]، فلا يقال: مَفضَدَعَةٌ ومَثعَلَبَةٌ، لأرض كثيرة الضفادع والثعالب، بل يقال: أرض كثير الضفدع والثعلب[٣].



(١) في (س): لكثرة.

(٢) في (ق) والمطبوعة: لتقليل حروفه. وما أثبتناه من (س) و (ج).

(٣) هكذا في جميع النسخ المخطوطة التي بين أيدينا وكذلك المطبوعة - والأنسب: كثيرة الضفدع - بالتأنيث كما في التفتازاني.

[اسم الآلة]

قال: «**وأما اسم الآلة فهو ما يعالج به الفاعل**[١] **المفعول به لوصول الأثر إليه، فيجيء على مثال مِخلَب، ومِكسَحَة، ومِفتاح، ومِصفاة**».

[اسم الآلة]

أقول: في الحد الذي ذكره المصنف لاسم الآلة نظر وهو: أنه لا يخلو من أن يكون لفظ «هو» في قوله: «**فهو ما يعالج به الفاعل المفعول**» إلى آخره راجعاً إلى اسم الآلة، أو إلى الآلة.

لا سبيل إلى الأول؛ لأن اسم الآلة لفظ فلا يعالج به، بل المعالجة[٢] والاستعانة في وصول أثر الفاعل إلى المفعول بالمسمى الذي هو الآلة، لا باسمها؛ لأن من أراد أن يفتح باباً أو يقطع ثوباً مثلاً، فالفتح والقطع إنما يحصل بمسمى المِفتاح والمِقراض لا باسمهما، فلا يصح أن يقال: «اسم الآلة: ما يعالج به الفاعل المفعول في وصول الأثر إليه»

ولا سبيل إلى الثاني؛ لأنه لا يوافق غرضه؛ إذ هو بصدد بيان اسم الآلة، وبيان كيفية بنائه من الفعل، لا بصدد بيان الآلة.

ويمكن أن يجاب عنه: بأن لفظ «هو» راجع إلى اسم الآلة باعتبار مدلوله ومسماه، أي اسم الآلة هو ما يعالج بمسماه الفاعلُ المفعول لوصول الأثر إليه، فمسماه مضمرٌ، وفيه نظر، وهو أنه يلزم منه الإضمار في الحد، وهو مُجتنَب في الحدود والتعريفات.

---

(١) هكذا بالفاء في: فهو ما يعالج به الفاعل، في (س) و (ق) و (ج)، وكذلك المطبوعة، والأنسب: وهو ما يعالج به الفاعل، بالواو كما في التفتازاني.

(٢) في (ق) والمطبوعة: فلا يعالج به المعالجة، وهو سهو.

ولو قال المصنف: اسم الآلة: ما اشتق من فعل اسماً لما يعالج به الفاعلُ المفعولَ لوصول الأثر إليه، كان أصوب واندفع النظر.

إذا عرفت هذا فاعلم أن اسم الآلة يجيء من الفعل على ثلاثة أوزان:

مِفعَل: كمِخلَب، وهو اسم لما يَخلِب[١] باستعانته.

ومِفعَلة: كمِكسَحَة. يقال: كسح البيت: إذا كَنَسَه.

ومِفعَال: كمفتاح ومصفاة، لآلة الفتح والتصفية.

والمصفاة: آلة يصفى بها الشراب.

وإنما كسرت الميم في الأوزان الثلاثة لاسم الآلة، ولم يفتح ولم يضم فيها فرقاً بين اسم الآلة والمصدر، واسم المفعول، واسم الزمان والمكان.

قال: «وقالوا: مِرقَاةٌ على هذا، ومن فتح الميم أراد المكان».

أقول: ومن العرب من يقول: «مِرقَاةٌ» - بكسر الميم - على وزن مِفعَال لآلة الرقي والصعود، وهو السلم، وأصلها: مِرقَيَةٌ على وزن مِفعَلَةٌ، قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت: مِرقَاة.

ومن العرب من فتح ميم المِرقاة وأراد بها اسم المكان الذي يُرقَى ويُصعَد فيه، لا اسم الآلة التي هي مِفعَلَةٌ.

قال: «وشذَّ مُدهُنٌ، ومُسعُط، ومُدُقٌّ، ومُنخُلٌ، ومُكحُلَةٌ، ومُحرُضَةٌ - مضمومة الميم والعين - وجاء: مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ على القياس».

أقول: وجاءت ألفاظ اسم الآلة[٢] مضمومة الميم والعين، وهي خارجة عن

---

(١) في القاموس: «خلب»: خلبه بظفره يَخلِبُه، ويَخلُبُه: جرحه، أو خدشه، أو قطعه.

(٢) في (ج): وجاءت ألفاظ الاسم الآلة، وهو خطأ.

القياس. والقياس فيها كلِّها كسر الميم وفتح العين، وهي «**المُدهُن**» لما يجعل فيه الدهن.

«**والمُسعُط**» لما يجعل فيه السَّعوط، وهو دواء يسعط[١] به العليل في أنفه.

«**والمُدُقّ**» وهو اسم لما يُدَقُّ به الشيء كآلة القصَّار[٢].

«**والمُنخُل**» وهو ما ينخل به الدقيق.

«**والمُكحلَة**» وهي وعاء الكحل.

« **والمُحرُضَة**» وهي وعاء الحُرضِ، وهو الأُشْنَانُ[٣].

قوله: «**وقد جاء مِدَقٌّ ومِدَقَّةٌ على القياس**» أي وقد جاء مِدَقٌّ ومِدَقَّة على القياس بكسر الميم وفتح العين.



(١) يُسعَط به العليل في أنفه، أي يدخل به.

(٢) القصار: هو الذي يبيض الثياب بعد نسجها ببلها ودقها بالقصر وهو مسحوق أبيض يستخدم في إزالة الألوان أو تخفيفها من ألياف النسيج.

(٣) الأشنان: نوع من الشجر يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي.

[المرّة من المصدر الثلاثي والزائد عليه]

قال: «تنبيه: المرّة من المصدر الثلاثي المجرد على فَعْلَة -بالفتح- تقول: ضربت ضَرْبةً، وقمتُ قَوْمَةً، ومما زاد بزيادة الهاء كالإعطاءة، والانطلاقة، إلا ما فيه تاء التأنيث فيهما فالوصف بالواحدة، كقولك: رحِمتُه رحمة واحدةً، ودَحرَجتُه دحرَجَةً واحدة، والفِعلَة - بالكسرة - للنوع من الفعل تقول: هو حسن الطِّعْمَةِ والجِلْسَةِ».

[المرّة من المصدر الثلاثي والزائد عليه]

أقول: هذا إشارة إلى كيفية بناء المرّة.

والفعل الذي يراد به بناء المرّة منه[1] إن كان ثلاثياً فالمرّة منه يجيء على وزن «فَعْلَةٍ» - بفتح الفاء وسكون العين، وزيادة التاء في آخره - فتقول: «ضربتُ ضَربَةً، وقمتُ قَومةً» كما قيل: الفَعلةُ للمرة، والفِعلَةُ للحالة، والمَفعَل للموضع، والمِفعَلُ للآلة بالكسر.

وإنما بني المرة منه على فَعلَة؛ لأن الأصل في مصادر الأفعال الثلاثية فَعلٌ -بفتح الفاء وسكون العين- فيبنى منها على الزنة التي هي أصل.

وإنما زيدت التاء في آخره؛ ليدل على المرة الواحدة.

وإنما خُصَّ الآخِرُ لزيادة التاء؛ لأنه محلُّ الزيادة والنقصان.

وإنما أورد المصنف مثالين؛ ليعلم أنها تجيء من السالم وغيره.

وإن كان غير الثلاثي المجرد، وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد

---

(١) في (ق): كيفية بناء المرة من الفعل الذي يراد به بناء المرة منه. وهو غير واضح، وما أثبتناه من (س) و (ج).

والمزيد فيه ولم يكن فيه التاء فالمرّةُ فيه على مصدره المستعمل «**بزيادة الهاء كالإعطاءة والانطلاقة**»؛ للفرق بينه وبين المرة.

وإن كان الفعل ثلاثياً وفيه تاءٌ، أو غير ثلاثي مع التاء، فالمرّة من هذين النوعين على مصدرهما المستعمل، مع وصفهما بالواحدة؛ للفرق بينهما، نحو: «**رَحِمته رحمةً واحدة، ودحرجتُهُ دحرجةً واحدةً**» ولا تجتلب تاء أخرى في مصدرهما؛ لئلا يؤدي إلى اجتماع التاءين في كلمة واحدة.

قوله: «**والفِعْلَةُ - بالكسر - للنوع من الفعل**» إلى آخره. أي ويجيء النوع من المصدر الثلاثي الذي لا تاء فيه على: «فعلة» بكسر الفاء، نحو: «**حَسَنُ الطِّعمة، والجِلسَة**» إذا كان حسن الأكل والجلوس عادته.

ومن مصدر الثلاثي الذي فيه التاء على مصدره المستعمل مع الوصف بغير الواحدة، كقولك: اللهم ارحمنا رَحمةً واسعةً؛ للفرق بينه وبين المرة.

ومن غير الثلاثي إن لم يكن فيه التاء فيجيء على مصدره المستعمل، مع زيادة التاء فيه؛ للفرق بينهما. والوصف بغير الواحدة؛ للفرق بينه وبين المرة نحو: انطلاقةٌ سريعةٌ.

وإن كان فيه التاء فعلى مصدره المستعمل مع الوصف بغير الواحدة نحو: دحرَجت دحرَجَةً شديدةً؛ للفرق بينه وبين المرة.

وهذا آخر الكلام في شرح الكتاب بعونِ الله وحُسنِ توفيقِه.



ثبت بمصادر التحقيق:

١- القرآن الكريم «مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف».

٢- فيض القدير شرح الجامع الصغير «للمناوي».

٣- تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني «دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٤٨هـ».

٤- المجموعة الصرفية «طبعة إستانبول».

٥- شرح السعد على التصريف «طبعة محمد أسعد ١٢٨٦ هـ بإستانبول».

٦- شرح السيد على العزي «دار الطباعة العامرة ١٢٩٢ هـ بإستانبول».

٧- القاموس المحيط «لمجد الدين الفيروز أبادي مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ٢٠٠٥ م».

٨- الإنصاف في مسائل الخلاف «للأنباري».

٩- مخطوطة مكتبة السليمانية.

١٠- مخطوطة مكتبة قونية.

١١- مخطوطة جامع المخطوطات العربية.

١٢- المعجم الوسيط للجنة من المؤلفين «الناشر: دار الدعوة».

١٣- شرح المفصل لابن يعيش «دار الكتب العلمية بيروت».

١٤- تاج العروس من جواهر القاموس «للزَّبيدي».



فهرس الكتاب